شرح

ملحة الإعراب

تأليف

أبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري

المتوفى سنة ٥١٦ هـ

علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه

كامل مصطفى الهنداوي

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



الطبعة الأولى
١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان

رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ١١ ـ ٩٤٢٤ بيروت ـ لبنان

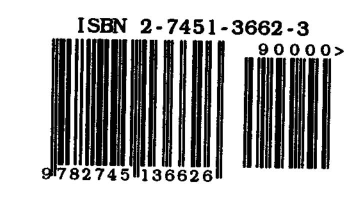
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3662-3



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري الشافعي البصري: صاحب المقامات من المنظومات القيّمة، والمصنّفات المهمّة في عالم العربية.

بدأ الحريري حياته في صناعة الحرير ثم ترك هذه المهنة، وانصرف إلى مجالس العلماء وشهد حلقات الأدب حتى برع في الشعر والترسُّل، وتبحّر في اللغة العربية وآدابها، وحذق في الفقه وتضلّع في الفرائض وقام بتصنيف الكتب.

أما شعره فكان يستخدمه للوعظ، والإرشاد، والتوجيه، وهو في شعره مولعٌ باستخدام التورية والطباق والجناس وغيرها من ضروب البديع.

أما مؤلفاته فهي:

- درّة الغوّاص في أوهام الخواص.
- المقامات.
- صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور: في التاريخ.
- توشيح البيان.
- ديوان شعر، وديوان رسائل.
- الفرق بين الضاد والظاء.
- مُلحة الإعراب وسنخة الآداب.

والكتاب الأخير: «مُلحة الإعراب» هي أرجوزة في النحو تقع في أربعة وسبعين بيتاً وثلاثمائة بيت، التزم فيها أن يأتي في آخر كلّ باب بمثال يوضحه ليمكن تفهّمه بعد إيراد الأحكام والشروط المستوفاة.

وربما كانت «ملحة الإعراب» أوّل أرجوزة في النحو العربي، جاءت على هذا النحو المتكامل.

وكتاب «شرح ملحة الإعراب» يقع في تسعة وخمسين باباً تناولت أبواب النحو والصرف والأصوات والضرورات الشعرية، على شيء من الإيجاز مع القيام بالغرض المطلوب.

وقد اعتمد الحريري في شرحه السهولة والوضوح في عرض مادة الكتاب وكذلك الإيجاز والتركيز من دون ذكر أوجه الخلاف بين النحاة، وقد اعتمد طريق الاستشهاد بالآيات القرآنية والحديث النبوي والأبيات الشعرية.

ولأهمية كتاب «مُلحة الإعراب» قام علماء العربية بالاعتناء بكتابة شروح على الأرجوزة، وعلّقوا عليها الحواشي المتنوّعة ومنها:

- اللمحة على الملحة، للجلال السيوطي.
- تحفة الأحباب على ملحة الإعراب، للعلامة بحرق الحضرمي.
- كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، للعلامة أحمد الفاكهي.
- مرشد الطلاب في شرح وتحقيق ملحة الإعراب، لمحمد العاقب بن سيّد محمد السوسي.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه توفيقي وقوّتي

قال الشّيخ الإمام العالم العلاّمة الحبر الفهّامة سِرَاج الدّين الحريريّ رحمه الله:

١ - أقُولُ مِن بَعْدِ افْتِتَاحِ القَولِ	بِحَمْدِ ذِي الطَّولِ الشَّدِيدِ الحَولِ
٢ - وبَعْدَهُ فَأَفْضَلُ السَّلامَ	علىٰ النَّبِيِّ سَيِّدِ الأَنَامِ
٣ - وآلِهِ الأَطْهَارِ خَيرِ آلِ	فافْهَمْ كَلاَمِي واسْتَمِعْ مَقَالِي
٤ - يا سَائِلي عَنِ الكَلاَمِ المُنْتَظِمْ	حَدّاً وَنَوعاف وَإلىٰ كَمْ يَنْقَسِمْ

الحدُّ: ما يمنع الشَّيءَ المحدودَ من الخروج عمَّا حُدَّ به؛ ويمنعُ غيرَه من الدّخول فيه؛ ومنه اشتقاقُ حدودِ الدَّارِ. والحدُّ في اللّغة: هو المنع، ومنه سُمِّيَ البوّابُ حدّاداً؛ لمنعه الطّارق من الدّخول.

والنَّوعُ: فرعٌ للجنس؛ الّذي هو الأصل، وقد يتحوّل جنساً؛ إذا اشتمل علىٰ أصنافٍ كالتَّمر؛ هو نوع، لجنس الحلاوة؛ وهو جنس لأنواعه من البَرنيّ[١] والمعقليّ[٢] وغيرهما.

٥ - اسْمَعْ هُدِيتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ	وَافْهَمْهُ فَهمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ

المَعْقُولُ: مصدر عَقَل، يقال: عقلتُ الشَّيء؛ أي: فهمته ومثله من المصادر الّتي جاءت على وزن مفعول: (مَيْسُورُ، وَمَعْسُورُ، وَمَخْلُوفُ)؛ وعند بعضهم أَنَّ قوله تعالىٰ: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝﴾ [القلم: ٦] مصدر فتن، وعند الأكثرين أنّه مفعول والباء زائدة.

---

(١) البَرْنيُّ: ضربٌ من التمر أصفر مدوّر، وهو أجود التمر، واحدته بَرنِيّةٌ، قال أبو حنيفة: أصله فارسيّ.

(٢) المعقليّ: نسبة إلى معقل بن يسار المزنيّ، حيث يُنسب إليه نوع من التمر في البصرة.



باب الكلام

٦ ـ حَدُّ الكَلامِ مَا أَفَادَ المُسْتَمِعْ نَحْوُ سَعَىٰ زَيدٌ وَعَمْرٌو مُتَّبِعْ

الكلامُ: عبارة عمّا يحسن السّكوت عليه، وتتمّ الفائدة به، ولا يأتلف من أقلّ من كلمتين. فأمّا قولك: صه، بمعنى: اسكت، ومه، بمعنى: اكفف؛ ففي كلٍّ منهما ضمير مستتر للمخاطب؛ والضّمير المستتر: يجري مجرىٰ الاسم الظّاهر، فكان انعقاد الكلام بلفظتين. وكذلك، قولك: قمتُ، وما أشبهه؛ فهو بمنزلة كلمتين؛ لأنَّ التّاء التي هي الضّمير، بمنزلة الاسم الظّاهر. فأمّا قولك: زيد، وقام، وهل؛ فيُسمّىٰ كلّ منها، إذا انفرد (كلمة)، ولا يسمّىٰ (كلاماً)؛ لأنّه لا يحسن السُّكوت عنه. فإن وصلته بقولك: قمت؛ سمّي (كلاماً)؛ لحسن السُّكوت عليه، ويسمّىٰ أيضاً (كَلِماً)؛ لكونه من أربعة ألفاظ. والكلام، ينعقد من اسمين، كما مثّلناه: (وعمرو متّبع)؛ وتسمّىٰ الجملة المبتدئة به اسميّة. أو من اسم وفعل، كما مثّلناه من: سعىٰ زيد؛ وتسمّى جملة فعليّة.

ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف، إلاّ في النّداء؛ مثل قولك: يا زيد؛ لأنَّ حرف النّداء، حلّ محلّ الفعل الذي هو: أدعو زيداً، أو أنادي. ومن هذا الوجه استدلّ علىٰ أنَّ (كيف) اسم؛ لانعقادها مع الاسم كلاماً تامّاً في قولك: كيف زيد؟إذ لا يجوز أن تكون حرفاً؛ لأنّها ليست بحرف نداء، فتنعقد مع الاسم كلاماً تامّاً، ولا يجوز أن تكون فعلاً؛ لأنَّ الفعل يليها بلا حاجز، كما قال الله تعالىٰ: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل: ١]. فلما خرجت في قولك: كيف زيد عن أن تكون حرفاً، وأن تكون فعلاً، دلّ على أنها اسم؛ لأنّه أصل فرددناه إليه.

٧ ـ ونَوعُهُ الّذي عَلَيهِ يُبْنَىٰ اسمٌ وَفِعلٌ ثُمَّ حَرفُ مَعْنَىٰ

أقول: الاسم مشتقّ من السّموّ، ولهذا صُغّر علىٰ سُمَيّ؛ وإنّما سُمّي اسماً؛

لأنّه لمّا استغنى عن الفعل والحرف سما عليهما. والحرف: سُمّي حرفاً؛ لاستغناء الاسم، والفعل عنه، إذا ائتلفا، فكأنّه صار بمنزلة الآخر، وقيل: لأنّه وقع طرفاً، وآخر كلّ شيء حرفه.

والمراد بقولنا: حرف معنىً؛ أي: معنىً من معاني الكلام العشرة؛ التي هي: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنّهي، والنّداء، والقسم، والطّلب، والعرض، والتّمنّي، والتّعجب.

ثمّ إنّ الحرف، إنّما يراد لمعنى في غيره، لا في ذاته. ألا ترىٰ أنّك إذا قلت: هل زيد عندك؟ فالاستفهام عن زيد الّذي هو اسم. وإذا قلت: هل قام زيد؟ فالاستفهام عن الفعل الّذي هو قام. ولا تدلّ نفس لفظة (هل) علىٰ معنىً في ذاتها، بل علىٰ معنىً في الاسم والفعل. والفرق بين حرف المعنىٰ، وحرف الهجاء؛ أنّ حرف الهجاء جزء من الكلمة، وحرف المعنى كلمة بذاتها.

باب الاسم

٨ ـ فـالاِسْـمُ مَـا يَـدْخُـلُـهُ مِـنْ وَإِلـىٰ ... أَو كَـانَ مَـجْـرُوراً بِـحَـتَّـىٰ وَعَـلـىٰ

٩ ـ مِـثَـالُـهُ: زَيْـدٌ وَخَـيْـلٌ وَغَـنَـمْ ... وَذَا وَأَنْـتَ وَالَّـذِي وَمَـنْ وَكَـمْ

للاسم، عدّة علامات. وإنّما اقتصرنا منها في الملحة علىٰ حروف الجرّ؛ لكونها أعمّ علاماته؛ وبدخول (حتّى) علىٰ (إذا) في مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١]، استدلّ على أنّ «إذا» اسم. ومن خصائص علاماته التّنوين، وقد تضمّنته الملحة عند ذكر إعراب الاسم المنوّن.

وبالتّنوين، استُدِلّ، على أنّ (صه، ومه، وأف، وتف، ورويد، وهيهات) أسماء؛ للحاق التّنوين بها في قولك: (صهٍ، ومهٍ، وأفٌ، وتفٌ، ورويداً، وهيهاتٍ)؛ وبه استُدِلّ أيضاً علىٰ أنّ «إذا» اسم؛ لدخول التّنوين عليه في قولك: حينئذٍ، ويومئذٍ. ومن خصائص الاسم جواز كونه فاعلاً، وبه استدلّ علىٰ أنّ الضّمائر المتّصلة بالفعل أسماء في قولك: قمتُ، وقمتَ، وقمتِ، وقمنا. ومن علاماته أيضاً: جواز كونه مفعولاً، وبه استدلّ على أنّ (إيّاك) اسم؛ كقولك: إيّاك قصدت. ومن علاماته: جواز الإخبار عنه؛ وبه استدلّ علىٰ أنّ (أنا، وأنت،

ونحن) أسماء؛ لجواز قولك: أنا خارج، وأنا داخل، وأنت مقيم، ونحن منطلقون.

باب الفعل

١٠ ـ والْفِعلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ والسِّينُ عَلَيهِ مِثْلُ بَانَ أَو يَبِينُ

أمّا قد: فهو حرف؛ معناه التَّوقّع، وتقريب الفعل، ويدخل على الماضي والمستقبل، كما قال ـ سبحانه وتعالىٰ ـ في الماضي: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟﴾ [البقرة: ٦٥]. وقال في المستقبل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]. وأمّا (السِّين)، وأختها (سوف): فكلتاهما حرف؛ معناه: التّنفيس. وقد يستعملان بمعنى الوعد والوعيد؛ وهما يختصّان بالدّخول علىٰ الفعل المستقبل، ويخرجانه عن أن يكون للحال في مثل قولك: زيد سيصلّي، أو سوف يصلّي غداً؛ فإن جعلتهما اسمين، أدخلت عليهما التّنوين، كما قال الشّاعر: [الخفيف]

لَيتَ شِعْرِي وأَينَ مِنِّيَ لَيتُ إِنَّ لَيتاً وإِنَّ سَوفاً عَنَاءُ[1]

١١ ـ أو لَحِقَتْهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّثُ كَقَولِهِمْ في لَيسَ لَسْتُ أَنْفُثُ

من جملة علامات الفعل اتّصال تاء المتكلّم بآخره، وبه استُدِلَّ على أنّ (ليس، وعسىٰ) فعلان؛ كقولك: لستُ أنفث، وعسيت أن أخرج. ومن علاماته أيضاً اتّصال التّاء السّاكنة؛ التي هي علامة فعل المؤنّث بآخره؛ كقولك: قامت، وذهبت. وبذلك؛ استدلّ علىٰ أنّ (نِعْمَ، وبِئْسَ) فعلان؛ كقولك: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة نُعم؛ ومنه الحديث: «**مَنْ تَوضّأ يومَ الجمعةِ، فَبِها ونِعْمَتْ. ومَن اغتسلَ، فالغسل أَفْضَل**»[2]. فسكّن ـ عليه السّلام ـ التّاء؛ ليدلّ، على أنّه، أراد بها التّأنيث؛ لأنّ تقدير الكلام: مَن توضّأ، يوم الجمعة، فبالرّخصة أخذ،

(١) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٢٤، وخزانة الأدب ١:١١١، وشرح أبيات سيبويه ٢:٢١١، وشرح المفصل ٦:٣٠، والكتاب ٣:٢٦١، وفي بعض الكتب: «ليتاً، وإنّ لوّا».

(٢) الحديث.

ونعمت الرّخصة. ومَن وقف، على «نعمت» في هذا الخبر، بالهاء فقد لحن وغلط. على أنّ بعضهم رواه، فبها ونعمْتَ؛ فجعل التّاء؛ ضمير المخاطب، بتسكين الميم، وفتح التّاء؛ والمقصود في هذه الرّواية: الدّعاء له، بالتّنعُّم. فإن اعترض معترض، بأنّ باء الجرّ، قد وجدت داخلةً، على (نعم) كما حكي عن بعض العرب: بُشِّر ببنت فوجم، فقيل له: نعم الولد هي. فقال: والله، ما هي، بنِعْمَ الولدُ. نَصْرُهَا عواءٌ، وبِرُّها سَرِقَة. فالجواب عنه: أنّ الباء، دخلت، على اسم محذوف، في الكلام، وتقديره: ما هي (بالّتي) يُقال لها نعم الولد. ويُروىٰ ذلك، عن الخليل.

١٢ ـ أَو كَانَ أَمراً ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوُ قُلْ وَمِثْلُهُ ادْخُلْ وَانْبَسِطْ واشْرَبْ وَكُلْ

من جملة علامات الفعل أن يكون أمراً مشتقّاً من مصدر؛ كقولك: قم، واقعد. ألا ترىٰ: أنّهما مشتقّان من القيام والقعود؟ والمقصود بقولنا مشتقّاً من مصدر: الاحتراز بهذه اللّفظة من أسماء الأفعال الّتي هي: «صه، ومه، وإيه» ونظائرها؛ لأنّها صيغت صيغ أفعال الأمر، إلاّ أنّها غير مشتقّة من مصدر.

باب الحرف

١٣ ـ والْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلاَمَهْ فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلاَّمَهْ

١٤ ـ مِثَالُهُ حَتّىٰ وَلاَ وَثُمَّا وَهَلْ وَبَلْ وَلَو وَلَمْ وَلَمَّا

شُبِّه الحرف في تعريفه بإخلائه من العلامة كما لو كان معك ثلاثة أثواب بيض فَعَلَّمْتَ اثنين منها؛ فإخلاء الأخير من العلامة علامةٌ له، تخرجه عن الاشتباه، وتزيل عنه الالتباس.

وقوله: تكن علاّمة، يعني به الكثير العلم المبالغ فيه. ومن أصول كلام العرب إدخال الهاء في صفة المؤنّث، وحذفها من صفة المذكّر؛ كقولهم: قائمٌ وقائمة، وعالم، وعالمة؛ إلاّ أنّهم عمدوا، إلىٰ عكس هذا الأصل، عند المبالغة في الصّفة؛ فألحقوا الهاء بصفة المذكّر في المبالغة، فقالوا للكثير العلم: علاّمة؛ وللمتّسع في الرّواية: راوية؛ وللمطّلع على حقائق النّسب: نسّابة. وحذفوا الهاء

من صفة المؤنَّث في المبالغة. فقالوا للمرأة الكثيرة الصّبر والشّكر: امرأة صبور وشكور، وللكثيرة الكسل والتّعطُّر: مكسال ومعطار، ليدلُّوا بتغيير الصّفة عن أصلها الموضوع لها، على معنى حدث فيها، وهو المبالغة.

وحُكي، أنّ أبا عليّ الفَارِسيّ[1] ـ رحمه الله تعالىٰ ـ سُئِل: هل يجوز إدخال هذه (الهاء) في صفات الله تعالىٰ فمنع منها، واحتجّ بأنّ الهاء من خصائص المؤنّث التي ذمّ الله تعالىٰ مَن نسبها إليه؛ بقوله سبحانه: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧]؛ فلهذا، لم يجز إدخال الهاء في صفاته ـ تعالى ـ تنزيهاً له عمّا يُطلَق على صفة المؤنّث.

باب النّكرة والمعرفة

١٥ ـ والاِسْمُ ضَرْبَانِ فَضَرْبٌ نَكِرَهْ وَالآخَرُ الْمَعْرِفَةُ الْمُشْتَهِرَهْ

النّكرة: هي الأصل. والمعرفة: فرع عليها، كما أنَّ التّذكير: هو الأصل في الأسماء، والتّأنيث: فرع عليه.

والنّكرة: كلّ اسم عمَّ اثنين فصاعداً من جنسه. وأعمّ النّكرات: شيء؛ لوقوعه، على الموجود، والمعدوم، والجوهر، والعَرَض.

١٦ ـ فَكُلُّ ما رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ يَا رَجُلُ
١٧ ـ نَحْوُ غُلامٍ وَكِتَابٍ وَطَبَقْ كَقَوْلِهِمْ: رُبَّ غُلامٍ لِي أَبَقْ

يعتبر الاسم النّكرة بحسن دخول (ربّ) عليه؛ نحو ما تقدّم مثاله في نظم

---

(١) أبو علي الفارسي: هو الحسن بن أحمد الفارسي الأصل، أحد الأئمة في علم العربية. تجوّل في كثير من البلدان، وقدم حلب وأقام مدة عند سيف الدولة. وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدّم عنده فعلّمه النحو، وصنّف له كتاب (الإيضاح) في قواعد العربية. من كتبه (التذكرة) في علوم العربية، وهو عشرون مجلداً، و(تعاليق سيبويه) جزآن، و(جواهر النحو)، و(الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني)، و(المقصور والممدود)، و(العوامل) في النحو (ت٣٧٧هـ/ ٩٨٧م). ترجمته في وفيات الأعيان ١: ١٣١، وتاريخ بغداد ٧: ٢٧٥، وإنباه الرواة ١: ٢٧٣.

الملحة؛ وبهذا الاعتبار، استُدِلّ على أنّ (مِثْلِكِ، وغَيرِكِ) نكرتان لجواز دخول (ربّ) عليهما؛ كما قال الشّاعر في غيرك: [الكامل]

يا رُبَّ غَيرِكِ في النِّسَاءِ غَرِيرةٍ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلاَقِ[١]

وكقول امرىء القيس في مِثْلِكِ: [الطّويل]

فَمِثْلِكِ حُبْلَىٰ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[٢]

يريد، فربَّ مثلك؛ لأنّ ربّ تضمر بعد الفاء، كما تضمر بعد الواو.

١٨ ـ ومَا عَدَا ذَلِكَ فَهْوَ مَعْرِفَهْ لاَ يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيحُ المَعْرِفَهْ

١٩ ـ مِثَالُهُ: الدَّارُ، وزيدٌ، وأَنَا وَذَا، وَتِلْكَ، وَالَّذِي، وَذُو الغِنَىٰ

المعرفة: كلُّ اسم خصّ واحداً بعينه من جنسه؛ وتتنوّع خمسة أنواع:

أحدها: الأسماء الأعلام، ولا فرق بين أن تكون مفردة؛ نحو: زيد، وهند، أو مضافة: نحو: عبد الله، عبد مناف، أو كنية نحو: أبي الحسن؛ أو لقباً: نحو: ملاعب الأسنّة، وتأبّط شرّاً. وعند بعض النّحويّين، أنَّ هذا النّوع، هو أعرف المعارف.

والنّوع الثّاني: الأسماء المضمرة؛ وهي نوعان: متّصلة، ومنفصلة. فالمتّصلة: كتاء المتكلّم المضمومة، وتاء المخاطب المفتوحة، وتاء المخاطبة المكسورة. ولا تدخل هذه التّاء، إلاّ على الفعل الماضي؛ فإذا اتّصلت به، سكّن آخره؛ لشِدَّة امتزاجها به.

ومنها، الكاف: للمخاطب، والهاء: للغائب، والياء الّتي للمتكلم، ونظائر ذلك. والمنفصلة: مثل أنا، وأنت، ونحن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ، وإيّاك، وإيّاي، وما أشبه ذلك. وعند بعضهم، أنّ هذه أخصّ المعارف.

والنّوع الثّالث: أسماء الإشارة، وتسمّىٰ أيضاً، المبهمة؛ نحو: هذا، وذاك، وهذه، وتلك، والّذي، والتي، وهذان، وهؤلاء.

---

(١) لأبي محجن الثقفي في شرح أبيات سيبويه ١: ٥٤٠، وشرح المفصّل ٢: ١٢٦، والكتاب ١: ٤٢٧، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ٢٣٧، ورصف المباني ص١٩٠، وسرّ صناعة الإعراب ٢: ٤٥٧، والمقتضب ٤: ٢٨٩.

(٢) لامرىء القيس في ديوانه ص١٢، والأزهيّة ٢٤٤، والدرر ٤: ١٩٣، وشرح أبيات سيبويه ١: ٤٥٠، وشرح شذور الذهب ص٤١٦، والكتاب ٢: ١٦٣، وشرح شواهد المغني ١: ٤٠٢.

والنّوع الرّابع: الأسماء المعرّفة بالألف واللاّم؛ نحو: الرّجل، والفرس، والدّار، والثّوب؛ وفي هذا النّوع، ما لا تفارقه الألف واللاّم؛ كاسم الله تعالى، والّذي، والّتي، واللاّت، والعزّىٰ، والآن، واللاّئي.

والنّوع الخامس: الأسماء المضافة إلىٰ هذه الأنواع الأربعة المتقدّم ذكرها؛ كقولك: غلام زيد، وغلامي، وغلام هذا، وغلام الأمير. وقد تضمّنت الملحة هذه الأنواع الخمسة، فيما اشتمل عليه البيتان المذكوران، أمام هذا الشّرح؛ لأنّ الدّار من النّوع المعرّف بالألف واللاّم. وزيداً: من نوع الأسماء الأعلام. وأنا وأنت من نوع الأسماء المضمرة، وذا، وتلك، والّذي، من نوع أسماء الإشارة المبهمة. وذو الغنىٰ: من نوع الأسماء المضافة.

باب التَّعريف

٢٠ ـ وآلَـةُ الـتَّـعْـرِيـفِ أَلْ فَـمَـنْ يُـرِدْ ... تَعْرِيفَ كَبْدٍ مُبْهَمٍ قَالَ الْكَبِدْ

٢١ ـ وَقَـالَ قَـومٌ إِنَّـهـا الـلاَّمُ فَـقَـطْ ... إِذْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَتَىٰ يُدرَجْ سَقَطْ

إذا أردت تعريف الاسم النَّكرة، أدخلت عليه الألف واللاَّم، فيصير بدخولهما عليه معرفةً؛ مثاله أن تقول: اشتريت فرساً، فإذا بعتَهُ عرَّفته، ووجب أن تقول: ثمّ بعت الفرس؛ فتدخل الألف واللاَّم؛ ليعلم المخاطب أنَّ الفرس المبيع هو الفرس المبتاع. ومن هذا؛ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، وتكون هذه الألف واللاَّم؛ هي التي للعهد. وقد اختلف النّحويّون، في آلة التّعريف، فكان الخليل يرىٰ أنّ الألف واللاّم جميعاً هما آلة التّعريف. ويحتجّ في ذلك بأنّ اللاّم لو أفردت للتّعريف، لجاءت منفردة كغيرها من اللاّمات؛ فلمّا سكنت، دلّ على أنّها مُتَشَبِّثَةٌ بالألف. وحُكِي عنه أنّه كان يقول: آلة التّعريف (أل) على وزن (هل)؛ ولا يقول: إنّها الألف واللاَّم. وعند غيره من النّحويّين، أنَّ اللاَّم ـ وحدها ـ للتّعريف؛ بدليل سقوط همزة الوصل عند إدراج الكلام. ثمّ إنّ التّعريف نقيض التّنكير، فلمّا كان التّنكير بالتّنوين الّذي هو على حرف واحد، وجب أن يكون التّعريف أيضاً بحرف واحد، لأنّ الشّيء يحمل على نقيضه كما

يحمل على نظيره. وعند أَصحاب هذا القول أنَّ اللاّم متحرّكة، وإنّما سُكّنت لِتَشَبُّهِا بالاسم الدَّاخلة عليه، والإيذان بامتزاجها به، وحلولها بمنزلة جزء منه. وإنَّ الألف إِنّما أُدخلت عليها؛ ليمكن افتتاح النّطق بها، إذا وقعت أوّل الكلام. وقولنا في الملحة:

(إذْ أَلِفُ الوَصلِ متىٰ يُدْرَجْ سَقَطْ)

قد تضمّن تذكير الألف. ولولا التزام إقامة الوزن؛ لجاز أن يقال: (متىٰ تدرج سقطت)؛ لأنَّ حروف المعجم بأسرها، يجوز تذكيرها وتأنيثها. وقولنا: (فمَن يرد تعريف كِبْد مبهم قال الكَبِد) قد جمع هذا البيت بين اللُّغتين المسموعتين في الكَبِد؛ لأنّه يقال: كَبِد على وزن فَعِل، ثمّ يخفّف، فيقال: كِبْد على وزن فِعْل.

باب قسمة الأفعال

٢٢ ـ وإنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الأَفْعَالِ لِيَنْجَلِي عَنْكَ صَدَا الإشْكَالِ

٢٣ ـ فَهْيَ ثَلاَثٌ مَا لَهُنَّ رَابِعُ مَاضٍ وَفِعْلُ الأَمْرِ والْمُضَارِعْ

إنّما انقسم الفعل ثلاثة أقسام؛ لأنّ كلّ فعلٍ، يدلّ بصيغته على قسم من أقسام الزّمان بعينه. ولمّا كانت أقسام الزّمان ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ انقسم الفعل أيضاً إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ويعتبر بأمس، وحاضر ويعتبر بالآن؛ ومستقبل ويعتبر بعد. وقد جمع زهير بن أبي سُلْمىٰ أقسام الزّمان في بيت واحد فقال: [الطّويل]

وَأَعلَمُ مَا في اليومِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّني عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي(١)

وفعل الأمر من قبيل الأفعال المستقبلة؛ لأنَّ الأمر إنّما يستدعي من المأمور أن يحدث الفعل. وأمّا الفعل المضارع فهو ما يحتمل الحال والاستقبال حتى يخلص لأحدهما بقرينة تقترن به. فإذا قلت: زيد يصلّي، احتمل كلامك أن يكون

(١) البيت لزهير في ديوانه ٢٩، ولسان العرب (عمى)، وتهذيب اللغة ٣:٢٤٥، ومعاهد التنصيص ١:١٠٩.

في حالة الصّلاة، أو يكون يصلّي فيما بعد. فإن أدخلت على الفعل سوف، أو السّين؛ خلّصته للاستقبال. وإن أدخلت عليه اللاّم المفتوحة، أو قرنته بالآن؛ خلّصته للحال. وهذا أحد الوجوه الّتي سُمِّي بها هذا الفعل مضارعاً. ومعنى المضارع: المشابه؛ فكأنّه شابه الاسم من حيث إنّه يصلح للشيئين، حتى يخصّص لأحدهما بقرينة. كما أنّ رجلاً يصلح لأكثر من واحد. فإذا أدخلت عليه آلة التّعريف، خصّصت شخصاً بعينه. وقيل: إنّ اشتباههما، من حيث، إنَّ قولك: يضرب، ويضربان، ويضربون، يشابه قولك: ضارب، وضاربان، وضاربون؛ لاتّفاقهما في عدّة الحروف، وهيئة الحركات، والسُّكون. وقيل أيضاً في مشابهتهما: إنَّ اللأم المفتوحة، تدخل على خبر إنَّ المكسورة، إذا كان فعلاً مضارعاً؛ كما تدخل عليه، إذا كان اسماً؛ فتقول: إنَّ زيداً ليقوم، كما تقول: إنّ زيداً لقائم؛ ولا تدخل على الفعل الماضي، إذا وقع خبراً لإنّ.

باب الفعل الماضي

٢٤ ـ فكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمسِ　　فَإِنَّهُ مَاضٍ بِغَيرِ لَبْسِ

اعتبار الفعل الماضي بدخول أمس عليه مطّرد، ما لم يدخل عليه حرف شرط، فإن دخل عليه حرف شرط نقل معناه إلىٰ الاستقبال؛ كقولك: إنْ خرج زيد غداً خرجت. والعلّة فيه: أنّ حرف الشّرط وضع لالتزام المجازات التي تقع في المستقبل، فاقتضىٰ الكلام تناسب معنىٰ الفعلين. ونقيض (إنْ) الشّرطيّة في نقل الفعل الماضي إلىٰ الاستقبال: حرف الجزم في نقله معنىٰ الفعل المستقبل إلىٰ الماضي؛ كقولك: لم يخرج زيد أمس؛ لأنّ من أدوات النّفي (لم) فكان تقدير الكلام: ما خرج زيد أمس.

٢٥ ـ وحُكْمُهُ فَتْحُ الأَخِيرِ مِنْهُ　　كَقَوْلِهِمْ سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

الفعل الماضي: من جملة المبنيّات؛ وحكمه: فتح آخر حرف منه، ما لم يكن آخره ألفاً سواء كان ثلاثياً؛ كقولك: ذهب، وخرج؛ أو رباعيّاً؛ كقولك: أكرم، وأحسن؛ أو خماسيّاً؛ كقولك: اقترب، وانطلق؛ أو سداسيّاً؛ كقولك: اعشوشب، واستخرج. فإن كان لمؤنّث؛ زدت في آخره تاء ساكنة، فقلت: هند ذهبت، والنّاقة وضعت. وقد تُحرّك هذه التّاء في موضعين:

أحدهما: إذا كان الفعل لمثنّىٰ، فتحرّك بالفتح؛ كقولك: الهندان قامتا، والنّاقتان وضعتا؛ لأنَّ ما قبل الألف، لا يكون أبداً إلاّ مفتوحاً.

والموضع الثّاني: إذا ولي التّاء همزة الوصل، إذ لا يوجد ما بعدها إلاّ ساكناً، فتسقط هي عند اندراج الكلام، ويلتقي السّاكن بعدها بالتّاء السّاكنة، فيجب لالتقاء السّاكنين، كسر التّاء الّتي هي علامة فعل المؤنّث؛ وذلك، نحو قوله جلّ جلاله: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝﴾ [الواقعة: ١]، فكسر التّاء لأجل سكونها وسكون اللاّم؛ وكقوله جلّ من قائِل: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] فكسر التّاء؛ لسكونها، وسكون الميم؛ لأنّ همزة الوصل فيها ساقطة لاندراج الكلام. فإن كان آخر الفعل الماضي ألفاً كانت ساكنة لامتناع تحريكها، فإن كان الفعل المؤنّث سقطت الألف لأجل التقائها بالتّاء التي هي علامة فعل المؤنّث؛ فتقول في المذكّر: زيد غدا، وفي المؤنّث هند غدت.

باب الأمر

٢٦ ـ والأَمْرُ مَبنِيٌّ عَلَىٰ السُّكُونِ مِثَالُهُ احْذَرْ صَفْقَةَ المَغْبُونِ

اعلم أنّ أفعال الأمر مبنيّة الأواخر على السّكون؛ وسكونها سكون بناء، لا جزم. فأمّا صيغتها فإنّها مأخوذة من الفعل المضارع ومشتقّة منه، فإذا أردت أن تصوغ فعل أمر حذفت حرف المضارعة من فعله المستقبل، لأنّه زائد، ولا اعتبار بالزّائد، ثمّ نظرت إلى ما يليه؛ فإن كان متحرّكاً، صغت مثال الأمر على صيغته، وحرّكته بحركته. فتقول في الأمر مِن يدحرج ويثِب: دَحْرِجْ، وثِبْ. وإن أمرت المؤنّث؛ زدت عليه ياءً ساكنة، فقلت: دحرجي، ثِبي.

وإن أمرت اثنين من الذّكور، والإناث، قلت: دحرجا، وثِبا. وإن أمرت جماعة من ذكور ما يعقل، قلت: دحرجوا، وثبوا. وإن أمرت جماعةً من الإناث، أو ممّا لا يعقل، قلت: دحرجن، وثبن. فإذا كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكناً؛ مثل: الحاء من يحْذر، والنّون من ينْطلق، والسّين من يسْتخرج؛ اجْتُلِبَت لمثال الأمر همزةُ الوصل؛ لتتوصّل بها إلىٰ النّطق بالسّاكن؛ فقلت: احذر، انطلق، استخرج. وتثبت هذه الهمزة إذا ابتدأت، وتسقط في اللّفظ، إذا اتّصلت بكلام قبلها؛ وإن ثبتت في الخطّ. وقد شذّ من ذلك فعلان، سكن ما بعد حرف المضارعة فيهما، ولم تدخل همزة الوصل عليهما؛ وهما قولك: خذ، وكل.

وجُوِّز في فعلين آخرين إلحاق همزة الوصل فيهما، وحذفها فيهما؛ وهما: مر، وسل؛ وقد ورد في القرآن المجيد باللّغتين. فقال جلّ جلاله في موضع: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]؛ بحذف همزة الوصل. وقال في موضع آخر: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] بإلحاق الهمزة في الوصل. وأمّا حكم حركة هذه الهمزة، فإنّها تفتح في موطن، وتضمّ في موطن، وتكسر فيما عداها. فأمّا الموطن الذي تفتح فيه، فهو إذا انضمّ حرف المضارعة، وكان فعله الماضي رباعياً. فتقول في الأمر: أَكْرِمْ زيداً، وأَنْصِفْ عمراً؛ كما قال جلّ جلاله: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، فالهمزة في أوائل هذه الأفعال همزة قطع، وتكون مفتوحةً؛ لأنَّ الأفعال الماضية التي هي: أكرم، وأنصف، وأحسن رباعيّة، وحرف المضارعة من مستقبلها مضموم. وأمّا الموطن الذي يُضمُّ فيه فهو: إذا كان الثّالث من الفعل المضارع مضموماً ضماً لازماً؛ كقولك، إذا أمرت من يَخْرُجُ، ويَسْكُنُ: اخْرُجْ واسْكُنْ. وأمّا الموطن الّذي تكسر فيه. فهو: إذا كان ثالث الفعل المضارع مكسوراً، أو مفتوحاً، أو أمرت، من فعل خماسيّ، أو سداسيّ؛ كقولك في الأمر مِن يَضْرِبُ: اضْرِبْ، ومن يَذْهَبُ: اذْهَب، ومن يَنْطَلِقُ: انْطَلِقْ، ومن يَسْتَخْرِجُ: اسْتَخْرِجْ. وإذا أمرت من فعل آخره حرف مشدّد؛ فإن كان الأمر لمذكّرٍ؛ جاز لك أن تدغم، وأن تظهر الحرفين، فإن شئت، قلت في الأمر مِن يَغُضُّ: غُضَّ بَصَرَكَ، وإن شئت قلت: اغْضُضْ بصرك. فمَن قال: اغضُضْ، سكّن آخره، ومَن قال: غُضَّ، حرّكه. فمنهم مَن كسر آخره، لالتقاء السّاكنين، ومنهم مَن فتحه طلباً للتّخفيف، ومنهم مَن ضمّه؛ حرّكه بحركة ما قبله.

وعلى هذا، يُنشدُ بيت جرير: [الوافر]

فَغُضَّ الطَّرفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ ... فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا[1]

بفتح الضّاد، وضمّها، وكسرها. وإن كان الأمر لواحدة من المؤنّث؛ زدت الياء علىٰ آخره، ولم تفكّ الإدغام، فقلت: غضّي بصرك. وإن كان الأمر لاثنين،

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ٨٢١، وجمهرة اللغة ١٠٩٦، والدرر ٦: ٣٢٢، وشرح المفصل ٩: ١٢٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤: ٤١١، وخزانة الأدب ٦: ٥٣١، وشرح الأشموني ٣: ٨٩٧.

أو لجماعة من الذكور؛ قلت: غضّا، وغضّوا. وإن كان لجماعة من المؤنّث؛ قلت: اغضضن. وعلىٰ هذا، تعمل فيما جرىٰ مجراه.

٢٧ ـ وإنْ تَـلاهُ أَلِـفٌ وَلامُ ... فَـاكْـسِـرْ وَقُـلْ لِـيَـقُـمِ الْـغُـلامُ

قد ذكرنا أنّ همزة الوصل، إنّما اجتُلبت؛ لأجل سكون ما يليها حتى يمكن النّطق به. وبيّنّا من قبل أنّها تسقط عند إدراج الكلام؛ فإذا وصلتها بكلمة، وكان آخر تلك الكلمة ساكناً؛ سقطت هي والتقىٰ السّاكنان اللّذان قبلها وبعدها، فيجب لالتقاء السّاكنين تحريك الأوّل بالكسر، ولا فرق بين أن تكون الكلمة الأولىٰ فعل أمر، أو نحو ما مثّلناه في الملحة: ليقم الغلام، ونحو قولك: قم اضرب العبد؛ وكقوله تعالىٰ: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢﴾ [المزمل: ٢]، أو كانت فعلاً مجزوماً؛ كقوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة: ١]، أو كانت اسماً؛ كقولك: كَم المالُ؟ ومَنِ الرّجل؟ أو كانت حرف معنىٰ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ﴾ [البقرة: ٢١٩]، أو كانت فعلاً ماضياً، وقد دخلت عليه تاء التّأنيثِ السّاكنة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] ولم يشذّ من ذٰلك إلاّ فتح النُّون مِن (مِن) كما قال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٠٤]؛ وإنّما فُتِحت استثقالاً؛ لتوالي الكسرتين، فيما يكثر استعماله. على أنّ بعضهم، قد كسر نون (مِنْ) تشبيهاً لها بنون (إن) في قوله تعالىٰ: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

٢٨ ـ وإنْ أَمَـرْتَ مِـنْ سَـعَـىٰ وَمِـنْ غَـدَا ... فَـأَسْـقِـطِ الـحَـرْفَ الأَخِـيـرَ أَبَـدَا

٢٩ ـ تَـقُـولُ: يَـا زَيـدُ اغْـدُ فـي يـومِ الأَحَـدْ ... واسْعَ إِلىٰ الـخَـيـرَاتِ لُقِّـيـتَ الـرَّشَـدْ

٣٠ ـ وَهٰـكَـذَا قَـوْلُـكَ فِـي ارْمِ مِـنْ رَمَـىٰ ... فَـاحْـذُ عـلَـىٰ ذٰلِـكَ فِـيـمـا اشْـتـبـهَـمَـا

إذا كان آخر الفعل المضارع حرف اعتلال، حذفته في الأمر. فإن كان ألفاً؛ أبقيتَ ـ بعد حذفها ـ فتحةً تدلّ عليها؛ كقولك، في الأمر، مِن يسعىٰ: اسعَ إلىٰ الخيرات؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ﴾ [الصافات: ١٧٤].

وإن كان حرف الاعتلال واواً قبلها ضمّة؛ أبقيت الضّمّة؛ لتدلّ عليها؛ كقولك في الأمر من يغدو: اغدُ يا زيد؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٧٥]. وإن كان حرف الاعتلال ياءً حذفتها، وأبقيت بعد حذفها كسرة تدلّ عليها؛ كقولك في الأمر من يرمي: ارمِ يا هٰذا؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾ [طه: ٧٢].

فإن وقفت على شيء من ذلك؛ جاز لك أن تقف عليه بالسُّكون، فتقول: اخشْ، اغدْ، ارمْ. وجاز أن تقف عليه بحركة؛ فتقول: اخشَ، اغدُ، ارمِ.

وجاز أن تزيد عليه هاءً؛ لبيان الحركة؛ فتقول: اغدُهْ، ارمِهْ، اخشَهْ؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

٣١ ـ والأَمْرُ مِنْ خَافَ خَفِ الْعِقَابَا وَمِنْ أَجَادَ أَجِدِ الْجَوَابَا

٣٢ ـ وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ فَقُلْ لَهَا: خَافِي رِجَالَ الْعَبَثِ

إذا كان الفعل المضارع مُردفاً بحرف اعتلال؛ مثل: يخاف ويقول ويبيع، ثمّ أمرت منه؛ سقط حرف الاعتلال في مثال الأمر في موضعين وهما؛ إذا أمرت به الواحد المذكّر، أو أمرت به جماعة المؤنّث وما لا يعقل؛ كقولك في الأمر للمذكّر: خَفْ، وقُلْ، بِعْ، ولجماعة المؤنّث: خَفْنَ، وقُلْنَ، وبِعْنَ؛ فكان الأصل في خفْ: خافْ، وفي قلْ: قولْ، وفي بعْ: بيعْ، فسكن الحرف الأخير لأجل الأمر، فالتقىٰ هو والحرف المعتلّ؛ وهو ساكن أيضاً. ومن الأصول: أنّه متىٰ التقىٰ ساكنان؛ أحدهما الحرف المعتلّ، كان هو المحذوف، هذا الأصل؛ فلهذا قيل: خَفْ، وبِعْ، وقُلْ. ويثبت حرف الاعتلال في أربعة مواضع:

أحدها: إذا أمرت به الواحدة من الإناث؛ كقولك: خافي يا هند، وقولي الحقّ، وبيعي الثّوب.

الموضع الثّاني: إذا أمرت به الاثنين مذكّرين كانا، أو مؤنّثين؛ كقولك: خافا، وبيعا، وقولا.

والموضع الثّالث: إذا أمرت به جماعة المذكّر؛ كقولك: خافوا، وقولوا، وبيعوا.

والموضع الرّابع: إذا اتّصلت بالفعل النّون الثّقيلة أو الخفيفة؛ كقولك للمذكّر: خافَنَّ الله، وخافَنْ ربّك. والعلّة في ثبوت حرف الاعتلال في هذه المواطن الأربعة تحرّك ما بعدها. فقد ارتفعت العلّة الّتي أوجبت في الموضعين الأوّلين إسقاطها. فإن اعترض معترض، وقال: قد نجد الحرف الأخير متحرّكاً مع إسقاط حرف الاعتلال في مثل قولك: بع العبد، وخف الله، وفي مثل قوله تعالىٰ: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمّل: ٢] فالجواب عنه؛ أنّ هذه الحركة حركة عارضة، بدليل أنّها تزول إذا لم تتّصل بها همزة الوصل. والحركة العارضة لا اعتداد بها، ولا تأثير لها، إذ ليست كالحركة الثّابتة في المواطن الأربعة.

باب الفعل المضارع

٣٣ ـ وإنْ وَجَـدتَ هَـمْـزَةً أو تَـاءً أَو نُـونَ جَـمْـعٍ مُـخْـبِـراً أَو يَـاءً
٣٤ ـ قَـدْ أُلْـحِـقَـتْ أَوّلَ كُـلِّ فـعْـلِ فَـإنَّـه الـمُـضَـارِعُ الـمُـسْـتَـعْـلِـي

اعلم أنّ الفعل المضارع ما كان في أوَّله إحدىٰ الزَّوائد الأربعة؛ الّتي هي: الهمزة، والنّون، والتّاء، والياء.

فالهمزة تكون للمتكلِّم؛ ذَكَراً كان أو أنثىٰ؛ كقولك: أنا أذهب.

والنّون للمتكلِّم إذا كان معه غيره؛ نحو قولك: نحن نخرج. وقد جاء في كلام الله ـ جلّ جلاله ـ مع وحدانيّته؛ كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]، وعلى موجب ما أخبر به ـ سبحانه ـ عن نفسه خوطب أيضاً بواو وبنون الجمع، كما قال ـ سبحانه ـ حكايةً عن الكفّار: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾﴾ [المؤمنون: ٩٩]، وقد اختُلِف في علّة نون الجمع الواردة في كلام الله ـ عزّ وجلّ ـ فقيل: جاءت للعظمة الّتي هو ـ سبحانه ـ متوحّد بها، وليس لمخلوق أن ينازعه فيها. فعلىٰ هذا القول يُكرَه للملوك استعمالها في قولهم: نحن نفعل، ونحن نعد. وقيل في علّتها: إنّها لما كانت تصاريف أقضيته ـ تعالى ـ تجري على أيدي خلقه؛ تنزَّلت أفعالهم منزلة فعله؛ فلذلك ورد الكلام مورد الجمع. فعلىٰ هذا القول يجوز أن يستعمل النّون كلّ مَن لا يباشر العمل بنفسه. وأمّا قول العالم: نحن نشرح، ونبيّن، فمفسوح له فيه؛ لأنّه يخبر بنون الجمع عن نفسه، وعن أهل مقالته.

وأمّا (التّاء) فتكون للمخاطب، وللغائبة الواحدة، والاثنين؛ كقولك: أنت تذهب، وهند تذهب، والهندان تذهبان.

وأمّا (الياء) فتكون للغائب المذكّر، وجماعة الإناث؛ كقولك: هو يذهب، وهنَّ يذهبن. ولا يجوز أن يقال للنّساء: تَذهبنَ بالتّاء؛ وفي القرآن ﴿تَكَادُ السَّمَٰوَٰتُ يَنفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم: ٩٠] بالياء، لا بالتّاء. ومعنىٰ قولنا: (قَدْ أُلحقت أوّل كلِّ فِعلِ)؛ أي: إنّها متىٰ وجدت زائدةً؛ كان الفعل مضارعاً. والمراد بقولنا: (فإنَّهُ المُضَارِعُ المُستَعْلِي) الإشارة إلىٰ أنّه استعلىٰ بالإعراب عن النّوعين الآخرين من الأفعال.

٣٥ ـ ولَيسَ في الأَفعَالِ فِعلٌ يُعرَبُ   سِوَاهُ والتِّمْثَالُ فِيهِ يُضرَبُ

الأصل في الأفعال أن تكون مبنيّةً، لأَنَّها أدوات توجب الإعراب، وليس سبيل الأدوات أن تُعرب، وكذلك حكم الحروف لأنّها جامدة لا تتصرّف. وإنَّما جُعل الإعراب للأسماء من حيث إنّ اللّفظ بالاسم؛ كقولك: زيد واجد. ومعناه قد يختلف؛ لكونه تارةً فاعلاً، وتارةً مفعولاً، وتارةً مضافاً إليه. فاحتيج فيه إلىٰ الإعراب؛ لِيُبَيِّنَ المعنىٰ. وإنّما أُعرب الفعل المضارع؛ لمشابهته الاسم من الوجوه التي ذكرناها من قبل.

٣٦ ـ والأَحْـرُفُ الأَرْبَـعَـةُ الـمُـتَـابِـعَـهْ   مُـسَـمَّـيَاتٌ أَحْـرُفُ الـمُـضَـارَعَـهْ

٣٧ ـ وَسِـمْـطُـهَـا الْـحَـاوِي لَـهَـا نَـأَيْـتُ   فاسْمَعْ وَعِ الْقَولَ كَمَا وَعَيتُ[1]

قد تقدّم القول في أنّ الفعل المضارع ما أُلحِقَ بأوّله الهمزة، أو النّون، أو التّاء، أو الياء. وهذه الحروف الأربعة الّتي يجمعها قولك: (نأيت) تُسمّىٰ حروف المضارعة، وإنّما تُسمّىٰ بذلك، إذا وجدت زائدةً لاحقة بالفعل الماضي في مثل قولك: أذهب، ويذهب، وتذهب، ونذهب؛ ألا ترىٰ أنّ أصل الفعل الماضي فيها: ذهب، والأحرف الأربعة أُلحِقَت به؟ فإن وجدت هذه الأحرف الأربعة أصولاً في الأفعال، لم تُسمَّ بحروف المضارعة؛ كقولك: أكرم، ونفّر، وتوضّأ، ويَعَر الجدي؛ إذا صاح؛ وكانت هذه الأفعال من نوع الأفعال الماضية. فافهم بذلك ترشد، إن شاء الله.

٣٨ ـ وضُـمَّـهَـا مِـنْ أَصْـلِـهَـا الـرُّبَـاعِـي   مِـثْـلُ يُـجِـيـبُ مَـنْ أَجَـابَ الـدَّاعِـي

٣٩ ـ وَمَـا سِـوَاهُ فَـهْـيَ مِـنْـهُ تُـفْـتَـتَـحْ   ولاَ تُـبَـلْ أَخَـفَّ وَزْنـاً أَمْ رَجَـحْ

٤٠ ـ مِـثَـالُـهُ يَـذْهَـبُ زَيـدٌ وَيَـجِـي   وَيَـسْـتَـجِـيـشُ تَـارَةً وَيَـلْـتَـجِـي

قد ذكرنا من قبل أنّ افتتاح النّطق لا يكون إلاّ بمتحرّك، وذكرنا أَنّ حروف المضارعة لا تكون إلاّ أوائل الفعل المضارع المستقبل؛ فإذاً، لا بدّ من أن تكون متحرّكةً؛ وحكم حركتها أن تضمّ إذا كان فعلها الماضي رباعيّاً، وتفتح من الماضي الثّلاثيّ، وممّا زاد على الرّباعي. فعلىٰ هذا تقول: أنا أُجيبُ، ونحن نُجيبُ، وأنت

(١) السِمط: أصله الخيط الذي تنظم فيه الخرزات، فشبّه الناظم اجتماع الحروف المتفرّقة في كلمة واحدة باجتماع الخرزات المنتظمة في خيط واحد.

تُجيبُ، وهي تُجيبُ، وهو يُجيبُ؛ فتضمّ الهمزة، والنّون، والتّاء، والياء؛ لأنّ الفعل الماضي منه: أجاب، وهو رباعيّ. وتقول فيما ماضيه ثلاثيّ: أنا أذهب، ونحن نذهبُ، وأنت تَذهبُ، وهو يَذهبُ. وفيما ماضيه خماسيّ أو سداسيّ: أنا أَنطلق، وأَستجيش، وأنت تَنطلق، وتَستجيشُ، ونحن نَنطلق، ونَستجيشُ، وهو يَنطلقُ، ويَستجيشُ، فتفتح حروف المضارعة في هذه الأفعال ونظائرها، سواءٌ كان ماضيها ثلاثيّاً، أو خماسيّاً، أو سداسيّاً. وإلىٰ هذا، وقعت الإشارة في قولنا: (ولا تُبَلْ أخفّ وزناً أم رجح) والأصل في قولهم: لا تُبَل لا تُبَالي؛ فحذفت ألفها بعد حذف يائها، كما حذفت النّون بعد الواو في قولهم: لم يك؛ طلباً لتخفيف هاتين اللّفظتين؛ لكثرة استعمالهما في الكلام.

باب الإعراب

٤١ ـ وإنْ تُـرِدْ أَنْ تَـعْـرِفَ الإعْـرَابَـا لِتَقْتَفِي فِي نُطْقِكَ الصَّوَابَا

٤٢ ـ فَـإِنَّـهُ بِـالـرَّفْـعِ ثُـمَّ الـجَـرِّ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ جَمِيعاً يَجْرِي

الإعراب في اللُّغة: هو الإبانة، يقال: أعربَ الرّجل عمّا في نفسه؛ إذا أبان. فأمّا الإعراب في صناعة النّحو: فهو تغيير آخر الكلمة؛ لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها. ووجوه الإعراب أربعة: الرّفع، والنّصب، والجرّ، والجزم. وكان الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات دون السّكون. إلاّ أنّه لما استوفىٰ الاسم من حيث هو الأصل جميع الحركات الثّلاث، الّتي هي الأصل، وشاركه الفعل المضارع حين شابهه في حركتين منها، جعل له السّكون إعراباً؛ ليساوي إعراب الاسم.

والرّفع: أعلىٰ وجوه الإعراب مرتبةً، لاستغنائه عن النّصب والجرّ في قولك: قائمٌ زيد، وزيدٌ منطلقٌ. والنّصب والجرّ لا يوجدان حتّىٰ يتقدّم الرّفع؛ كقولك: ضرب زيد عمراً، ومررت بزيد.

٤٣ ـ فـالـرَّفْـعُ والـنَّـصْـبُ بِـلاَ مُـمَـانِـعِ قَـدْ دَخَـلاَ فِـي الاسـمِ والـمُـضَـارِعِ

٤٤ ـ وَالـجَـرُّ يَـسْـتَـأْثِـرُ بِـالأَسْـمَـاءِ وَالْـجَـزْمُ فِـي الْـفِـعْـلِ بِـلاَ امْـتِـرَاءِ

اعلم أنّ وجوه الإعراب نوعان: خاصّ ومشترك.

فالمشترك: الرّفع، والنّصب؛ وذلك أنّ الأسماء المتمكّنة والأفعال المضارعة يشتركان فيهما.

وأمّا الخاصّ: فالجرّ، والجزم؛ فالجرّ: يختصّ بالأسماء المتمكّنة. والجزم: يختصّ بالأفعال المضارعة. وإنّما لم يدخل الجزم الأسماء؛ لأنّ الجزم حذف الحركة، ولا يليق بالأسماء؛ لأنّه يجحف بها؛ والأفعال مستثقلةٌ، فلاقَ بها التّخفيف، والأسماء خفيفة؛ ولهذا لحقها التّنوين، وتخفيف الخفيف إجحاف به. وإنّما لم يدخل الجرّ الأفعال؛ لأنّ الجرّ يدخل الاسم من أحد طريقين؛ إمّا بإضافة حرف إلىٰ اسم، وإمّا بإضافة اسم إلى اسم؛ وكلاهما ممتنع في الأفعال؛ لأنّ الغرض في وضع حروف الجرّ أن توصل معاني الأفعال إلىٰ الأسماء، وذلك لأنّ أفعالاً قصّرت عن الوصول إلىٰ الأسماء، فأُعينت بحروف الجرّ لتوصلها إليها. وهذا غير موجود في الأفعال، لأنّ الفعل لا يعمل في الفعل، فلهذا امتنع دخول حروف الجرّ عليه. وأمّا إضافة اسم إلى اسم؛ فالغرض في الإضافة التّعريف، أو التّخصيص. ألا ترىٰ أنّك إذا قلت: هذا غلام زيد؛ فقد عرّفت الغلام بإضافته إلى زيد؟ وإذا قلت هذا جلّ الفرس؛ فقد خصّصت الجلّ بإضافته إلى الفرس؟ والإضافة إلىٰ الفعل لا تعرّفه ولا تخصّصه بحال، فلهذا، امتنع دخول الإضافة عليه. فافهم ذلك، وقس عليه.

٤٥ ـ فالرَّفْعُ ضَمُّ آخِرِ الحُرُوفِ وَالنَّصبُ بالفَتْحِ بِلاَ وُقُوفِ

٤٦ ـ والجرُّ بالكَسْرَةِ لِلتَّبيينِ وَالْجَزْمُ فِي السَّالِمِ بِالتَّسْكِينْ

والعلّة في أنّه جعل الإعراب آخر الكلمة؛ أَنَّ الإعراب وضع لتبيين المعنىٰ وتمييز الصّفة المتغايرة في الأسماء. وسبيل الصّفة أن تأتي بعد أن يُعلم الموصوف، ولا طريق لعلمه إلاّ بعد انتهاء صيغته؛ فلهذا جعل الإعراب في آخره. وإنّما سُمّيَ الضَّمُّ الرّفعَ؛ لأَنَّ الضّمّ من الواو؛ ومخرج الواو من الشّفتين؛ وهما أرفع الفم. وسُمّي الفتحُ نصباً؛ لأنّ الفتح من الألف، والألف: حرف منتصب، يمتدّ إلىٰ أعلىٰ الحنك. وسُمّي الكسر جرّاً؛ لأنّه من الياء؛ التي تهوي عند النّطق سُفلاً، فكأنّه مأخوذ من جرّ الحبل؛ وهو سحبه. وإنّما سُمّي الجزم جزماً؛ لقطع الحركة، إذ الجزم في اللّغة: القطع؛ كقولهم: جزمت اليمين؛ أي قطعتها. فاعلم ذلك.

باب تنوين الاسم المفرد المُنصرف

٤٧ ـ وَنَوِّنِ الاسْمَ الْفَرِيدَ الْمُنْصَرِفْ إِذَا انْدَرَجْتَ قَائِلاً وَلاَ تَقِفْ

التّنوين: يختصّ بالاسم المنصرف لخفّته؛ ولأجل التّنوين اللاّحق بآخره سُمّي منصرفاً، فكأنّ التّنوين لمّا دخل عليه أحدث فيه صريفاً. والصَّريف: صوت البكرة عند الاستقاء. ويسقط التّنوين في أربعة مواضع:

أحدها: في الاسم المعرّف بالألف واللاّم؛ لأنّ التّنوين: زيادة أُلحقت بآخر الاسم، ولام التَّعريف: زيادةٌ في أوّله؛ فاستثقل الجمع بين زيادتين.

والثّاني: في أوّل المضافين؛ كقولك: غلام زيد؛ لأنّ المضاف إليه يتّصل بالمضاف حتّىٰ يصير كأحد حروفه؛ ولذلك، لم يجز أن يفصل بينهما، فلمّا تنزّل المضافان بمنزلة الاسم الواحد؛ وجب إلحاق التّنوين بالمضاف إليه؛ الّذي هو الأخير منهما، كما يلحق التّنوين آخر الاسم المفرد.

والموضع الثّالث: الاسم الذي لا ينصرف؛ كقولك: جاء عمرو. وإنّما لم يدخله التّنوين لشبهه بالأفعال.

والموضع الرّابع: إذا كان الاسم المفرد علماً، أو كنيةً، أو لقباً، وكان موصوفاً بابن مضافٍ إلىٰ علم، أو كنية، أو لقب؛ كقولك: جاء زيد بن بكر، وجاء زيد بن أبي محمد، وجاء زيد بن أبي تَأَبّط شرّاً. وكقولك: جاء أبو محمّد بن يزيد، وجاء أبو محمّد بن أبي الحسين، وجاء أبو محمّد بن تأبّط شرّاً. وكقولك في اللّقبين: جاء بَطّة بن تأبّط شرّاً؛ وعلىٰ هذا فقس قول الشّاعر: [الطويل]

فَتَكنا بِعبدِالله خيرِ لِداتِه ذِئاب بن أَسماءَ بنِ بدرِ بن قَارِبِ[1]

فحذف التّنوين من ذئاب وزيد، لإضافة كلٍّ منهما إلىٰ ابن: فأمّا حذف التّنوين من أسماء؛ فلكونه لا ينصرف. والعلّة في حذف التّنوين في هذا الموضع؛ أنّ التّنوين ساكن، والألف من ابن ألف وصل تسقط في اندراج الكلام؛ فيلتقي التّنوين السّاكن بالباء السّاكنة من ابن؛ فلهذا حذف التّنوين. فإن وصفت الاسم بابن

---

(١) لخفاف بن ندبة في ملحق ديوانه ١٣٠، ولدريد بن الصمة في ديوانه ٣٦، ولدريد أو لخفاف في لسان العرب (جنن).

مضاف إلى ما فيه الألف واللاّم؛ كقولك: جاء محمّد ابن الأمير، ثبت التّنوين، وانكسر لالتقاء السّاكنين؛ لأنّ الأمير ليس بعلم، ولا كنية، ولا لقب. وكذلك، إن قلت: ظننت زيداً ابن عمرو، أتيت بالتّنوين وكسرته لالتقاء السّاكنين من حيث إنّه ليس بصفةٍ للاسم الأوّل، وإنّما هو خبر عنه. ومعنىٰ قولنا: (إذا اندرجْتَ قائلاً ولا تقف) إذْ لا تلحق التّنوين، بالاسم المفرد إذا وقفت عليه في حالتي الرّفع والجرّ؛ بل تقف عليه بالسّكون.

فتقول: جاء زيد، ومررت بزيد؛ لأنّ الوقف يساوق الخطّ.

٤٨ ـ وقِفْ عَلَىٰ المَنْصُوبِ مِنْهُ بِالألِفْ ... كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لاَ يَخْتَلِفْ

٤٩ ـ تَقُولُ: عَمْرٌو قَدْ أَضَافَ زَيْدَا ... وَخَالِدٌ صَادَ الغَدَاةَ صَيْدَا

إن قال قائل: لِمَ أُبدل في الوقف على المنصوب من فتحته، مع التّنوين ألفٌ، ولم يُبدل من ضمّة المرفوع واو، ولا من كسرة المجرور ياء؟ فالجواب عنه: أنّه لو وقف علىٰ المجرور بالياء؛ لالتبس بالمضاف إلىٰ ياء المتكلّم. ألا ترىٰ أنّك لو وقفت على قولك: مررت بغلام، فقلت: مررت بغلامي؛ لتوهّم السّامع أنّ الغلام ملكك، ولو أنّك وقفت على المرفوع بالواو، فقلت: جاء زيدو لخرج عن أصل كلام العرب؛ إذ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمّة. وإنّما يوجد ذلك في الأفعال، حتّى إنّهم لمّا اضطروا في بعض الجموع إلىٰ مثل ذلك أبدلوا الواو ياءً، وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع دلوٍ، وجروٍ: أدل، وأجر. والأصل: أدلُو، وأجرُو؛ ففرّوا من الواو التي قبلها ضمّة إلىٰ الكسرة محافظةً علىٰ مقاييس الأصل، ولم يخرجوا عن لغتهم، ولا يعرف مَن نقل عنهم، ولا سمع منهم خلاف ذلك والله أعلم.

٥٠ ـ وتُسْقِطُ التّنوينَ إنْ أَضَفْتَهُ ... أو إنْ تَكُنْ بِاللاَّمِ قَدْ عَرَّفْتَهُ

٥١ ـ مِثَالُهُ: جَاءَ غُلاَمُ الوَالِي ... وَأَقْبَلَ الغُلاَمُ كَالغَزَالِ

قد مضىٰ شرح المواضع الأربعة الّتي يسقط التّنوين فيها؛ بما يغني عن إعادته.

باب الأسماء الستّة المعتلّة المُضافة

٥٢ ـ وسِتَّةٌ تَرْفَعُهَا بِالوَاوِ ... فِي قَولِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي

الواو: تكون علامة الرّفع في موضعين:

أحدهما: في الأسماء الستّة التي هي: (أبوك، وأخوك، وحَموكَ، وفوك، وهنوك، وذو مال).

والثّاني: في جمع المذكّر السّالم؛ كقولك: جاء المسلمون على ما سنشرحه في موضعه، إن شاء الله تعالىٰ.

٥٣ ـ وَالنَّصْبُ فِيهَا يَا أُخَيَّ بِالأَلِفْ وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ

أما الألف فتقع علامةً للنّصب في هذه الأسماء السّتة دون غيرها. وقد تقع الألف إعراباً في التّثنية غير أنّها تكون علامةً للرّفع.

وأمّا الياء فتكون علامةً للجرّ في ثلاثة مواضع: الأسماء الستّة، وفي التثنية، وفي جمع المذكّر السّالم.

٥٤ ـ وَهْيَ أَخُوكَ وَأَبُو عِمْرَانَا وَذُو وَفُوكَ وَحَمُو عُثْمَانَا

٥٥ ـ ثُمَّ هَنُوكَ سَادِسُ الأَسْمَاءِ فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذَّكَاءِ

اعلم أنّ هذه الأسماء الستَّة، ما عدا (ذا مال)، يجوز أن تُستعمل مفردةً، فتعرب كإعراب زيد في الرّفع، والنّصب، والجرّ. غير أنّ قولك: (فوك) إذا استعملته مفرداً، أبدلت من واوه ميماً، فقلت: هذا فم، ورأيت فماً، ونظرت إلى فم. وأمّا (ذو) فإذا كانت بمعنىٰ صاحب؛ فلا تستعمل إلاّ مضافةً، فتجرّ ما بعدها، وتعرب بالواو في الرّفع، والألف في النّصب، والياء في الجرّ. ولا يجوز أن تستعمل مفردةً بحال. وقد جاءت (ذو) بمعنىٰ الذي، وأجريت على لفظ واحد مع المذكّر، والمؤنّث، والمثنّىٰ، والمجموع. ولم يغيّروا واوها على اختلاف مواقعها. فقالوا: أنا ذو عرفت، ورأيت ذو عرفت، ومررت بذو عرفت؛ ومنه قول الشّاعر سِنَانِ بن الفَحْلِ الطّائيّ: [الوافر]

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[1]

(١) لسنان بن الفحل في الإنصاف ٣٨٤، وخزانة الأدب ٦: ٣٤، والدرر ١: ٢٦٧، وشرح التصريح ١: ١٣٧، والمقاصد النحوية ١: ٤٣٦، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٥، وأوضح المسالك ١: ١٥٤، وتخليص الشواهد ١٤٣، وشرح قطر الندى ١٠٢، وشرح المفصل ٣: ١٤٧، وهمع الهوامع ١: ٨٤.

فقال: ذو حفرت، وذو طويت؛ والبئرُ: مؤنَّثة، قال الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]، وعلىٰ هذا كلامهم مُجرىٰ، وعليه يُقاس.

باب حروف العلّة

٥٦ ـ والـوَاوُ وَالـيَـاءُ جَـمِـيـعاً وَالأَلِـفْ   هُنَّ حُروفُ الاعتِلاَلِ الـمُكْـتَـنِفْ

هذه الأحرف الثّلاثة الّتي هي: الألف المنفتح ما قبلها، والياء المنكسر ما قبلها، والواو إذا انضمّ ما قبلها، تُسمّىٰ حروف الاعتلال، وحروف المدّ واللّين، والحركات الثّلاث؛ الّتي هي: الضّمّة، والفتحة، والكسرة مجانسة لها. وعند أكثر النّحويّين أنّ الحركات مأخوذة منها ومتفرّعةٌ عنها. وعند بعضهم أنّ هذه الحروف مأخوذة من الحركات احتجاجاً بأنّه متىٰ أُشبعت الفتحة؛ صارت ألفاً، والضمّة صارت واواً، والكسرة صارت ياءً. فإن لم يكن ما قبل الواو مضموماً، ولا ما قبل الياء مكسوراً؛ لم يكونا حرفي اعتلال[(١)].

باب إعراب الاسم المنقوص

٥٧ ـ وَاليَاءُ في القَاضِي وَفِي المُسْتَشري   سَـاكِـنَـةٌ فِـي رَفْـعِـهَـا وَالْـجَـرِّ[(٢)]

٥٨ ـ وتُـفْـتَـحُ الـيَـاءُ إِذَا مَـا نُـصِـبَـا   نَـحْـوُ لَقِـيتُ القَـاضِـيَ الـمُـهَـذَّبَا

اعلم أنّ كلّ اسم آخره ياء خفيفة؛ قبلها كسرة، يُسمّىٰ منقوصاً، وتكون ياؤه ساكنةً في رفعه وجرّه؛ ولهذا يُسمّىٰ منقوصاً؛ لأنّه نقص حركتين من حركات الإعراب؛ وهما: الضمّة والكسرة. وكان الأصل في إعراب المرفوع؛ نحو: جاء القاضي، بضمّة مقدّرة منويّة في آخره. وكذلك كان الأصل في إعراب المجرور ـ منه ـ بكسرةٍ مقدَّرة منويّة في الياء، يتبعها التّنوين. ولكن حذفت منه الضّمّة والكسرة؛ لاعتلال حرف الإعراب منه؛ الّذي هو الياء، ولأنَّ التحرُّك بالضّمّة في

---

(١) مثل: دلو وظبي.

(٢) المستشري: اسم فاعل من استشرى إذا طلب شراء المتاع، أو اشتدّ غضبه، وكأنه من التشبيه بأسد الشرى، كاستأسد إذا تشبّه بالأسد.

حالة الرّفع ثقيل. وكذلك الكسرة أيضاً، فعدلوا عنها، إلىٰ السّكون تخفيفاً، فيشترك الرّفع والجرّ في هذه المواطن وحسب.

وأمّا نصب هذا النّوع من الأسماء، فيكون بفتح الياء لخفّة الفتحة. فإنِ اضطرّ شاعر إلىٰ إظهار حركة الياء من الاسم المنقوص في حالة رفعه، أو جرّه؛ جاز له؛ كقول ابن الرُّقيّات: [المنسرح]

لا بَارَكَ اللّهُ فِي الغَوانِي هَلْ ... يُصْبِحْنَ إلاّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ[1]

فحرّك ياء الغواني بالكسر؛ لضرورة الشّعر. ومنه قول جرير: [الطّويل]

فيَوماً يُوَافِينَ الهوىٰ غَيرَ مَاضِي ... وَيَوماً تَرَىٰ مِنهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ[2]

٥٩ - ونَوِّنِ المُنكَّرَ المَنقُوصَا ... في رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصَا

٦٠ - تَقُولُ: هٰذَا مُشْتَرٍ مُخَادِعُ ... وَافْزَعْ إلىٰ حَامٍ حِمَاهُ مَانِعُ

الاسم المنقوص يأتي على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون معرّفاً بالألف واللاّم؛ كالقاضي، والوالي.

والثّاني: أن يكون مضافاً؛ كقولك: قاضي مكّة، ووالي البصرة.

وهذان النّوعان؛ تسكن ياؤهما في الرّفع، والجرّ، وتفتح في النَّصب.

القسم الثّالث: أن يأتي منكّراً؛ كقولك: قاضٍ، ووالٍ؛ فتحذف ياؤه في الرّفع، والجرّ. ويقتصر فيه على التّنوين في آخره؛ كقولك: هذا قاضٍ، يا فتىٰ. ومررت بقاضٍ عادل. وإنّما حذفت ياؤه؛ لسكونها وسكون التّنوين؛ الّذي وجب إلحاقه به عند إفراده، فإذا حلّ في موضع منصوب؛ تثبت ياؤه، ونوّن؛ كقولك: ما رأيت قاضياً عادلاً فإذا صرت إلى الوقف على الاسم المنقوص، فإن كان معرّفاً وقفت عليه بالياء السّاكنة علىٰ اختلاف مواقعه؛ وإن كان منكّراً وقفت عليه في حالتي الرّفع والجرّ بحذف الياء؛ كقولك: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ووقفت

(١) لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٣، والأزهية ٢٠٩، والدرر ١:١٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١:٥٦٩، وشرح شواهد المغني ٦٢، وشرح المفصل ١٠:١٠١، والكتاب ٣:٣١٤.

(٢) لجرير في ديوانه ١٤٠، وخزانة الأدب ٨:٣٥٨، والخصائص ٣:١٥٩، وشرح الأشموني ١:٤٤، وشرح المفصل ١٠:١٠١، والكتاب ٣:٣١٤.

عليه في حال النّصب بالألف المبدلة من التنوين مع إثبات يائه، فقلت: رأيت قاضياً؛ كما تقول: رأيت زيداً، هذا هو الاختيار فيهما. وقد وقف بعضهم على المعرّف المرفوع، والمجرور بحذف الياء؛ فقال: هذا القاضِ، ومررت بالقاضِ. ووقف آخرون، على المنكّر المرفوع والمجرور بالياء، فقالوا: هذا قاضي، ومررت بقاضي. والله - تعالىٰ - أعلم.

٦١ - وهٰكَذَا تَفْعَلُ في يَاءِ الشَّجِي ... وَكُلِّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي

٦٢ - هَـذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخَفَّفَهْ ... فَافْهَمْهُ عَنِّي فَهْمَ صَافِي الْمَعْرِفَهْ

قد قدّمنا القول في أنّ المنقوص ما جمع ثلاث شرائط؛ وهي: أن يكون آخره ياءً مخفّفةً؛ قبلها كسرة، ومتىٰ اجتمع في اسم هذه الشّرائط الثّلاث؛ سكّنت ياؤه في الرّفع، والجرّ. سواء قلّت حروفه مثل الشّجي، والعمي، أو كثرت حروفه؛ مثل: القاضي، والمستشري، والمستقصي. فإن عدم شرط من الشّرائط الثّلاث؛ كان الاسم صحيحاً، ولحقت ياءهُ الضّمّة، والكسرة. وذلك بأن تكون ياؤه مشدّدةً مثل: ياء عليّ، وكسريّ، وقمريّ؛ أو يكون ما قبلها ساكناً؛ نحو: ظبي، وجدي، وسقي. فاعرف ذلك، إذا ذكر.

باب المقصور من الأسماء

٦٣ - ولَيسَ لِلإِعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرْ ... مِنَ الأَسَامِي أَثَرٌ إِذَا ذُكِرْ

٦٤ - مِثَالُهُ يَحْيَىٰ وَمُوسَىٰ وَالْعَصَا ... أَوْ كَـ: حَياً أَوْ كَـ: رَحاً أَو كَـ: حَصَا

٦٥ - فَهٰذِهِ آخِرُهَا لاَ يَخْتَلِفْ ... عَلَىٰ تَصَارِيفِ الكَلاَمِ الْمُؤْتَلِفْ

الاسم المقصور: هو كلّ اسم كان آخره ألفاً ملساء؛ أي: لا تتبعها همزة، فيكون في تصاريف مواقعه، على حالةٍ واحدة، في الرّفع، والنّصب، والجرّ؛ ولهذا، سمّي مقصوراً لأنّه حبس عن الحركة. إذ المقصور في اللّغة: هو المحبوس، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ۝٧٢﴾ [الرحمٰن: ٧٢]. ثمّ إنّ الأسماء المقصورة، تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما يدخله التّنوين؛ كقولك: رحًى، وحياً، وقفاً، وندًى.

والثّاني: ما لا يدخله التّنوين؛ إمّا لكونه معرّفاً، بالألف واللاّم، مثل: الحيا، والنّدىٰ، والحصىٰ، والعصا. وإمّا لكونه لا ينصرف؛ مثل: موسىٰ، وعيسىٰ، وسلمىٰ، وسعدىٰ، ودنيا، وأخرىٰ. وكلا القسمين لا يختلف حكم آخره في الرّفع، والنّصب، والجرّ؛ كما قال تعالىٰ في المنّون منهما: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا﴾ [الدخان: ٤١]، فالأوّل مرفوع، والثّاني مجرور، ولفظهما واحد، وعلى ذٰلك فقس.

باب التّثنية

٦٦ ـ ورَفْـعُ مَـا ثَـنَّـيْـتَـهُ بـالألِـفِ كَقَـولِـكَ الزَّيْـدَانِ كَـانَـا مَـأْلَـفِي

الاسم المثنىٰ: هو الاسم الدّال على مسمّيين مُتّفقي اللّفظ، ويشترك فيهما المذكر والمؤنّث، ومَن يعقل، وما لا يعقل، ولا تدخل على فعل، ولا حرف. فأمّا قولك: يقومان، ويذهبان، فليسا بتثنية يقوم، ويذهب؛ ولا الألف فيهما ألف تثنية، بدليل ثبوتها في ذلك، في كلّ حال؛ بل الألف فيهما اسم؛ هو ضمير الفاعلين؛ كالألف في قاما، وذهبا. فإذا أردت أن تثنّيَ الاسم فتحت آخره، ثمّ زدت عليه في الرّفع ألفاً ونوناً. وفي هذه الألف ثلاثة أشياء هي: حرف الإعراب، وعلامة التّثنية، وعلامة الرّفع. ولأجل وجوب فتح ما قبل الألف، أثبتَّ ياء الاسم المنقوص، إذا ثنّيته في مثل قولك: جاء القاضيَان؛ لأنّ هذه الياء تثبت في حالة النّصب؛ لخفّة الفتحة فيها؛ فلهذا، أُثبِتَت في التّثنية.

٦٧ ـ ونَـصْـبُـهُ وَجَـرُّهُ بِـالْـيَـاءِ بِـغَـيْـرِ إشْـكَـالٍ وَلاَ مِـرَاءِ

٦٨ ـ تَـقُـولُ زَيْـدٌ لاَبِـسٌ بُـرْدَيْـنِ وَخَـالِـدٌ مُـنْـطَـلِـقُ الْـيَـدَيْـنِ

النّصبُ يؤاخي الجرّ، ولذلك أُميلت الألف إلىٰ الياء، واستوىٰ في مواضع لفظ المضمر المنصوب والمجرور؛ وذلك في مثل قولك: ضربتك، وهذا غلامك، ورأيته، ومررت بغلامه، وضربني وغلامي؛ فالهاء، والكاف، والياء يقعن تارةً ضميراً للمجرور، وتارةً ضميراً للمنصوب، فلهذا؛ اشترك النّصب، والجرّ في علامة التّثنية، وجُعلت فيهما ياء ونون.

وفي الياء ثلاثة أشياء هي: حرف الإعراب، وعلامة التّثنية، وعلامة النّصب،

أو الجرّ. والمواطن التي تشترك فيها علامة النّصب والجرّ أربعة: التّثنية، والجمع بالواو والنّون، والجمع الذي بالألف والتّاء، وفي الأسماء الّتي لا تنصرف. ثمّ اعلم أنّ من حكم التّثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد، إلاّ أسماء الإشارة، والمبهمة، فإنّ آخرها حذف في التّثنية؛ فقالوا في تثنية (هذا، وذا، والّذي، والّتي): هذان، وذان، واللّذان، واللّتان؛ هذا في حالة الرّفع. وقالوا في النّصب والجرّ: هذين، وذين، واللّذين، واللّتين؛ وهو ممّا شذّ عن أصله؛ ولهذا قال المحقّقون من النّحويّين: إنّ هذه الأسماء مشبّهة بالمثنّىٰ، لا أنّها مثنّاة على الحقيقة. فإن قيل: لمَ حذفت ياء الّذي في التّثنية، وأُقِرّت ياء الشّجي في التّثنية، وكلا الياءين مُخَفَّفة، مكسور ما قبلها؟ فالجواب عنه: أَنَّ ياء الشّجي تلحقها الحركة في حالة النّصب، فجرت بهذه القوّة مجرىٰ الحرف الصّحيح؛ فثبتت في التّثنية. وياء «الذي»، لا تتطرّق إليها الحركة بحال، فضعفت بهذا السّبب، فحذفت؛ فإن ثنّيت اسماً مقصوراً؛ فإن كانت ألفه رابعة فصاعداً؛ قلبته ياءً في التّثنية؛ كقولك في تثنية موسىٰ، وحُبلىٰ في الرّفع: مُوسيان، حُبلَيان، وفي النَّصب، والجرّ: موسيين، حُبلَيين. وإن كانت ألفه ثالثةً؛ رددتها إلىٰ أصلها، واواً كان أو ياءً. والطّريق إلىٰ معرفة أصلها، أن تصرّف تلك الكلمة فإن وجدت الواو في بعض تصاريفها؛ فهي من ذوات الواو؛ وإن وجدت الياء في بعض تصاريفها؛ فهي من ذوات الياء. فعلىٰ هذا تقول في تثنية (قفا، وعصا): قفوان، عصوان؛ لأنّ تصريف الفعل منهما: قفوت، عصوت. وتقول في تثنية (هدى، ورحىٰ): هديان، ورحيان؛ لأنّهما من هديت، ورحيت. وإن ثنّيت الاسم الممدود أبدلت همزته واواً فيما لا ينصرف، وأقررتها فيما ينصرف؛ فتقول في تثنية (حمراء، حسناء): حمراوان، حسناوان، وفي تثنية (سماء، وكساء): سماءان، وكساءان. وقد أبدل بعضهم همزة ما ينصرف واواً، فقال: سماوان، وكساوان. والقول الأوّل أجود وأفصح.

٦٩ ـ وتُلْحِقُ النُّونَ بِمَا قَدْ ثُنِّي مِنَ المَفَارِيدِ لِجَبْرِ الوَهْنِ

نون التّثنية دخلت في الاسم المثنّى عوضاً من الحركة والتّنوين؛ اللّذين كانا في الاسم المفرد. وإلىٰ هذا أشرنا بقولنا: (لجبر الوهن). وكان أصلها السّكون، إلاّ أنّه لمّا سكن ما قبلها كسرت حتى لا يلتقي ساكنان. ومن حكم السَّاكِنَينِ إذا التقيا، أن يُكْسَرَ الأوّلُ منهما، إلاّ أنّ الألف، لمّا لم يمكن تحريكها، كسرت

النّون. ثمّ اعلم أنّ نون التّثنية تفارق التّنوين في ثلاثة أشياء؛ **أحدها**: أنّ حركتها لازمة. **والثّاني**: أنّها تثبت في الوقف. **والثّالث**: أنها تثبت مع الألف واللاّم.

باب جمع المذكّر السّالم

٧٠ ـ وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهْ ... ثُمَّ أتىٰ بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدَهْ

٧١ ـ فَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونُ تَبَعْ ... مِثْلُ شَجَانِي الخَاطِبُونَ فِي الْجُمَعْ

٧٢ ـ ونَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ ... عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ

٧٣ ـ تَقُولُ حَيِّ النَّازِلِينَ فِي مِنَى ... وَسَلْ عَنِ الزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا؟

الجمع بالواو والنّون يختصّ في غالب الأحوال بذكور مَن يعقل. ويُسمّىٰ الجمع الصحيح، والجمع السَّالم؛ لأنّ لفظ الواحد صحّ، وسلم فيه. ويُسمّىٰ أيضاً: الجمع على هجائين؛ لأنّه تارةً يكون بالواو، وتارةً يكون بالياء. فأمّا قوله ـ جلّ ثناؤه ـ إخباراً عن السّماء والأرض: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، فإنهما جمعا بالياء والنّون، وليستا ممّا يعقل؛ لأنّه لمّا وصفهما بالقول الّذي لا يصدر إلاّ عمّن يعقل؛ جمعهما جمع مَن يعقل، ليتطابق الكلام. ومثل قوله ـ تعالىٰ ـ حكايةً عن النّملة: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨]، وكذلك، قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]؛ لمّا أضاف إلى النّملة القول، وإلىٰ الكواكب، والنيّرين السّجود ـ والقول والسّجود يختصّان بمَن يعقل ـ جمعهم جمع مَن يعقل.

وقد جُمع ممّا لا يعقل ألفاظ بالواو والنّون، ويسمّىٰ هذا النّوع جمع التّعويض؛ كما قال ـ سبحانه وتعالىٰ ـ: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ۝٩١﴾ [الحجر: ٩١]، وكقوله ـ سبحانه ـ: ﴿عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧]؛ وهما جمع عِضَة، وعِزة؛ وكقولهم في جمع سنة، وبرّة، وثبة، وكرة، وقلّة، وأرض: سنون، وبرّون، وثبون، وكرون، وقلون، وأرضون؛ وحكم هذا الجمع، أن يكون في الرّفع، بالواو والنّون، وفي النّصب والجرّ بالياء والنّون.

فالواو: حرف الإعراب، وعلامة الرّفع، وعلامة الجمع السّالم، والنّون

عوض من الحركة والتّنوين اللّذين كانا في الاسم الواحد. **والياء**: علامة النّصب، أو الجرّ؛ وهي حرف الإعراب، وعلامة الجمع السّالم. ومن حكم هذا الجمع، أن يضمّ ما قبل الواو منه، ويكسر ما قبل الياء، إلاّ في جمع المقصور، فإنّك تفتح ما قبل علامة الجمع ليدلّ على الألف المحذوفة؛ كما قال ـ سبحانه وتعالىٰ ـ في جمع (الأعلىٰ): ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وفي جمع المصطفىٰ: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [صۤ: ٤٧] ففتح اللاّم والفاء اللّذين هما قبل علامة الجمع لتدلاً على المحذوف.

وياء المنقوص تحذف في هذا الجمع؛ لقولهم في الرّفع: القاضون، وفي النّصب والجرّ: القاضين. وإنّما حذفت؛ لامتناع دخول الضّمّ، والكسر علىٰ هذه الياء. ويجمع بالواو والنّون كلّ اسم سُمّي به المذكّر العاقل، أو وصف به، إلاّ ما كان آخره هاء التّأنيث؛ مثل: طلحة، وضحكة، أو ما كان من الصّفات علىٰ وزن «فَعْلاَن»؛ الذي مؤنّثُهُ «فَعْلَىٰ» مثل: عَطْشَان، سَكْرَان، أو على وزن «أَفْعَل» الّذي مؤنّثه «فَعْلاَء» مثل: أبيض، وأحمر. فأمّا «أَفْعَل» الذي للتّفضيل، فيجوز جمعه بالواو والنّون؛ كما قال ـ جلّ ثناؤه ـ: ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]. ومعنىٰ قولنا:

«وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ»

أي لم تختلف العرب في إعراب هذا الجمع؛ أي إنّ رفعه بالواو، ونصبه وجرّه بالياء، كما اختلفت في إعراب المثنّىٰ، فجعله بعضهم بالألف في جميع أحواله؛ وعليه حمل بعضهم قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]؛ ومنه قول الشّاعر المتلمّس: [الطويل]

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَو رَأَىٰ مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

٧٤ ـ ونُونُهُ مَفْتُوحَةٌ إذْ تُذْكَرُ وَالنُّونُ فِي كُلِّ مُثَنًّى تُكْسَرُ

إنّما فُتحت نون الجمع، وكسرت نون التّثنية؛ ليفصل بينهما. وخصّت نون الجمع بالفتح؛ لأنّ الفتحة أخفّ من الكسرة، والتّثنية أخفّ من الجمع، فقصدت العرب التّعديل في الكلام، بأن جعلت الأخفّ للأثقل، والأثقل للأخف، فاعلم ذلك.

٧٥ ـ وتَسْقُطُ النُّونَانِ بالإِضَافَهْ نحْوُ رَأَيْتُ سَاكِنِي الرُّصَافَهْ
٧٦ ـ وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبَيْ أَخِينَا فَاعْلَمْهُ فِي حَذْفِهِمَا يَقِينَا

اعلم أنّ «نون التّثنية» و«نون الجمع» يسقطان في الإضافة، كما يسقط فيها التّنوين، وذلك كقولك: جاء غلاما زيد، ومسلمو مكّة. فإن قيل: فلمَ ثبتت هاتان النّونان مع الألف والنّون ولم تثبتا في الإضافة، والتّنوين لا يثبت مع واحد منهما؟ فالجواب عنه: أنّ الإضافة زيادة، فألحقت بآخر الاسم؛ كنون التّثنية والجمع؛ فاستثقل أن يتوالىٰ على الاسم زيادتان، وليس كذلك الألف واللاّم؛ لأنّهما، يلحقان الاسم من أوّله، والنّون تلحقه من آخره، فلمّا افترقت الزّيادتان، سهل أن يجمع بينهما. فاعلمه.

باب جمع المؤنّث السَّالم

٧٧ ـ وكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَهْ فَارْفَعْهُ بِالضَّمِّ كَرَفْعِ حَامِدَهْ
٧٨ ـ وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ كَفَيْتُ المُسْلِمَاتِ شَرِّي

اعلم أنّ للتّأنيث ثلاث علامات:

إحداها: التّاء الّتي تظهر عند الإضافة، وتكتب ويوقف عليها بالهاء، وذلك؛ نحو: «مسلمة، وسلمة، وقائمة، وشجرة».

والعلامة الثّانية: الألف المقصورة؛ في مثل قولك: «سلمىٰ، وسعدىٰ، وذكرىٰ، ودنيا».

والعلامة الثّالثة: الألف الممدودة؛ في مثل قولك: حسناء، حمراء، بيضاء. وتجمع هذه الأنواع الثّلاثة بالألف والتّاء، ويُسمّىٰ هذا الجمع جمع التّأنيث السّالم. ويشترك فيه مَن يعقل من المؤنّث، وما لا يعقل، كقولك في جمع «فاطمة، وشجرة، وسعدى، وحسناء»: فَاطِمَات، وشَجَرَات، وسُعْدَيَات، وحَسْنَاوَات. فإن قيل: فَلِمَ حذفت الهاء من فاطمة، وشجرة في هذا الجمع، ولم تُحذف الألف المقصورة، ولا الممدودة في مثل هذا الجمع؛ والكلّ علامات للتّأنيث؟.

فالجواب عنه: أنّ العلامة الّتي في «فاطمة» تجانس التّاء الثّابتة في الجمع؛ فحذفت لئلاّ يجتمع في كلمةٍ علامتا تأنيثٍ متجانستان في اللّفظ. وليس كذلك العلامتان الأُخريان، لأنّهما من غير جنس علامة التّاء الّتي هي علامة جمع المؤنّث

فلهذا ثبتت. وحكم إعراب هذا الجمع أن تُضَمَّ تاؤه في الرّفع، وتُكْسَرَ في النّصب والجرّ. وهذا الموطن أحد المواطن الأربعة التي تستوي فيها علامتا النّصب والجرّ. وجميع صفات المؤنّث تجمع بالألف والتّاء إلاّ ما كان على وزن «فَعْلاَء» الّتي مذكّرُها «أَفْعَل»؛ كبيضاء، وخضراء، أو علىٰ وزن «فَعْلَىٰ» التي مذكّرها «فَعْلاَن» مثل: سَكْرَىٰ، وغَضْبَىٰ. ولا يجوز أن تقول في جمع بيضاء، وسكرىٰ: بيضاوات، ولا سكراوات؛ كما لم يجمع مُذَكّر هذين النّوعين، بالواو والنّون، فيقال في جمع أبيض: أبيضون ولا في جمع سكران: سكرانون؛ لأنّ كلّ ما لم يجمع مذكّره بالواو والنّون، لا يجمع مؤنّثه بالألف والتّاء. وكلّ صفة لمذكّر، لا يعقل، يجمع أيضاً بالألف والتّاء؛ كقولك: جبال راسيات، وسيوف مُرْهَفَات، وأُسُود ضاريات. وقد جاء عن العرب جمع أسماء مذكّرة، من أجناس ما لا يعقل، بالألف والتّاء، وذلك ممّا يؤخذ سماعاً، ولا يقاس عليه؛ كقولهم في جمع «حَمَّام، ومقام، وإيوان، وسُرادِق، وسَابَاط، وهاون»: «حمّامات، ومَقَامَات، وإيوانَات، وسُرَادِقَات، وسَابَاطَات، وهَاونَات» وكلّ صفة لمذكّر لا يعقل؛ تجمع بالألف والتّاء أيضاً. وكما قالوا في جمع «المحرّم، وشعبان، ورمضان، وشوّال، وذي القعدة، وذي الحجّة، وابن عرس، وابن آوىٰ»: «محرّمات، وشعبانات، ورمضانات، وشَوَّالاَت، وذَوَات القِعدة، وذَوَات الحِجَّة، وبَنات عِرس، وبنات أوىٰ». وإن كان الاسم المؤنّث ممدوداً؛ قلبت الهمزة في جمعه واواً؛ كقولك في جمع «حسناء، وصحراء»: «حسناوات، وصحراوات». وإن كان ممّا ثالثه ألف، بعدها تاء التّأنيث الموقوف عليها بالهاء؛ حذفت التّاء، وقلبت الألف إلىٰ أصلها، على ما بيّنّاه في باب التّثنية؛ فتقول في جمع «غزاة، وقناة»: «غَزَوات، وقَنَوات» لأنّ أصل ألفها الواو. وتقول في جمع «فتاة، ودواة»: «فتيات، ودويات»؛ لأنّ أصلَ ألفها الياء. فاعرف ذلك، وقِس عليه.

باب جمع التّكسير

٧٩ ـ وكُـلُّ مَـا كُـسِّـرَ فِـي الـجُـمُـوعِ كَـالأُسْـدِ وَالأَبْـيَـاتِ والـرُّبُـوعِ

٨٠ ـ فَـهْـوَ نَـظِـيـرُ الـفَـرْدِ فِـي الإِعْـرَابِ فَـاسْـمَـعْ مَـقَـالِـي واتَّـبِـعْ صَـوَابِـي

الجمع: جمعان؛ جمع تكسير، وجمع سلامة. فجمع السّلامة: ما سلم فيه لفظ الواحد. وقد مضىٰ شرحه في جمع المذكّر، والمؤنّث. وأمّا جمع التّكسير: فهو كلّ جمع تغيّر فيه لفظ الواحد. وسمّي جمع التّكسير لأنّ لفظ الواحد، يُكسَّر فيه، كما يُكسَّر الإناء، ثمّ يصاغ صيغةً أخرىٰ. والتّغيير الّذي يقع فيه، يقع على ثلاثة أضرب:

أحدها: بزيادة؛ كقولك في جمع جمل: أجمال، وفي ثوب: أثواب.

والثاني: بنقصان؛ كقولك في جمع كتاب، وإزار: كتب، وأزر.

والثّالث: بتغيير الحركة، والسّكون؛ كقولك في جمع «رهْن، وسقْف، وأَسَد»: رُهُن، وسُقُف، وأُسْد.

وحكم إعراب هذا الجمع؛ كإعراب الواحد في اعتقاب حركات الرّفع والنّصب، والجرّ عليه. وفي جمع التّكسير، ما يوجد في آخره ألف وتاء، فيتوهّم المبتدىء أنّه من قبيل جمع المؤنّث السّالم الّذي لا تفتح ياؤه في النّصب. وذلك؛ مثل: أبيات، وأقوات، وأموات؛ فهذه الجموع الثّلاثة من نوع التّكسير، ويدخل تاءَها النّصبُ؛ فتقول: أنشدت أبياتاً من الشّعر، وجمع أقواتاً للشّتاء، وشاهدت أمواتاً من البرد. والدّلالة على أنّها جمع تكسير؛ أنّ لفظ واحدها الّذي هو: بيت، وقوت، وميت؛ لم يسلم في هذا الجمع. وإنّما لم تتضمّن هذه الملحة شرح أبنية جمع التّكسير؛ لأنّ شيخنا أبا القاسم النّحويّ ـ رحمه الله ـ كان يقول: «فسدت ألسنة العامّة إلاّ في نوعين؛ وهما: الجمع والتّصغير».

إلاّ أنّ في بعض أبنية الجموع ما تغلط العامّة فيه، ويحتاج إلىٰ التّنبيه عليه؛ ولهذا، أوردنا ـ هٰهنا ـ نُبَذاً في شرحه.

وجملة القول: أَنَّ جمع التّكسير ينقسم قسمين: قسم وضع لأقلّ العدد؛ وقسم وضع للكثرة. وحدّ القليل: ما بين الثّلاثة إلىٰ العشرة؛ وحدّ الكثير: ما جاوز ذلك. فأبنية جمع القلّة أربعة:

أحدها: أَفْعُل؛ كقولك: كَلْب وأَكْلُب، وثَوب وأَثْوُب.

والثّاني: أَفْعَال؛ كقولك: حِمْل وأَحْمَال، جَمَل وأَجْمَال.

والثّالث: أفعِلَة؛ كقولك: حِمَار وأَحْمِرَة، ورِدَاء وأَردِيَة.

والرّابع: فِعْلَةَ؛ كقولك، في جمع عليّ وصبيّ: عِلْيَة وصِبْيَة.

وأمّا أبنية جمع الكثرة، فكثيرة جداً. وذكر بعضهم أنّها تناهز أربعين بناءً. وأقسام أبنية الأسماء أربعة: ثلاثيّة، ورباعيّة، وخماسيّة، وما زاد على ذلك. فأمّا الثّلاثيّة، فأكثر ما جاءت جموعها على أربعة أبنية: «أَفْعُل»؛ نحو: ثَوب وأَثْوب، زَمَن وأَزْمُن. و«أَفعَال»؛ نحوُ: جَمَل وأَجْمَال، وكَبِد وأَكْبَاد. و«فُعُول» نحو: أَسَد وأُسُود، وشِسع وشُسُوع. و«فِعَال»؛ نحوُ: رَجُل ورِجَال، وحَبْل وحِبَال، وثوب وَثِيَاب.

وقد جاء شيء منها على «فُعُولَة»؛ نحوُ: فَحْل وفُحُولَة، وبَغْل وبُعُولة. وعلى «فِعَالة»؛ نحو: حَجَر وحِجَارة، وذَكَر وذِكَارة. وعلى «فِعَال»؛ نحو: رَجُل ورِجَال، وفَزِير وفِزَار؛ وهو ولد البقرة الوحشيّة. وعلى «فُعَال»؛ كقولهم: ظئرٌ وظُؤَار. وعلى «فُعْلاَن»؛ نحو: ذئب وذُؤْبَان، وذَكَر وذُكْرَان. وعلى «فُعْلاَن»؛ نحو: عَبْد وعُبْدان. وعلى «فِعَلة»؛ نحو: ديك وديَكَة، وَقِرْد وقِرَدَة. وعلى «فُعْل» و«فُعُل» مخفّفاً ومثقّلاً؛ كقولهم في جمع أسد: أُسْد، وأُسُد. وعلى «فَعِيل»؛ نحو: عبد وعبيد.

وأمّا الرّباعي: فما كان على وزن «فعيل» ـ وهو اسم ـ جُمِع فيه أقلُّ العدد على «أَفْعِلَة»، وفي الكثير على «فُعُل» و«فَعَل» و«فُعْلاَن»؛ كقولهم في جمع جَريب، ورَغِيف: أَجْرِبَة، وجُرْبَان، وأَرْغِفَة، ورُغْفَان. وقد جمع على «فُعْلاَن» فقالوا في قضيب: قُضْبَان فإن كان صفةً؛ جُمع على «فِعَال» و«أَفْعَال» و«فُعَلاَء» و«أَفعِلاَء»؛ كقولهم: كَرِيم، وكِرَام، وكُرَمَاء؛ ويتيم وأَيْتَام؛ وَشريف وأَشْرَاف؛ وسَخِيّ وأَسخِيَاء.

وقد جمع ما تكرّر حرفان فيه عى «أَفْعِلَة»؛ كقولهم في جمع عزيز، وشحيح: أَعِزَّة، وأَشِحَّة. وأمّا «فَعُول»؛ فإنّه يجمع على «فُعُل»، ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث. فقالوا في جمع رَسول، وصَبور: رُسُل وصُبُر. وأمّا «أَفعل» فإن كان اسماً؛ جمع على «أَفَاعِل»؛ نحو: أَدْهَم وأَدَاهِم، وهو اسم القيد، وأَجْدَل وأَجَادِل، وهو اسم الصَّقر. وإن كان صفةً، جمع على «فُعْل» نحو: أَدْهَم ودُهْم، وأَحْمَر وحُمْر. وإن كان ممّا به آفة، جمع على «فَعْلَىٰ»؛ نحو: أَحمق وحَمْقَىٰ، وجَرِيح وجَرْحَىٰ، ومريض ومَرْضَىٰ. وما كان على «فِعَال» من الأَسماء الممدودة؛

جمع علىٰ «أَفْعِلَة»؛ نحو: رِداء وأَردية، وكساء وأكسية. وعلىٰ «فُعُل» نحو: إزار وأُزُر، وخِمَار وخُمُر. وما كان علىٰ «فُعَال»؛ جمع على «أَفْعِلَة» و«فِعْلَان»؛ كقولهِم: غُراب وأَغْرِبَة وغِرْبَان. وما كان على وزن «فَاعِل»؛ وهو اسم جمع على «فَوَاعِل»؛ كقولهم؛ كافر وكَوَافِر، ونَاجِذ ونَوَاجذ. وقد جمع على «فِعْلَان»؛ كقولهم: حائط وحِيطان، وغائط وغِيطان. وإن كان صفةً، جُمع علىٰ «فُعَّال» و«فُعَّل»؛ كقولك في جمع صائم: صُوَّم، وصُيَّام؛ وفي نائم: نُوَّم ونُيَّام. وقد جمع أيضاً على «فُعُول»؛ كقولهم: شَاهِد وشُهُود، وسَاجِد وسُجُود. وعلىٰ «فِعَال»؛ كقولهم: تَاجِر وتِجَار. وعلىٰ «فُعَّال»، و«فَعَلَة»؛ كقولهم: كاتبٌ وكتّاب وكَتَبَة، وفاجر وفُجَّار وفَجَرَة. وعلى «فَعْل»؛ كقولهم في جمع راكِب، وتَاجِر: رَكْب، وتَجْر؛ وقد جمع منه لفظتان على «فَوَاعِل»؛ وهما: فَارِس وَفَوارِس، وهَالِك وهَوَالِك. وإن كان منقوصاً؛ جمع على «فُعَلَة»؛ نحو: قَاضٍ وقُضَاة، وغازٍ وغُزَاة. ولم يجمع علىٰ هذا البناء غيرهما. وأمَّا «فَعْلَة» بفتح الفاء، فإن كانت صفةً؛ جمعت على «فَعْلات» ساكنة العين؛ كقولهم: ضَخْمة وضَخْمَات، وعَبْلَة وعَبْلَات. وإن كان اسماً؛ جمع علىٰ «فَعَلَات»، بفتح العين، وعلىٰ «فِعَال»؛ كقولهم في جَفْنَة، وصَحْفَة: جَفَنَات، وجِفَان، وصَحَفَات وصِحَاف. فإن كان ثاني الاسم واواً، أو ياءً؛ سكّنت العين في الجمع؛ كقولهم في جمع روضة، وبيضة: رَوْضَات، وبَيْضَات. وكذلك، إن كان ثاني الاسم حرفاً مضعّفاً؛ كقولهم في مرّة: مرَّات. وما كان مخلوقاً من هذا الجنس جاز أن تجمع بحذف التّاء من واحده؛ نحو: نَخْلَة ونَخْل، وجوزَة وجَوز. ولا يجوز أن تجمع المصنوعات الّتي على وزن «فَعْلَة» هذا الجمع؛ فلا يقال في جَفْنَة: جَفْن، ولا في صَحْفة: صَحْف.

وما كان علىٰ «فُعْلة» جاز أن يجمع على «فُعَل»؛ نحو: ظُلْمَة وظُلَم، وغُرْفَة وغُرَف؛ وجاز أن يجمع بالألف والتّاء «بضمّ ثانيهِ وفتحهِ، وتسكينه»؛ كقولهم في جمع ظُلْمة: ظُلُمات وظُلَمات وظُلْمات. وما كان على وزن «فِعْلة» بكسر الفاء؛ جاز أن يجمع على «فِعَل»؛ نحو: سِدْرَة وسِدَر. وعلىٰ «فَعِلات» بفتح العين وكسرها وتسكينها؛ كقولك في جمع «سِدْرة»: سِدَرَات وسِدِرَات وسِدْرات. وما كان على وزن «فَعِلة»؛ جمع علىٰ «فَعِل» و«فَعِلَات»؛ كقولهم في جمع «كَلِمَة»: كَلِم وكَلِمَات. وما كان على وزن «فُعْلة»؛ جمع على «فُعَل»؛ نحو: رُطَبَة ورُطَب.

وما كان على وزن «فُعلىٰ»؛ جمع على «فُعَل»؛ كقولهم في جمع «صُغْرىٰ، وكُبرىٰ»: صُغَر، وكُبَر. وقد جمع بعضهم، علىٰ «فَعَالىٰ»؛ كقولهم: حُبْلَىٰ وحُبَالىٰ.

وأمّا ما كان منه علىٰ وزن «فِعْلَل»، على اختلاف فائه؛ فجمعه علىٰ «فَعَالِل»؛ نحو: دِرْهم ودَراهم. وما كان على وزن «مَفعِل» أو «مُفْعِل» جمع على «مَفاعِل»؛ نحو: مَسْجِد ومَسَاجِد، ومُصحَف ومَصَاحِف. وأمّا الخماسيّ: فما كان منه على وزن «فَعْلاَن» من الصِّفات؛ جمع علىٰ «فَعَالىٰ» و«فِعَال»؛ نحو: غَضْبان، وغِضَابىٰ، وغِضَاب؛ وعلى «فَعْلىٰ»، فيستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث؛ نحو: غضبىٰ، وسكرىٰ. وما كان على «فَعِيلة»؛ جمع على «فعائل»؛ نحو: شريعة وشرائع؛ وعلى «فُعُل»؛ نحو: سفينة، وسُفُن. ونقول في جمع «سفرجل»: سَفَارِج. وقد جُمِع «مفتاح»: على مفاتِحٍ، وإن شئت عوَّضت ياءً، فقلت: سفاريج، ومفاتيح. ويجمع علىٰ «فعاليل» كلُّ خماسيٍّ مردف بحرف اعتلال؛ نحو قولهم في جمع دهليز، وعصفور، ودينار: دَهَالِيز، وعَصَافِير، ودَنَانِير.

وكلّ اسم تجاوز الخماسيّ؛ فلا بدّ أن يكون فيه زائد، فيحذف في الجمع؛ مثل: قلنسوة؛ فجمعها أقوام علىٰ قَلانِس، وجعلوا الزّائد فيها الواو، فحذفوها؛ وجمعها آخرون على قَلاَسٍ وقلاسِيّ وقَلاَسَىٰ، وجعلوا الزَّائد فيها النّون وحذفوها. وفي الجمع شذوذات كثيرة خارجة عن حكم الأصول، لا يحتمل هذا المختصر استيعاب شرحها. وقد جاء أيضاً في كلام العرب جموع كثيرة لا آحاد لها من لفظها؛ نحو: مَحَاسِن، وَمَلابِس، ومَذاكير؛ وكقولك: تفرَّقوا عباديد، وغير ذلك ممّا أُخذ بالسَّماع، وشذّ عن أُصول القياس.

باب حروف الجرّ

٨١ ـ والجَرُّ فِي الاسمِ الصَّحِيحِ المنصَرِف	بِـأَحْـرُفٍ هُـنَّ إذَا مَـا قِـيـلَ صِـفْ
٨٢ ـ مِـنْ وَإلَـىٰ وَفِـي وَحَـتَّـىٰ وَعَـلَـىٰ	وَعَـنْ ومُـنْـذُ ثُـمَّ حَـاشَـىٰ وَخَـلاَ
٨٣ ـ وَالْـبَـاءُ وَالْـكَـافُ إِذَا مَـا زِيـدَا	والـلاَّمُ فَـاحْـفَـظْـهَـا تَـكُـنْ رَشِـيـدَا
٨٤ ـ وَرُبَّ أَيـضـاً ثـم مُـذْ فِـيـمَـا حَـضَـرْ	مِـنَ الـزَّمَـانِ دُونَ مَـا مِـنْـهُ غَـبَـرْ
٨٥ ـ تَـقُـولُ مَـا لَـقِـيـتُـهُ مُـذْ يَـومِـنَـا	ورُبَّ عَـبْـدٍ كَـيِّـسٍ مَـرَّ بِـنَـا

قد ذكرنا أنّ الجرّ يختصّ بالاسم، ويدخله من طريقين؛ أحدهما: بحروف موسومة بعمل الجرّ. والثّاني: بالإضافة، وسيأتي ذكرها من بعد. فأمّا الحروف: فهي أربعة عشرَ حرفاً، تضمّنتها هذه الأبيات المتقدّمة وأمّها «مِنْ»؛ لأنّ كلّ أدواتٍ يتّفق عملها، فلا بدّ لها من أمّ تتولّىٰ عليها؛ مثل: «مِن» في حروف الجرّ، و«الهمزة» في أدوات الاستفهام، و«إلاّ» في أدوات الاستثناء. و«مِن» تأتي في الكلام علىٰ أربعة معانٍ:

أحدها: أن تقع بمعنىٰ الابتداء المختصّ بالمكان؛ الّتي تقابلها «إلىٰ» الّتي تختصّ بانتهاء الغاية؛ كقولك: سرت من البصرة إلىٰ مكّة.

والثّاني: أن تكون للتّبعيض؛ كقولك: شربت من النّهر.

والثّالث: أن تأتي لتبيين الجنس؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠].

والرّابع: أن تأتي زائدة؛ كقولك: ما جاءني من أحد، فإن قلت: ما جاءني من رجل، فليست زائدةً في هذا الموضع؛ بل هي جاعلةٌ اسم الشّخص للنّوع، وتتنزّل منزلة قولك: ما جاءني أحد؛ الّذي معناه نفي النّوع. والفائدة في دخولها في هذا الكلام استغراق النّفي؛ لأنّ الكلام كان يحتمل قبل دخولها أن تكون: ما جاءك رجل، بل جاءك اثنان، أو جماعة.

وأمّا «في» فمعناها: الوعاء والظّرفيّة. ومعنى «على»: الاستعلاء. ومعنى «عن» المجاوزة، كأنّك إذا قلت: بلغني عن زيد حديث. معناه: تجاوز عنه إليّ حديث. وأمّا «حتّى» فتأتي على أربعة معانٍ:

أحدها: أن تكون لانتهاء الغاية، فتجرّ: كما قال سبحانه وتعالى: ﴿سَلَـٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥].

والثاني: أن تكون حرف عطف، كالواو؛ فيدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها؛ كقولك: قدم الحاج حتى المشاة. وقدم القوم حتى الغزاة. ويكون في هٰذين الموطنين ما بعدها من جنس ما قبلها؛ ولهذا، لم يجز أن تقول: قدم القوم حتى النساء؛ لأن النساء لا يدخلن في قبيل القوم. ولا قدم الحاج حتى الغزاة؛ لأن الغزاة ليسوا من جنس الحاج.

والموضع الثالث: أن تكون حرف ابتداء، فيقع ما بعدها المبتدأ والخبر، ولا تؤثر فيهما إعراباً، ولا تغيرهما عمَّا كانا عليه؛ كما قال جرير: [الطويل]

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجلَةَ حَتّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشكَلُ[1]

والموضع الرّابع: أن تكون حرف نصب؛ فتنصب الفعل المضارع، على ما نبيّنه في شرح نواصب الأفعال المضارعة. وأمّا «مُذْ» و«منذ»: فمعناهما ابتداء الغاية في الزّمان خاصّة؛ كما تختصّ «مِنْ» بالمكان؛ فتقول: لم أره مذ يوم الجمعة، ولا تقل من يوم الجمعة.

فأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، فَمِنْ في هذا الموضع بمعنى «في». ونون «مذ» محذوفة؛ وأصْلُهَا: «منذ»، بدليل أنك لو سمّيت بها، ثمّ صغّرت الاسم؛ لقلت: مُنيذ، فأعدت النّون المحذوفة، ومن حكم التَّصغير إعادة المحذوف؛ كقولك في تصغير «فم»: فويه، و«يد»: يُديّه. فإن تلا «مُذْ» الألف واللاّم، فالاختيار أن تضمّ الذّال من «مُذ»، فتقول: ما رأيته مُذُ اليوم. وضمّ الذّال في هذا الموضع يقوّي أنّ أصلها «منذ» المضمومة الذّال، وأنّها رُدّت حين لقيها ساكن إلى الأصل. وقد اختلف فيهما؛ فقال قوم: هما حرفان، وقيل: بل هما اسمان. والغالب على «مذ» الاسميّة؛ لوقوع الحذف فيها، وإنّما يقع أكثر الحذف في الأسماء والغالب على «منذ» الحرفيَّة. والأجود أن يجرّ بـ«منذ» ماضي الزّمان وحاضره. وأن تجرّ «مذ» حاضر الزّمان، وترفع ماضيه. فتقول: ما رأيته مذ اليوم، ولم أره مذ يومان؛ وإذا جررت بها، فالكلام كلّه جملة واحدة؛ وإذا رفعت بها، صار الكلام جملتين. فكأنك إذا قلت: لم أرَ زيداً، فكأنّ قائلاً قال لك: مذ كم لم تره؟ فقلت له: مذ يومان؛ فتحلّ «مذ» محلّ الاسم المبتدأ، ويومان محلّ الخبر. وأما «حاشى»؛ فمعناها: الاستثناء مع تنزيه المستثنى، وهو يجرّ ما بعده، وقد جعله بعضهم فعلاً وصرفه؛ كما قال النّابغة: [البسيط]

وَمَا أرَى فَاعِلاً في النَّاس يُشْبِهُهُ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[2]

وأَمّا «خلا»؛ فمعناها: الاستثناء المحض؛ والغالب عليها أن تجرّ، وقد

---

(١) لجرير في ديوانه ١٤٣، والأزهيّة ٢١٦، والجنى الداني ٥٥٢، وشرح المفصل ٨: ١٨، ومغني اللبيب ١: ١٢٨، والمقاصد النحوية ٤: ٣٨٦.

(٢) للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٠، وأسرار العربية ٢٠٨، والإنصاف ١: ٢٧٨، والدرر ٣: ١٨١، وشرح شواهد المغني ١: ٣٦٨، وشرح المفصل ٢: ٨٥.

نصب بها في الاستثناء. فإن دخلت عيها «ما» نصبت ـ قولاً واحداً ـ كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً، وأمّا «الباء الزّائدة» فتكون بمعنىٰ الإلصاق؛ كقولك: مَسَحْتُ يدي بالمنديل، وتكون بمعنىٰ الاستعانة؛ كقولك: ضربت بالسّيف؛ وتكون بمعنىٰ الغرض والعلّة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [النور: ٤٣]؛ أي: يُذهب الأبصار، وتكون زائدةً: دخولها كخروجها؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وتختصّ على اختلاف مواقعها بحركة الكسر. وكلّ حرف من حروف المعاني لا يوجد إلاّ مفتوحاً. وإنما خصّت «الباء» بالكسر لأنّها في كلّ مواقعها تجرّ؛ فجعلت حركتها من جنس عملها. وأمّا «الكاف»؛ فتكون للتّشبيه؛ كقولك: زيد كالأسد. وتكون زائدةً؛ كقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وتختصّ بالدّخول على المُظْهَر دون المُضْمَر. وأمّا «اللاّم»؛ فتأتي بمعنىٰ الملك تارةً، وبمعنىٰ الاختصاص تارةً، وبمعنىٰ العلّة والغرض. فإذا قلت: الفرس لزيد، فاللاّم بمعنىٰ الملك. وإذا قلت: الجلّ للفرس، فاللاّم بمعنىٰ الاختصاص. وإذا قلت: زرتك لطلب برّك، فاللاّم، بمعنىٰ الغرض والعلّة، للزّيارة. وهذه اللاّم، تكسر مع الاسم الظّاهر، ومع ياء المتكلّم وتفتح فيما عدا هذين الموضعين. وأمّا «رُبّ»؛ فمعناها التّقليل؛ وقد تخفّف كما في قول الشّاعر: [الكامل]

أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ القَذَالُ فَإِنَّهُ ... رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ[1]

وقد تلحق بها «التّاء» مشدّدة ومخفّفة، فيقال: ربّت، ورُبَت، كما زيدت «التّاء» على «لا»؛ فقيل: لات، وعلى «ثمّ»؛ فقيل: ثمّت.

٨٦ ـ وَرُبَّ تَأْتِي أَبَداً مُصَدَّرَهْ ... وَلاَ يَلِيهَا الاسْمُ إلاَّ نَكِرَهْ

٨٧ ـ وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ ... كَقَوْلِهِ وَرَاكِبٍ بَجَاوِي[2]

اعلم، أنّ «رُبَّ» تختصّ بأربعة أشياء؛ **أحدها**: أنّها لا تقع إلاّ في صدر الكلام. **والثّاني**: أنّها لا تدخل إلاّ على نكرة. **والثّالث**: أنّه لا يجوز الاقتصار

(١) لأبي كبير الهذلي في الأزهية ص٢٦٥، وجمهرة اللغة ٦٨، والمقاصد النحوية ٣:٥٤، وللهذليّ في المحتسب ٢:٣٤٣، وبلا نسبة في الإنصاف ١:٢٨٥.

(٢) بجاويّ: منسوب إلى (بَجا) بفتح الباء الموحدة والجيم، وهم قبيلة من العرب إبلهم مشهورة بالجودة.

على الاسم النَّكرة الّذي دخلت عليه، حتّىٰ يوصف؛ كقولك: رخبٌ عبدٍ ملكته.
والرّابع: أنّها تضمر بعد الواو، والفاء؛ فتجرّ الاسم مضمرةً؛ كقول الرّاجز في إضمارها بعد الواو: [الرّجز]

وصَاحِبٍ نَبَّهْتُهُ لِيَنْهَضا إذَا الكَرَىٰ في عَينِهِ تَمَضْمَضا(١)

وتقدير الكلام: ورُبّ صاحب. وكقول امرىء القيس في إضمارها بعد الفاء:

فَمِثْلِكِ حُبْلَىٰ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ(٢)

أي: فرُبّ مثلك. وقد تدخل «ما» على «رُبّ»؛ فتكفّها عن طلب الاسم، فيليها الفعل، كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢].
وذكر بعدهم أنّ «ربّ» إذا اتّصلت بـ«ما»، انتقل معناها إلى التّكثير، فاحتجّ بقول الشّاعر، وهو جَذِيمَة: [المديد]

رُبَّمَا أَوْفَيتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ(٣)

باب حروف القسم

٨٨ - ثُمَّ تَجُرُّ الاسمَ باءُ القَسَمِ وَوَاوُهُ وَالتَّاءُ أَيضاً فاعْلَمِ
٨٩ - لٰكِنْ تَخُصُّ التَّاءَ بِاسْمِ اللهِ إِذَا تَعَجَّبْتَ بِلا اشْتِبَاهِ

حروف القَسَمْ أربعة: الباء، والواو، والتّاء، والهاء؛ الّتي للتّنبيه. إلاّ أنّ الباء هي الأصل؛ لدخولها على كلّ مُقْسَم به مُظْهَرٍ؛ كقولك: أقسم بالله، ومُضْمَرٍ؛ كقولك: أقسم بك لأفعلن. والواو: لا تدخل على المضمر؛ لاتّصالها بفعْل القسم؛ كقولك: أقسم والله، ولا يجوز أن تقول: أقسمت والله. وأمّا «الواو»؛ فهي: فرع عن الباء، ولهٰذا حطّت رتبةً فلم تدخل على المضمر، وإنّما أُبدلت

---

(١) للركّاض الدبيري في تاج العروس (مضض)، ولرجل من بني سعد في مقاييس اللغة ١:٨١، وبلا نسبة في لسان العرب (أرض، مضض)، وتهذيب اللغة ١٢:٦٣، والمخصص ١٠:١٥٨.
(٢) لامرىء القيس في ديوانه ١٢، والأزهية ٢٤٤، والدرر ٤:١٩٣، وشرح أبيات سيبويه ١:٤٥٠، والكتاب ٢:١٦٣، وفي بعض الروايات (ومُغيلِ).
(٣) لجذيمة الأبرش في الأزهية ٩٤، وخزانة الأدب ١١:١٠٤، والدرر ٤:٢٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٢:٢٨١، وشرح التصريح ٢:٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩.

منها؛ لأن معنىٰ «الباء»: الإلصاق؛ ومعنى «الواو»: الجمع، فلمّا تقارب معناهما، وقع الإبدال فيهما.

وأمّا «التّاء»؛ فهي: بدل من «الواو»، كما أبدلت منها في قولك: تراث، وتجاه، وتخمة، وتهمة. واشتقاق الكلمات من: ورث، ومن الوجه، ومن الوهم، والوخامة. ولمّا كانت «التّاء» في القسم فرعاً عن «الواو»؛ حطّت عن مرتبة «الواو»؛ فلم تدخل إلاّ على اسم الله تعالىٰ؛ كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]. وأمّا لفظة (ها)؛ فهي: عوض من الواو، ويجوز فيها وجهان؛ أحدهما: أن تحذف ألفها والهمزة من اسم الله تعالىٰ؛ فتقول: هلّله لأفعلّن. والثّاني: أن تثبت أَلفها، وتقطع الهمزة، من اسم الله تعالىٰ، فتقول: هاألله. ومن العرب مَن يدخل «التّاء» في القسم، على معنى التّعجُّب؛ كقول الهلال الهُذَليّ: [البسيط]

تـالله يَبْقَـىٰ عَلَـىٰ الأيَّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ[1]

تقديره: لا يبقىٰ ذو حيدة وحيلة. والظّيّان: ياسمين البرّ. والآس: شجر معروف. والحروف التي يُتَلقّىٰ بها القَسَم أربعة: «اللاّم»، و«إن» و«ما» و«لا»؛ فيُتلقّىٰ الإيجاب باللاّم، وإن؛ كقولك: والله لزيد أفضل من عمرو؛ وكقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝﴾ [العصر: ١ ـ ٢]؛ فإن أُدخلت هذه اللاّم على الفعل المضارع، أُلحقت بالفعل النّون الخفيفة، أو الثقيلة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝﴾ [الحجر: ٩٢]. ويُتَلقّىٰ النّفيُ بما ولا؛ كقولك: والله ما زيد عندي، ووالله لا فارقتك. وقد جُوِّز حذف «لا» في هذا الموضع، وعليه فسّر قوله تعالىٰ: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي: لا تفتأ. ثمّ اعلم أنَّ الفرق بين واو القسم، وبين الواو التي تضمر بعدها «رُبَّ»، أنَّ واو القسم يجوز أن تدخل عليها واو العطف، وفاؤه؛ كقولك: ووالله، وكما قال

(١) لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ٥٤٤، وشرح شواهد المغني ٢: ٥٧٤، ولأمية بن أبي عائذ في الكتاب ٣: ٤٩٧، ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة ٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١: ٤٩٩، وشرح الإيضاح ٣٠٤.

تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [الحجر: ٩٢]. والواو القائمة مقام «رُبَّ» لا تدخل عليها واو العطف، ولا فاؤه؛ فلا يجوز أن تقول: [الرّجز]

وَصَاحِبٍ نَبَّهْتُهُ لِيَنْهَضَا إِذَا الكَرَىٰ في عَينِهِ تَمَضْمَضَا

ولا فوصاحبٍ، فاعرف ذلك، وقس عليه.

باب الإضافة

٩٠ ـ وقَدْ يُجَرُّ الاسْمُ بِالإِضَافَةْ كَقَولِهِمْ دَارُ أَبِي قُحَافَةْ

٩١ ـ فَتَارَةً تَأتِي بِمَعْنَىٰ اللاَّمْ نَحْوُ أَتَىٰ عَبْدُ أَبِي تَمَّامْ

٩٢ ـ وَتَارَةً تَأتِي بِمَعْنَىٰ مِنْ إِذَا قُلْتَ مَنَا زَيتٍ فَقِسْ ذَاكَ وَذَا

قد ذكرنا من قبل أنّ الاسم يُجَرُّ بأحد وجهين؛ إمّا بحروف موسومة بعمل الجرّ، وقد تقدّم شرحها؛ وإمّا بالإضافة، وهذا موضعها. والإضافة: هي ضمُّ اسم، إلى اسم. ويُسمّىٰ الأوّل: المضاف، والثّاني: المضاف إليه؛ ويصيران بالإضافة، كالاسم الواحد؛ ولهذا، لم ينوّن الأوّل منهما، كما لا يدخل التّنوين في حشو الكلمة. فإذا أضفت اسماً إلى اسم؛ أعربت الأوّل بما يستحقُّه من رفع، أو نصب، أو جرّ من الإعراب، وجررت الثّاني على كلّ حال.

والإضافة نوعان: محضة، وغير محضة. فأمّا «المحضة»؛ فإنّها تقع تارةً بمعنىٰ اللاَّم، وتسمّىٰ إضافة الملك والاختصاص، ويكون فيها الأوّل من المضافين غير الثّاني؛ مثل قولك: غلام زيد، وقد تقع بمعنىٰ «من»، وتسمّىٰ إضافة الجنس، ويكون الأوّل بعض الثّاني؛ كقولك: ثوب خزّ؛ أي: ثوب من خزّ. وفي غالب أحوال المضافين أن يكون الأوّل منهما نكرة والثّاني معرفة؛ فتتعرّف النّكرة بإضافتها إليه؛ كقولك: غلام الأمير، ودار زيد؛ وقد يقعان نكرتين، فلا يتعرّف الأوّل بالإضافة؛ كقولك: طالب علم، وصاحب مال. ولا يجوز أن يكون أوّل المضافين معرّفاً بالألف واللاَّم بحال. وأمّا الإضافة غير المحضة؛ فهي ما يقدّر بها التّنوين، ولا يتعرّف بها المضاف؛ كإضافة اسم الفاعل، إذا أُريد به الحال والاستقبال. والدّليل على أنّه لا يتعرّف به المضاف قوله تعالىٰ: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فلولا أنّ لفظة «بَالِغَ الكَعْبَةِ» نكرة؛ لما وصف به «هدياً» وهو نكرة؛ لأنّ الصّفة تكون وفق الموصوف. والتّقدير في الإضافة: الانفصال والتّنوين. والأصل

في هذا الكلام: هدياً بالغاً الكَعْبَةَ. وهكذا الصّفة المشبّهة باسم الفاعل؛ وهي الّتي تلحقها «تاء التّأنيث»؛ لا يتعرّف بها المضاف؛ كقولك: مررت برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ، ونَظِيفِ الثّوبِ؛ لأنَّ الأصل فيه؛ حَسَنٌ وجْهُهُ، ونظيفٌ ثوبُهُ. ويجوز في هذه الإضافة؛ الّتي هي غير محضة إدخال الألف واللاّم على المضافين؛ كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥] وممّا لا يتعرّف بالإضافة وإن أُضيف إلىٰ المعرفة: «مثل، وغير، وسوىٰ»؛ فتقول: مررت برجلٍ مثلك، ورأيت رجلاً سوىٰ زيد، وغير عمروٍ؛ ومنه قول الشّاعر: [الكامل]

يا رُبَّ غَيرِكِ في النِّسَاءِ عَزِيزَةٍ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلاَقِ[1]

فأدخل ربّ على «غيرك»، وهي لا تدخل إلاّ علىٰ نكرة.

باب المضاف

٩٣ ـ وفِي المُضَافِ مَا يَجُرُّ أَبَدَا مِثْلُ لَدُن زَيدٍ وإنْ شِئْتَ لَدَى

٩٤ ـ وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَذُو وَمِثْلُ وَمَعْ وَعِنْدَ وأُولُو وَكُلُّ

٩٥ ـ ثُمَّ الجِهَاتُ السِتُّ فَوقُ وَوَرَا ويُمْنَةً وَعَكْسُهَا بِلاَ مِرَا

٩٦ ـ وَهٰكَذَا غَيرُ وَبَعْضُ وَسِوَىٰ فِي كَلِمٍ شَتَّىٰ رَوَاهَا مَنْ رَوَىٰ

اعلم أنّ في الأسماء أسماء ملازمة للإضافة، ولا يُرىٰ ما بعدها إلاّ مجروراً؛ وهي كثيرة، ونذكر ما يستعمل منها. فمن ذلك: سبحانَ، ومعاذَ، وعياذَ، ومعَ (مفتوحة العين، وقد تُسَكّنُ)، وكلُّ، وبعضُ، وأيُّ، وكِلاَ وكِلْتَا، ومِثْلُ، ومَثِيلُ، وشِبْهُ، وشَبيهُ، ونحوُ، وشَطْرُ، ونَظِير، وعِنْدَ، ودُونَ، وسِوىٰ، وغيرَ، وبيدَ؛ بمعنىٰ غير، وقَبِيلُ، وقُبالَةُ، وحِذَاءَ، وإزَاءَ، وتُجَاهَ، وتِلْقَاءَ، وقَبْلَ، وبَعْدَ. والجهات الستّ؛ التي هي: قدّامَ، وخلفَ، وفوقَ، وتحتَ، ويَمنة، ويَسْرَةً، وما يجري مجراها، مثل: يمين، وشمال، وأعلىٰ، وأسفل، ووراء، وأمام؛ ومن ذلك: «سائر» وهو بمعنىٰ «باق»؛ وليس بمعنىٰ «جميع». ولعَمْرُ الله، في القسم؛

---

(١) لأبي محجن الثقفي في شرح أبيات سيبويه ١:٥٤٠، وشرح المفصل ٢:١٢٦، والكتاب ١:٤٢٧.

ومعناه: بقاء الله؛ لأنّه يقال: عَمْر، وعُمْر بفتح العين وضمها. واختير في القَسم الفتحُ؛ لخفّته. ومن ذلك: «ذو، وذات» وتثنيتهما، وجمعهما. و«أولو» الّتي معناها: ذووا، و«أولات» التي معناها: ذوات. و«بين»، و«عند»، و«لدىٰ»، و«لدن»، و«وسْط» بسكون السّين، وفتحها؛ والفرق بينهما أنّ المسكّنة السّين؛ تحلّ محلّ «بين»، والمفتوحة؛ تقع فيما لا يتجزّأ؛ كقولك في الأوّل: جلس وسْط القوم، وفي الثّاني: جلس وسَط الدّار. فاعرف ذلك. والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم.

باب (كم) الخبريّة

٩٧ ـ واجْرُرْ بِكَمْ مَا كُنتَ عَنْهُ مُخْبِرَا مُعَظِّماً لِقَدْرِهِ مُكَثِّرَا

٩٨ ـ تَقُولُ: كم مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدِي وَكَمْ إِمَاءٍ مَلَكْتُ وَأَعْبُدِ!

اعلم أنّ «كم» اسم موضوع للعدد المبهم جنساً ومقداراً؛ ولها موضعان: الاستفهام، والخبر المقترن بالتّكثير. ولمّا كان العدد نوعين؛ أحدهما مجرور، والآخر منصوب؛ شُبّه كلّ واحدٍ من موضعيها بأحد من نوعي العدد، فنصبوا ما بعدها على التّميز في الاستفهام، على ما نُبيّنه في شرح نوع التّمييز إن شاء الله تعالىٰ، وجَرُّوا ما بعدها بالإضافة في الإخبار. ويجوز أن يقع الاسم الّذي بعد «كم» الخبريّة واحداً وجمعاً؛ كقولك: كم عبدٍ ملكت! وكم عبيدٍ ملكت. كما أنّ العدد المجرور قد يكون واحداً؛ في مثل قولك: مائة ثوب، ويكون جمعاً في مثل قولك: ثلاثة أثواب. إلاّ أنّ من شرط جرّها الاسم أن يكون الاسم يليها بلا حاجز، فإن فصل بينهما فاصل؛ انتصب على التّمييز، كما ينتصب في الاستفهام. فتقول في الخبر: كم لي عبداً! كما تقول في الاستخبار: كم عبداً لك؟.

باب المبتدأ والخبر

٩٩ ـ وإِنْ فتحتَ النُّطقَ باسْمٍ مُبْتَدا فَارْفَعْهُ وَالإِخْبَارَ عَنْهُ أَبَدَا

١٠٠ ـ تَقُولُ مِنْ ذٰلِكَ زَيدٌ عَاقِلُ وَالصُّلْحُ خَيرٌ والأَمِيرُ عَادِلُ

المبتدأ: كلّ اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللّفظيّة؛ وهو يؤلّف مع خبره

جملة تحصل الفائدة بها، ويحسن السّكوت عليها؛ وهو وخبره ـ إذا لم يكن ظرفاً ـ مرفوعان؛ كقولك: الصّلح خير، والأمير عادل، ثمّ يقع على معنيين:

أحدهما: أن يكون الخبر هو المبتدأ؛ كقولك: الأمير عادل؛ ألا ترىٰ أن قولك: عادل صفة للأمير، والصّفة ذات الموصوف؟.

والمعنىٰ الثّاني: أن يتنزّل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التّشبيه؛ كقولك: زيد أسد، يعني: أنّه يشبهه في القوّة؛ لا أنّ زيداً على الحقيقة أسد؛ ومن هذا قوله تعالىٰ: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، يعني سبحانه: أنّ زوجات النّبيّ ﷺ يتنزّلن عند المسلمين في احترامهنّ، وتحريم نكاحهنّ، منزلة أمهاتهم؛ لا أنهنّ أمهاتهم على الحقيقة. والغالب أن يكون المبتدأ معرفة. وقد يأتي نكرة في خمسة مواطن:

أحدها: أن تأتي النّكرة موصوفةً؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

الثّاني: أن تكون دعاءً للإنسان؛ كقوله تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾ [الزمر: ٧٣].

الثالث: أن تكون دعاء على الإنسان؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [المطففين: ١].

الرّابع: أن يكون الكلام نفياً، أو استفهاماً؛ كقولك: ما أحد في الدّار، وهل رجل عندك؟.

الخامس: أن يكون خبر المبتدأ ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً، وقد تقدّم ذكره؛ كقولك: تحتك بساط، ولزيد مال. فأمّا الخبر؛ فالغالب عليه أن يكون نكرة؛ كقولك: الصّلح خير، والأمير عادل، وقد يأتي معرفةً؛ كقوله تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [ن: ٢٩] فقس عليه.

١٠١ ـ ولاَ يَحُولُ حُكْمُهُ إِذَا دَخَلْ ... لٰكِنْ علَىٰ جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبَلْ[1]

---

(١) ولا يَحولُ: أي لا يتحول.

اعلم أنّ الدّاخل علىٰ المبتدأ والخبر، ينقسم أربعة أقسام:

أحدها: ما يعمل في المبتدأ، فينصبه دون الخبر، وهو: «إنَّ وأخواتها».

والثّاني: ما يعمل في الخبر، فينصبه دون المبتدأ، وهو: «كان وأخواتها».

والثّالث: ما يعمل فيهما جميعاً، وهو «ظننت وأخواتها».

ولكل من هذه الأقسام الثّلاثة شرح يُذكر في موضعه.

والرّابع: ما لا يؤثّر دخوله فيهما، ولا في أحدهما، وذلك همزة الاستفهام، وهل، و بل، ولكن، وحيث، وإذ، ولام الابتداء، وأما، وألاَ؛ المخفّفان اللّذان لاستفتاح الكلام، وأمّا بفتح الهمزة وتشديد الميم الّتي تستعمل لتفصيل الجملة، ولولا الّتي معناها امتناع الشّيء لوجود غيره؛ كقولك: لولا زيد لزرتك؛ فامتناع الزّيارة لوجود زيد. والله أعلم.

١٠٢ ـ وَقَدِّمِ الأَخْبَارَ إذْ تَسْتَفْهِمُ   كَقَولِهِمْ: أينَ الكَرِيمُ المُنْعِمُ؟
١٠٣ ـ وَمِثْلُهُ كَيفَ الْمرِيضُ المُدْنَفُ   وَأَيُّهَا الغَادِي، مَتَىٰ المُنْصَرَفُ؟

خبر المبتدأ يجب تقديمه في موضعين:

أحدهما: إذا كان ظرفاً، أو جارًا أو مجروراً، والمبتدأ اسم نكرة على ما قدّمنا ذكره.

والثّاني: إذا كان الخبر استفهاماً؛ كقولك: كيف زيد؟ ومتىٰ المسيرُ؟ وأَينَ المسكنُ؟ وكَمْ مَالُك؟ وإنّما قُدِّمت الأخبار في هذا الموضع؛ لأنّ للاستفهام صدر الكلام. وقد تقع أسماء الاستفهام مبتدآت، وذلك إذا وقع بعدها الفعل، أو الجارّ والمجرور؛ كقولك: أين تسكن؟ ومتىٰ ترحل؟ وكم معك درهماً؟ فأين، ومتىٰ، وكم، في هذا الكلام مبتدآت، وما بعدها هو الخبر.

١٠٤ ـ وإنْ يَكُنْ بَعْضُ الظُّروفِ الْخَبَرَا   فَأَوْلِهِ النَّصْبَ وَدَعْ عَنْكَ الْمِرَا
١٠٥ ـ تَقُولُ: زَيدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعَدَا   وَالصَّومُ يَومَ السَّبْتِ والسَّيرُ غَدَا

اعلم أنَّ خبر المبتدأ يأتي على عشرة أقسام، يكون معرفةً؛ كقولك: زيد أخوك. ويكون نكرةً؛ كقولك: زيد قائم؛ فيرفعان في هذين الموضعين؛ لكونهما خبري المبتدأ. ويكون الخبر فعلاً ماضياً، فيبنىٰ على الفتح، على حكم وضعه الأوّل؛ كقولك: زيد قام. ويكون فعلاً مضارعاً، فيضم على ارتفاع أصليّته، إلاّ

أنّه خبر المبتدأ؛ كقولك: زيد يقوم؛ وفي هذين الفعلين ـ يعني الماضي، والمضارع ـ ضمير مستتر يظهر عند تثنية المبتدأ وجمعه، في مثل قولك: الزّيدان قاما، والرّجال قاموا، والزّيدان يقومان، والرّجال يقومون. ويكون الخبر جارّاً ومجروراً؛ كقولك: زيد من الكرام. ويكون ظرف زمان، إلاّ أنّه يختصّ بأن يكون خبراً عن الأحداث دون الأشخاص؛ كقولك: الصّوم يومَ السّبت، والسّير غداً؛ ولا يجوز أن تقول: زيد يوم السّبت؛ لأنّه شخص، فأمّا قولهم: اللّيلة الهلال؛ ففيه حذف تقديره: اللّيلة طلوع الهلال؛ ولهذا السّبب لا يقال هذا الكلام إلاّ في يوم استهلال الهلال. وقد يكون الخبر ظرف مكان، فيقع خبراً عن الأشخاص، والأحداث؛ كقولك: زيد خلفك، والقتال أَمامك؛ وكلا الظّرفين ـ إذا وقع خبراً عن المبتدأ ـ كان منصوباً، وفي الكلام محذوف؛ به انتصب الظّرف، وتقديره إذا قلت: زيد خلفك؛ أي زيد مقيم خلفك، أو مستقرٌّ خلفك. وقد يكون الخبر **جملة مركّبة** من مبتدأ وخبر؛ كقولك: زيد أبوه منطلق؛ ومن فعل وفاعل؛ كقولك: زيد قام أَبوه؛ ومن شرط وجزاء؛ كقولك: زيد إِنْ تَزُرْهُ يَزُرْكَ. إلاّ أنّه لا بدّ في الجملة من ضمير يعود علىٰ المبتدأ؛ يربطها به؛ كالهاء في قولك: قام أبوه، وفي قولك: أبوه منطلق، وفي قولك: إن تَزُرْه يَزُرْك. ثمّ اعلم أَنّ العرب حذفت خبر المبتدأ حذفاً لازماً في ثلاثة مواضع:

أحدها: في قولهم؛ لعمرك إنّ زيداً خارج، إذ تقدير الكلام: لعمرك قسمي أو يميني! فحذف الخبر قسمي اكتفاءً بجواب القسم عنه.

الثّاني: بعد «لولا»؛ الّتي معناها امتناع الشّيء لوجود غيره؛ كقولك: لولا زيدٌ لزرتك؛ وتقدير الكلام: لولا زيد حاضر لزرتك. ولا يجوز أن يلفظ بهذا الخبر؛ وقولك: لزرتك، هو جواب «لولا»، وبه اكتفي عن الخبر.

والموضع الثّالث: في مثل قولهم: «أخطب ما يكون الأمير قائماً، وأطيب ما يكون السّمك مشويّاً» وما أشبه ذلك. وتقدير الكلام: إذا كان قائماً، وإذا كان مشويّاً؛ فحذفوا الخبر كراهية لإطالة الكلام. فأمّا ما عدا هذه المواضع الثّلاثة، فإنّ الخبر، يحذف على وجه الاتّساع، إذا دلّ الكلام عليه. وأكثر ما يقع في الاستخبار. فإذا قيل لك: أَين زيد؟ فقلت: في المسجد، فقد حذفت المبتدأ؛ إذ تقدير الكلام: زيد في المسجد. وإذا قيل لك: مَن عندك؟ فقلت زيد؛ فقد حذفت الخبر، إذ تقدير الكلام: زيد عندي. وقد حُمِل قوله تعالىٰ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] على هذين التّقديرين؛ فقيل: إنّ المحذوف المبتدأ؛ أي شأني صبرٌ

جميل، وقيل: المحذوف الخبر؛ أي فصبر جميل أولىٰ من غيره. ولمّا توسّعوا في حذف الخبر، كان حذف العائد منه، إلىٰ الاسم أولىٰ؛ كقولك: السّمن مَنَوان بدرهم؛ أي: مَنَوان منه بدرهم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿٤٣﴾﴾ [الشورى: ٤٣]؛ أي: لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ مِنْهُ. والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم.

١٠٦ ـ وإِنْ تَقُلْ: أَيْنَ الأَمِيرُ جَالِسُ وَفِي فِنَاءِ الدَّارِ بِشْرٌ مَائِسُ

١٠٧ ـ فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا وَقَدْ أُجِيزَ النَّصْبُ والرَّفْعُ مَعَا

إذا انعقدت جملة المبتدأ والخبر بالاسم والظّرف، وتمّ الكلام بهما، ثم أتيت بعد الظّرف بالاسم نكرةً؛ جاز رفعه ونصبه، وكذلك إن كان الخبر اسم استفهام، أو جارّاً ومجروراً؛ فإذا قلت: أين الأمير جالس؟ أو: زيد في الدار جالس، أو: زيد خلفك جالس؛ جاز رفع «جالس» ونصبه؛ فإن رفعته، جعلته خبراً لمبتدأ، وألغيت الظّرف، والجارّ والمجرور، واسم الاستفهام؛ أيُّ هذه الثّلاثة، كان مع الاسم النّكرة. وإن نصبت جالساً، نصبته على الحال، وجعلت «الظّرف» الخبر، أو «اسم الاستفهام»، أو «الجارّ والمجرور»؛ ومثله قولك: كيف زيد صانع، وصانعاً؟ ومتىٰ المسير واقعٌ، وواقعاً؟ إلاّ أنّ من شرط جواز النّصب أن يتأخّر الاسم النّكرة عن الظّرف، أو الجارّ والمجرور؛ لأنّ اسم الاستفهام لا يكون إلاّ مصدّراً، فإن قدّمت الاسم النكرة على الجارّ والمجرور، أو الظّرف، لم يجز إلاّ الرّفع؛ نحو قولك: زيد مائس في الدّار، وزيد جالس خلفك. وكذلك، يجب الرّفع إذا لم تنعقد الجملة قبل النّكرة؛ كقولك: متىٰ زيد قادم؟ لا يجوز في قادم، إلاّ الرّفع؛ لأنه خبر زيد الّذي به تمّ الكلام؛ بدليل أنّ قولك: متىٰ زيد؟ كلام غير مفيد؛ ولهذا السّبب، قلنا: إنّ ظرف الزّمان لا يقع خبراً عن الأشخاص.

باب اشتغال الفعل عن المفعول بما يلحقه من الضّمائر

١٠٨ ـ وهَكَذَا، إنْ قُلْتَ: زَيْدٌ لُمتُهُ وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَضِمْتُهُ

١٠٩ ـ فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ كِلاَهُمَا دَلَّتْ عَلَيهِ الكُتُبُ

اعلم أنّ قولهم: زيداً ضربتُه، وما جرىٰ مجراه يسمّىٰ ما شُغِل عنه الفعل؛ يعني به اشتغال الفعل بالهاء الّتي في آخره عن العمل في زيد. وهذه المسألة من

مسائل المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به. ويجوز في زيد، الرّفع، والنّصب؛ فإذا رفعته جعلته مبتدأ؛ وقولك: ضربته، جملة مركبة من فعل وفاعل ومفعول به؛ وهي خبره. وإن نصبت زيداً؛ نصبته على أنّه مفعول به، وليس النّاصب له قولك: ضربته؛ لأنّه قد نصب مفعولاً به، وهو مضمر الهاء، ولا ينصب مفعولاً آخر. وإنّما النّاصب لزيدٍ فعل مضمر من جنس الفعل المظهر. وكان تقدير الكلام: ضربت زيداً، ضربته. وقد قُرِىءَ قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، برفع القمر ونصبه، و﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١] بالرّفع، والنّصب. وذلك، على حسب ما بيّنّاه. والرّفع في هذه المسائل أجود من النّصب؛ لأنّ النّصب يوجب تقدير عامل محذوف؛ والرّفع مستغنٍ عن التّقدير؛ فلهذا رُجِّح الرّفع عليه. وإن كان أمراً؛ كقولك: زيداً إضربه؛ أو نهياً، كقولك: زيداً لا تضربه؛ أو نفياً، كقولك: زيداً، لم تضربه؛ أو استفهاماً، كقوله تعالىٰ: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤]، أو تخصيصاً؛ كقولك: هلاّ زيداً أكرمته؛ جاز رفع زيد، ونصبه في هذه المواطن أيضاً، إلاّ أنّ «النّصب» أقوىٰ من الرّفع؛ لكون هذه المواطن تقتضي الفعل النّاصب.

باب الفاعل

١١٠ ـ وكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الأَسْمَاءِ　　عَقِيبَ فِعْلٍ سَالِمِ البِنَاءِ

١١١ ـ فَارْفَعْهُ إِذْ تُعْرِبُ فَهُوَ الْفَاعِلُ　　نَحْوُ جَرَىٰ المَاءُ وَجَارَ العَامِلُ

الفاعل ـ عند النّحويين ـ كلّ اسم، تقدّمه فعل مُقَرٌّ، على صيغته، وجعل الفعل حديثاً عنه؛ سواء فعله علىٰ الحقيقة؛ كقولك: قام زيد، وقعد عمرو، أو فعله مجازاً؛ كقولك: نبت الزّرع، واشتدّ الحرّ، أو لم يفعل شيئاً؛ كقولك: ما قام زيد، ولا خرج عمرو. وإنّما شرط في الفعل، أن يكون مقرّاً على صيغته، وهو معنىٰ قولنا في الملحة: «سالم البناء»؛ ليفصل بينه وبين ما لم يُسمَّ فاعله. وإنّما اختير للفاعل الرّفع، وللمفعول به النّصب؛ لأنّ الضّمّة ثقيلة، والفتحة خفيفة؛ والفعل لا يُرفَع به إلاّ فاعلٌ واحد، ويُنصَبُ به عدّة مفاعيل؛ كالمصدر،

والظّرفين، والحال، والمفعول له، فَجُعِلَ الرّفعُ المُسْتَثْقَل إعرابَ ما قلّ، والفتح المستخفُّ إعراب ما كثر؛ في مثل: ضرب زيدٌ عمراً مشدوداً يوم الجمعة خلف المسجد، تأديباً له، ضرباً شديداً. ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فتقول: زيد خرج، لأنّه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ، ويقع اللّبس في الكلام. فافهمه، والله أعلم.

١١٢ ـ ووَحِّدِ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَهْ ... كَقَوْلِهِمْ سَارَ الرِّجَالُ السَّاعَهْ

اعلم أنّ فعل الفاعل يُوحَّد إن كان الفاعل مثنى، أو مجموعاً، فتقول: جاء الزّيدان، وجاء القوم، ولا يجوز أن تقول: جاءا الزّيدان، ولا جاؤوا القوم. وقد ورد: يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ باللّيلِ. وقد قيل في لغة ضعيفة: أكلوني البراغيث. وعند المحقّقين، أنّ هذا الكلام فيه لحنتان؛ إحداهما: إلحاق ضمير الجمع بالفعل المتقدّم، والواجب توحيده. والثّانية: أنّه كان يجب أن يقول: أكلني، أو أكلتني البراغيث؛ لأنّ هذه الواو لا يجوز أن تكون إلاّ ضمير جمع مَن يعقل. ثمّ اعلم أن كلّ فعل، لا يخلو من «فاعل». إمّا أن يكون ظاهراً؛ كقولك: خرجَ زيدٌ، وإمّا أن يكون ضميراً متّصلاً بفعل؛ كالتّاء في قولك: ضربتُ، وكالنّون والألف في قولك: ضربْنَا. وكالألف في قولك: ضَرَبَا، وكالواو في قولك: ضربُوا، ويَضربُون، أو النّون في قولك: يضربن. وإمّا أن يكون ضميراً مستتراً في الفعل ولا يقع في الفعل إلاّ إذا تأخّر عن الاسم؛ كقولك: زيدٌ ذهب، وعمروٌ يذهب؛ ففي ذهب، ويذهب ضمير مستتر، يظهر متىٰ ثُنِّيَ الاسم المتقدّم، أو جمع؛ كقولك: الزّيدان ذهبا، ويذهبان، والزّيدون ذهبوا، ويذهبون. وإن كان الفعل مضعّفاً، واتّصل به تاء الضّمير، وجب إظهار الحرف المضعّف؛ كما قال الله تعالىٰ: ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾ [الشعراء: ٢١]، ولا يجوز أن يبدل من الحرف الثّاني ياءً؛ كما تقول العامّة: «مرّيت»؛ يعني: مررت. وقد جاء في كلام العرب ألفاظ أُبْدِل منها الحرف الثّاني ياءً؛ فقالوا: تمطّيت في المشي، وتصدّيت للأمر، وتظنّيت الشّيء، وقصّيتُ أَظافري؛ والأصل فيها: تمطّطت، وتصدّدت، وتظنّنت، وقصصت. وقالوا ـ أيضاً ـ: تلغّينا، إذا جَنَوا بقلةً، تُسمّى «اللُّغاغة»، وكان القياس أن يقولوا: تلغغنا.

وقالوا: (تقضّىٰ البازي)، والأصل: تقضض؛ ومنه قول العَجّاج: [الرّجز]

«تَقَضِّيَ البَازِي إِذَا البَازِي كَسر»(١)

وليس ذلك ممّا يقاس عليه.

١١٣ ـ وإنْ تَشَـأْ فَـزِدْ عَـلَـيـهِ الـتَّـاءَ نَـحْـو اشْـتَـكَـت عُـرَاتُـنَـا الـشِّـتَـاءَ

١١٤ ـ وَتُـلْـحِـقُ الـتَّـاءَ عَـلَىٰ الـتَّـحـقِـيـقِ بِـكُـلِّ مَـا تَـأْنِـيـثُـهُ حَـقِـيـقِـي

١١٥ ـ كقَولِهِمْ جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَهْ وَانْـطَـلَـقَـتْ نَـاقَـةُ هِـنْـدٍ رَاتِـكَـهْ(٢)

١١٦ ـ وتُـكْـسَـرُ الـتّـاءُ بِـلاَ مَـحَـالَـهْ فِـي مِـثْـلِ قَـدْ أَقْـبَـلَـتِ الْـغَـزَالَـهْ

اعلم أنّ علامة التّأنيث، يجب أن تلحق الفعل الماضي في موضعين:

أحدهما: إذا تقدّم الفعل، وكان فاعله مؤنّثاً من الحيوان؛ كقولك: قامت هند، ووضعت ناقتك.

والموضع الثّاني: إذا تأخّر الفعل، وجب إلحاق «التّاء» به مع المؤنّث الحقيقي، وغيره؛ فتقول: الدار بنيت، والنّار اضطرمت. فأمّا قوله تعالىٰ: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الليل: ١٤]، فليس الفعل ـ هٰهنا ـ فعلاً ماضياً، فكان يجب إلحاق «التّاء» به؛ بل الفعل مضارع؛ وتقديره: تتلظّىٰ، فحذف إحدىٰ التّاءين تخفيفاً. ويجوز إثبات «التّاء» وحذفها، في خمسة مواضع:

أحدها: إذا تقدّم الفعل، وكان المؤنّث غير حيوان؛ كقولك: اشتعلت النّار، واشتعل النّار. وفي القرآن: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، بحذف «التّاء»، وفي موضع آخر: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧]، بإثباتها.

والموضع الثّاني: إذا فصلت بين الفعل والفاعل؛ كقول الشّاعر: [الوافر]

لَـقَـدْ وَلَـدَ الأُخَـيْـطِـلَ أُمُّ سُـوءٍ مُـقَـلَّـدَةً مِـنَ الأُمَّـاتِ عَـارَا(٣)

ولو لم يكن شعراً؛ لجاز: لقد ولدت، وقد نطق بهاتين اللّغتين القرآن، فقال

---

(١) للعجاج في ديوانه ١:٤٢، والأشباه والنظائر ١:٤٨، وإصلاح المنطق ٣٠٢، وشرح المفصّل ١٠:٢٥، وتهذيب اللغة ٣:٢٩.

(٢) رتك البعير يرتك إذا انطلق راتكاً، أي راكضاً محرّكاً إعجازه.

(٣) لجرير في ديوانه ٥٤٩، واللسان (أمم)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١٣٠٨، وسرّ صناعة الإعراب ٢:٥٦٥.

- سبحانه وتعالىٰ - في موضع: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤]، وفي موضع آخر: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧].

والموضع الثّالث: ما جمع بالألف والتّاء؛ كقولك: جاء المسلمات، وجاءت المسلمات.

والرّابع: ما جمع جمع التّكسير؛ كقولك: جاء الرّجال، وجاءت الرّجال.

والخامس: مع الأفعال الّتي لا تتصرّف؛ وهي: «نِعْمَ، وبئسَ، وليسَ، وعَسىٰ»؛ كقولك: نعمت المرأة هند، ونعم المرأة هند، وبئست المرأة دعد. وليس هند جاريةً، وليست هند جاريةً. ومتىٰ التحقت «التّاء» بهذا الفعل ثمّ تلاها «ألف ولام»؛ كسرت «التّاء»؛ لالتقاء السّاكنين؛ كما قال تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤].

باب ما لم يُسَمَّ فَاعِلُه

١١٧ - واقْضِ قَضَاءً لاَ يُرَدُّ قَائِلُهْ	بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ
١١٨ - مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الأَفْعَالِ	كَقَولِهِمْ: يُكْتَبُ عَهْدُ الوَالِي
١١٩ - وَإِنْ يَكُنْ ثَانِي الثُّلاَثِيِّ أَلِفْ	فَاكْسِرْهُ حِينَ تَبْتَدِي ولاَ تَقِفْ
١٢٠ - تَقُولُ: بِيعَ الثَّوبُ وَالْغُلاَمُ	وَكِيلَ زَيتُ الشَّامِ وَالطَّعَامُ

إذا ذكرت الفعل، ولم تذكر الفاعل؛ لجهالة تعيينه، أو اسمه، أو غرض في إلغاء ذكره؛ غيّرت صيغة الفعل عمّا كانت عليه؛ ليعلم بذلك أنّه ليس بفعل الفاعل، وأقمت المفعول به مقام الفاعل؛ فرفعته بإسناد الفعل إليه. وتغيير صيغة الفعل؛ أن تضمّ أوّله، فإن كان ماضياً كسرت ما قبل آخره؛ كقولك: ضُرِب زيدٌ. وإن كان مضارعاً؛ فتحت ما قبل آخره، فقلت: يُضرَب زيدٌ. وإن كان ثلاثيّاً، **وأوسطه** ألف؛ قُلبت «الألف» ياءً ساكنةً، وكسرت ما قبلها، فتقول في: «قَادَ، سَاقَ، بَاعَ، خَاطَ»: قِيدَ الفرسُ، وسِيقَ البعيرُ، وبِيعَ العبدُ، وخِيطَ الثّوبُ. والأشياء الّتي تُقَامُ مُقَامَ الفاعل خمسة: المفعول الصّحيح، والمصدر، والظّرفان، والجارّ والمجرور، إلاّ أنّه متىٰ وُجِدَ المفعول الصّحيح؛ كان أولىٰ الخمسة بأنْ يقام مقام الفاعل؛ كقولك: أُخِذَ منّي درهمان، وسِيقَ إِلَيَّ بعيران، وإن عُدِمَ المفعولُ

الصَّحيحُ، واجتمعت الأربعة الأُخَر؛ كقولك: سِيرَ بزيدٍ يومين فرسخين سيراً شديداً؛ جاز أن تُقِيمَ أيَّها شئت مُقام الفاعل، فيكون في إعراب هذه المسألة أربعة أوجه: وهي أن تقيم الجارّ والمجرور مقام الفاعل؛ فتقول: سير بزيدٍ يومين فرسخين سيراً شديداً؛ أو تقيم ظرف الزّمان مقام الفاعل؛ فتقول: سير بزيد، يومان، فرسخين سيراً شديداً؛ أو تقيم ظرف المكان مقام الفاعل، فتقول: سير بزيد يومين فرسخان سيراً شديداً؛ أو تقيم المصدر، مقام الفاعل فتقول: سير بزيد يومين، فرسخين، سيرٌ شديدٌ. وإن كان الفعل من أفعال «ظننت» وأخواتها الّتي تتعدّىٰ إلىٰ مفعولين؛ رفعت الأوّل منهما، ونصبت الثّاني، فتقول: ظُنَّ السّعرُ رخيصاً، ووُجِدَ الأميرُ عادلاً. وإن كان الفعل ممّا يتعدّىٰ إلى مفعولين، ويجوز الاقتصار على أحدهما؛ مثل: «أَعطيتُ، وكَسَوْتُ، وسَقيتُ، وأطعمتُ»؛ فالاختيار أن ترفع الأوّل منهما، وتنصب الثّاني، فتقول: أُعطِي زيدٌ دِرْهَماً، وكُسِيَ العبدُ ثوباً. وقد يجوز رفع الثّاني، ونصب الأوّل، فتقول: أعطي زيداً درهمٌ، وكسي العبدَ ثوبٌ.

باب المفعول به

١٢١ ـ والنَّصْبُ لِلْمفعُولِ حُكْمٌ وَجَبَا ... كَقَولِهِمْ صَادَ الأَمِيرُ أرْنَبا

١٢٢ ـ ورُبَّمَا أُخِّرَ عَنْهُ الفَاعِلُ ... نحو قَدِ اسْتَوفَىٰ الخَرَاجَ العَامِلُ

المفعول به: كلّ اسم تعدّى الفعل إليه، وجعل إعرابه النّصب؛ ليفصل بينه وبين الفاعل. والفعل ينقسم على خمسة أقسام:

أحدها: الفعل اللاّزم، وهو ما لا يتجاوز الفاعل؛ نحو: قام، قَعَد، فَرِح، فَزِع، جَزِع، وذَهَب. فإن أردت تعدية هذا الفعل؛ عدّيته بأحد ثلاثة أشياء: إمّا بهمزة النّقل؛ كقولك في «خرج»: أخرجته. وإمّا بتضعيف عين الفعل؛ كقولك في «فرح»: فرّحته. وإمّا بحرف الجرّ؛ كقولك في «ذهب»: ذهبت بزيد؛ أي: أذهبته.

والثّاني: ما يتعدّىٰ إلى مفعولٍ واحد؛ نحو: ضرب، قتل؛ وكأفعال الحواسّ الخمس؛ نحو: أبصر، وسمع، وشمّ، وذاق، ولمس.

والقسم الثّالث: ما يتعدّىٰ إلىٰ مفعولين، ويجوز الاقتصار على أحدهما؛

مثل: أعطىٰ، وكسا، وأطعم، وسقىٰ؛ كقولك: أعطيت زيداً درهماً؛ وإن شئت قلت: أعطيت زيداً، ولا تذكر ما أعطيت، وإن شئت قلت: أعطيت درهماً، ولا تبيّن مَن أعطيت. وقد يقع المفعول الثّاني في هذا القسم جارّاً ومجروراً؛ كقولك: اخترتُ عَمْراً من الرّجال، وجعلتُ المَتاعَ في الوعاء.

والقسم الرّابع: ما يتعدّىٰ إلىٰ مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما، وذلك: أفعال الشَّكّ واليقين المشروحة من بعد.

والقسم الخامس: ما يتعدّىٰ إلىٰ ثلاثة مفاعيل، وهي ثمانية أفعال: أعلم، وعلَّم، وأنبأ، ونبّأ، وحدّث، وأخبر وخبَّر، وأرىٰ؛ وذلك كقولك: أَعْلَمَ اللّهُ النّاسَ محمَّداً خاتمَ النّبيّين؛ فاسم الله ـ تعالىٰ ـ هو الفاعل، والنّاس هو المفعول الأوّل، ومحمّداً ﷺ هو المفعول الثّاني، وخاتم النّبيّين هو المفعول الثّالث؛ ولا يجوز أن تحذف واحداً من المفعولين الثّلاثة. ولكن يجوز أن تقتصر على المفعول الأوّل منها، فتقول: أعلم الله ـ تعالىٰ ـ النّاس. ثم اعلمْ أنّ للمفعول ثلاثَ مراتب:

إحداها: وهو أوْلاها به، أن يرد بعد الفعل والفاعل، كقولك: ركبَ الأميرُ الفرسَ.

والمرتبة الثّانية: أن يقع متوسّطاً بين الفعل والفاعل، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [إبراهيم: ٥٠].

والمرتبة الثّالثة: أن يأتي متقدّماً على الفعل؛ كما قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥]؛ ويجوز إدخال «اللاَّم» عليه عند تقدّمه؛ كقوله تعالىٰ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ولا يجوز أن تدخل هذه اللاَّم عليه عند تأخيره. وإنّما جُوِّز تقديم المفعول علىٰ الفعل، وامتنع تقديم الفاعل عليه؛ لأنّ إعراب الفاعل الرّفع، ولو قُدّم على الفعل لاشتبه بالمبتدأ، وهذا اللّبس مأمون في قبيل المفعول به؛ لكون إعرابه «النّصب» المباين إعرابَ المبتدأ. والله أعلم.

١٢٣ ـ وإنْ تَقُلْ كَلَّمَ موسَىٰ يَعْلَىٰ فَقَدِّمِ الفَاعِلَ فَهْوَ الأَوْلَىٰ

قد ذكرنا جواز تقديم المفعول على الفاعل، على وجه المجاز والتّوسُّع في الكلام. إلاَّ أَنَّ جواز ذلك متعلّق بالأمن من اللَّبس؛ فمتىٰ وقع اللّبس على السَّامع؛ وجب تقديم الفاعل منهما. وذلك بأن يكونا جميعاً ممّا لا يتبيَّن فيهما الإعرابُ، ولا يتميّز أحدهما بصفةٍ يُتبيَّنُ فيها الإعرابُ؛ كقولك: ضرب موسىٰ

عيسىٰ، فتقدّم موسىٰ، إن كان هو الضّارب، وتُؤَخّره، إن كان هو المضروب؛ فإن أُمِنَ الاشتباه في الكلام جا التّقديم والتّأخير؛ كقولك: أرضعت الصّغرىٰ الكبرىٰ، وأكلت الكمّثرىٰ الحُبلىٰ. وكذلك، إن وَصَفْتَ أحد الاسمين المقصورين؛ كقولك: ضرب موسىٰ الطّويلَ عيسىٰ؛ لأنك بنصب الصّفة نبّهت على أنَّ موسىٰ المفعول به. ومتىٰ شككت في الاسم الواقع بعد الفعل، ولم تدر؛ أفاعل هو، أم مفعول؛ فاحذفه، واجعل مكانه ضمير نفسك، فإن وجدت الضّمير «تاءً» فالاسم هو الفاعل، وإن وجدت الضّمير «نوناً وياءً»، فالاسم: هو المفعول. فإذا قلت: اشبع زيد الضّيف، فارفع زيداً؛ لأنّه الفاعل، بدلالة أنّك إذا رددت الفعل إلىٰ نفسك، قلت: أشبعت الضّيف. وإذا قلت: أشبع زيداً الرّغيفُ، فارفع الرّغيف وانصب زيداً، بدلالة أنّك إذا رددت الفعل إلىٰ نفسك، تقول: أشبعني الرّغيف. وعلى هذا، تعمل في كلّ ما يُشكِلُ عليك.

باب ظننت وأخواتها

١٢٤ ـ وكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ مَفْعُولَهُ مِثْلُ سَقَىٰ وَيَشْرَبُ
١٢٥ ـ لَكِنَّ فِعْلَ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ يَنْصِبُ مَفْعُولَينِ فِي التَّلْقِينِ
١٢٦ ـ تَقُولُ: قَدْ خِلتُ الهِلالَ لائِحَا وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحَا
١٢٧ ـ وَمَا أَظُنُّ عَامِراً رَفِيقَا وَلاَ أَرَىٰ لِي خَالِداً صَدِيقَا
١٢٨ ـ وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي عَلِمْتُ وَفِي حَسِبْتُ ثُمَّ فِي زَعَمْتُ

قد ذكرنا أنَّ أفعال الشَّكِّ واليقين تتعدّىٰ إلى مفعولين، فتنصبهما جميعاً. وتلك الأفعال سبعة: (ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وزَعَمْتُ، ووَجَدْتُ، ورَأَيتُ، وعَلِمتُ)؛ فهذه الأفعال السّبعة، وما يتصرّف منها، تدخل علىٰ المبتدأ والخبر، فتنصبهما جميعاً؛ كقولك: ظننت زيداً خارجاً، وحسبتُ السّعر رخيصاً. ولا يجوز أن تقتصر على أحد المفعولين، فتقول: حسبتُ السّعرَ، وظننتُ زيداً. ولكن يجوز أن تقيم «أَنْ» المفتوحة المخفّفة مع الفعل، مقام المفعولين؛ كقولك: ظننتُ أن يخرجَ زيد. وكذلك، يجوز أن تقيم لفظة «ذلك» و«ذاك» مقام المفعولين؛ كقولك: ظننتُ ذلك، وحَسِبتُ ذاك. وكلّ ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ؛ جاز أن يكون

المفعول الثّاني لظننتُ وأخواتها. إلاّ أنّه متىٰ كان ظرفاً انتصب على الظّرفيّة، لا لأنّه مفعول ظننت الثّاني؛ وذلك في مثل قولك: ظننتُ الصّومَ غداً، وظننتُ زيداً عندَكَ؛ فتنصب «غداً» على أنّه ظرف زمان، وتنصبُ «عندَك» على أنّه ظرف مكان. وإنّما تنصبُ (ظننتُ وأخواتُها) المفعولين، إذا تقدّمت عليهما. فإن وقعت متوسّطةً؛ كقولك: زيداً ظننتُ منطلقاً، أو متأخّرةً عنهما؛ كقولك: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ؛ جاز نصب الاسمين ورفعهما، إلاّ أنّ رفعَهما إذا تأخّرت «ظننتُ» أجود. ثمّ اعلم، أنّ «رأيتُ»، إنّما تنصبُ المفعولين، إذا كانت بمعنىٰ «عَلِمْتُ»، فإن كانت بمعنىٰ «أَبْصَرْتُ»؛ كقولك: رأيت الهلال، وبمعنىٰ «اعتقدت»؛ كقولك: رأيتُ رأيَ أبي حنيفة، أو كان بمعنى «رَأَيتُ زيداً»؛ أي: ضربتُ رِئَتَهُ؛ فإنّه يتعدّىٰ إلى مفعول واحد. وإن وجدت بعدها اسمين منصوبين، وهي بمعنىٰ «أَبْصَرْتُ»، فانتصاب الثّاني على الحال؛ كقولك: رأيتُ الأميرَ جالساً. وكذلك «عَلِمْتُ»، إنّما تنصب المفعولين إذا كانت بمعنىٰ «أَيقنت»، فإن كانت بمعنىٰ «عَرَفْتُ»، نصبتْ مفعولاً واحداً؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. وهكذا «وَجَدْتُ»، تنصب مفعولين؛ إن كانت بمعنىٰ «أَيقنت»؛ كقولك: وَجَدْتُ السّعرَ رَخيصاً؛ فإن كانت بمعنىٰ «صَادَفْتُ»، نصبت مفعولاً واحداً؛ كقولك: وَجَدْتُ الضَّالَّةَ، فاعرف ذلك.

باب عمل اسم الفاعل المنوَّن

١٢٩ ـ وإنْ ذَكَـرْتَ فَـاعِـلاً مُـنَـوَّنَـا	فَـهْوَ كَـمَـا لـو كَـانَ فِـعْـلاً بَـيِّـنَـا
١٣٠ ـ فَـارْفَـعْ بِـهِ فِـي لاَزِمِ الأَفْـعَـالِ	وَانْـصِـبْ إذَا عُـدّي بِـكُـلِّ حَـالِ
١٣١ ـ تَـقُـولُ: زَيـدٌ مُـشْـتَـرٍ أَبُـوهُ	بـالـرَّفْـعِ مِـثْـلُ يَـشْـتَـرِي أَخُـوهُ
١٣٢ ـ وَقُـلْ سَـعِـيـدٌ مُـكْـرِمٌ عُـثْـمَـانَـا	بِـالنَّـصْـبِ مِـثْـلُ يُـكْـرِمُ الـضِّـيفَـانَا

اعلم أنَّ العرب شبّهت «اسم الفاعل» بالفعل المضارع المشتقّ منه لاتّفاقهما في عدّة الحروف، وفي هيئة الحركة والسُّكون. ألا ترىٰ أنّ قولك: ضارب، يضاهي قولك: يضرب، في كون كلِّ واحدٍ منهما على أربعة أَحرف؛ ثانيها ساكن، وما عداه متحرّك؟ فلمّا اشتبها من هذا الوجه، أعرب الفعل المضارع من

بين أنواع الأفعال، وأُعمل اسم الفاعل، كما يعمل الفعل المضارع. إلاّ أنّ من شروط عمله أن يكون للحال، أو الاستقبال؛ كقولك: هذا مقيمٌ الصَّلاةَ السَّاعةَ، وضاربٌ زيداً غداً؛ فتنصب «الصَّلاةَ»، و«زيداً» بمقيم، وضارب، كما تنصبهما، لو قلت: هذا يقيم الصَّلاةَ، ويضرب زيداً؛ ومن شرط عمله أيضاً أن يكون معتمداً على آلة استفهام؛ كقولك: أقائمٌ زيد؟ فترفع زيداً بقائم؛ كما لو قلت: أيقوم زيد؟ أو يكون معتمداً على مبتدأ؛ كقولك: زيد قائمٌ أبوهُ. أو زيد ضاربٌ عمراً، أو يكون معتمداً على موصوف؛ كقولك: هذا رجلٌ طالبٌ علماً، أو معتمداً على ذي حال؛ كقولك: هذا زيدٌ ضارباً عمراً، وجاء الأمير راكباً فرساً. فإن كان اسم الفاعل بمعنىٰ الماضي، لم يعمل عمل الفعل، بل يجرّ ما بعده، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، وقد قُرِئ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣] بالتَّنوين والنَّصب، وحذف التّنوين والجرّ. ومتىٰ أُضيفَ اسم الفاعل ـ وهو بمعنىٰ الحال والاستقبال ـ كانت الإضافة غير محضة، وجاز أن توصف به النكرة؛ كما قال سبحانه: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]؛ والمعنىٰ والتقدير: هدياً بالغاً الكعبة؛ فالتنوين فيه مُقدَّرٌ، وإن حُذِفَ؛ إذ المعنىٰ دالٌّ عليه.

باب المصدر

١٣٣ ـ والـمَـصْـدَرُ الأَصْـلُ وَأَيُّ أَصـلِ ... وَمِـنـهُ يَـا صَـاحِ اشـتِـقَـاقُ الـفِـعـلِ
١٣٤ ـ وأَوْجَـبَـتْ لَـهُ الـنُّـحـاةُ الـنَّـصْـبَـا ... فِـي قَـولِـهِـم ضَـرَبْـتُ زَيْـداً ضَـرْبَـا

المصدر: اسم يقع علىٰ الأحداث كـ«الضّرب، والقتل، والقيام، والقعود»؛ وهو أصل الأفعال؛ ولهذا، سُمّي مصدراً؛ لصدور الأفعال عنه. فقولك: ضَرَبَ، ويَضرِبُ، وَأضرِبُ، مشتقّ من الضّرب. والمصدر اسم مبهم يقع على القليل، والكثير، ولا يُثَنّىٰ، ولا يُجمعَ؛ لأنّه بمنزلة «اسم الجنس» كـ«الزّيت، والعسل»؛ و«الجنس»: لا يثنّىٰ، ولا يجمع. وينصب «المصدر» بفعله المشتقّ منه، ويجيء لأحد ثلاثة أشياء؛ إمّا للتّأكيد؛ كقوله تعالىٰ: ﴿يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، وإمّا لبيان النّوع؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]، وإمّا لتبيين العدد؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فانتصاب

«ثمانينَ» على المصدر، و«جلدةً» علىٰ التّمييز. فافهم ذلك، والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم.

١٣٥ ـ وقَدْ أُقِيمَ الوصفُ والآلاتُ　　مُقَامَهُ وَالْعَدَدُ الإثْبَاتُ
١٣٦ ـ نَحْوُ ضَرَبْتُ العَبْدَ سَوطاً فَهَربْ　　واضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مِنْ يَغْشَىٰ الرِّيَبْ
١٣٧ ـ وَاجْلِدْهُ حَدّاً أَرْبَعِينَ جَلْدَه　　وَاحْبِسْهُ مِثْلَ حَبْسِ مَولىً عَبْدَهْ

اعلم أنَّه يجوز أن يُحْذفَ المصدرُ، وتقام مقامه صفته، فتقول: قلت له جميلاً، وضربته شديداً؛ أي قلت له قولاً جميلاً، وضربته ضرباً شديداً؛ ومنه قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٥]؛ أي: ذكراً كثيراً. فَحَذف المصدرَ، وأقام الصّفة مقامه. وقد تقع الصّفة مضافة؛ كقولك: ضربته أشدّ الضّرب، وقلت له: أحسن قول؛ فتنصب «أشدّ» و«أحسنَ» انتصاب المصدر، وتجرّ المصدر بالإضافة. وقد يقع في مسائل باب المصدر حذفان؛ كقولك: ضربتُه ضربَ زيدٍ عمراً؛ وتقدير الكلام: ضربته ضرباً مثل ضربِ زيدٍ عمراً؛ فحُذِفَ من الكلام المصدرُ الموصوفُ، والصّفة المضافةُ، ومن هذا؛ قوله تعالىٰ: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ﴾ [النمل: ٨٨]؛ تقديره: وَهِيَ تمرُّ مَرّاً مثلَ مرِّ السَّحابِ. وقد تُقام: «الآلةُ» مُقامَ المصدر، فتقول: ضربته مقرعةً، وضربته سَوطاً؛ فتنصب «مقرعةً» و«سَوطاً» نصب المصدر، وإن كانا آلتين. وقد يُقامُ «العددُ» مقام المصدر أيضاً، كما بيّنّاه في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فقس عليه.

١٣٨ ـ وَرُبَّمَا أُضْمِرَ فِعْلُ الْمَصْدَرِ　　كَقَوْلِهِم سَمْعاً وَطَوعاً فَاخْبُرِ
١٣٩ ـ وَمِثْلُهُ سَقْياً لَهُ وَرَعْيَا　　وَإنْ تَشَأْ جَدْعاً لَهُ وَكَيَّا

قد ذكرنا، أن «المصدر» ينتصب بفعله المشتق منه، إلاّ أنّه قد جاء في كلام العرب مصادر، نُصِبَت بأفعالٍ محذوفة مقدّرة؛ كقولهم: «سَمْعاً وطاعةً، وكَرَامَةً ومَسَرَّةً» والتّقدير: أَسمعُ لكَ سَمْعاً، وأَطيعُ طَاعَةً، وأُكْرِمُكَ كَرَامَةً، وأَسُرّكَ مَسَرّةً؛ ومنه قولهم في الدّعاء للإنسان: «سَقْياً لهُ ورَعْياً» وفي الدّعاء عليه: «جَدْعاً له وعَقْراً»؛ ومنه قولهم أيضاً: وَيلَ زيدٍ، ووَيحَ عمروٍ؛ فتنصبهما عند الإضافة علىٰ المصدر؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [القصص: ٨٠] وقد اختلف في معنىٰ «وَيحَ»، فقيلَ إنّها بمعنىٰ «وَيلَ» وقد أُبدِلَت اللاّمُ حاءً. وقيل: إنّ معناها

الترحُم. فيجوز أن يقال، لِمَن يُحنىٰ عليه، ولا يجوز ذلك على القول الأوّل؛ ومن هذا القبيل قولهم: هذا عمرو حقّاً، وهذا زيدٌ صِدْقاً؛ أي: أحقّ ذلك حقّاً، وأصدق صدقاً. وممّا نُصِبَ على المصدر، ولم يُنْطَق بفعله قولهم: «سُبحَانَ الله»، وجاء زيد «وحْدَهُ»، علىٰ أنّ بعضهم قد جعل انتصاب «وَحْدَهُ» على الحال، وقدّره بمعنىٰ قولهم: جاء زيد منفرداً. ولفظة «وحده» تكون منصوبةً في كلّ موضع، إلاّ في ثلاثة مواضعَ: **أحدها**: قولهم في المدح: «هو نسيج وحدِه»؛ ومعناه: التّفرُّد بالكمال، تشبيهاً بالثّوب الرّفيع؛ الّذي ينسج منفرداً. **والموضعان الآخران**: قولهم للعاجز المنفرد بالرأي: «جُحيش وحده» و«عُيير وحدِه»؛ [وهما تصغير جحش، وعَير]. والله أعلم.

١٤٠ ـ ومِنْهُ قَدْ جَاءَ الأَمِيرُ رَكْضَا وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءَ[1] إذْ تَوَضَّا

قد اختلف النَّحويُّون في المصدر الواقع موقع الحال؛ كقولك: أقبل الأمير ركضاً، وجاء زيدٌ مشياً؛ فقال الأكثرون: إنّ الوجه نصبهما ونظائرهما على الحال، على أن يكون تقدير الكلام: أقبل الأمير راكضاً، وجاء زيد ماشياً. وعليه حمل قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]؛ أي: غائراً. وقال بعضهم: بل ينتصبان انتصاب المصدر المحذوف فعله؛ وتقدير الكلام: أقبل الأمير يركض ركضاً، وجاء زيد يمشي مشياً. فأمّا قولهم لِمَن يخلّل جسده بثوبه: اشتمل الصّمّاء، وللقاعد المحتبي بيديه: قعد القرفصاء؛ فانتصابهما جميعاً علىٰ المصدر الذي يدلّ علىٰ هيئة الفاعل؛ وتقدير الكلام: اشتمل الاشتمال المعروف بالصّمّاء، وقعد القعدة المعروفة بالقرفصاء.

باب المفعول له

١٤١ ـ وإنْ جَرَىٰ نُطْقُكَ بِالْمَفْعُولِ لَهْ فَانصِبْهُ بِالْفِعْلِ الّذِي قَدْ فَعَلَهْ

١٤٢ ـ وَهوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ لٰكِنَّ جِنْسَ الْفِعْلِ غَيرُ جِنْسِهِ

١٤٣ ـ وَغَالِبُ الأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَابَ لِمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ؟

١٤٤ ـ تَقُولُ: قَدْ زُرْتُكَ خَوفَ الشَّرِّ وَغُصْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءَ الدُّرِّ

---

(١) اشتمل الصمّاء: أي الشِّملة بكسر الشين لمَن يسترجع بدنه بثوب، لأن الاشتمال يقع على هيئات كثيرة والصمّاء نوع منها.

المفعول له: هو العلّة في إيقاع الفعل، والغرض في إيجاده، ولا يكون إلاّ مصدراً، غير أنّ العامل فيه لا يكون إلاّ فعلاً من غير لفظه؛ كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فينصب «حَذَرَ» على أنّه مفعول له، وهو مصدر، والنّاصب له «يجعلون» وهو من غير لفظه؛ ومن شرطه أن يرىٰ جواب لِمَ فعلتَ؟ ألا ترىٰ أنّه لو قال لك قائل: لِمَ يجعلون أصابعهم في آذانهم؟ لقُلْتَ: حَذَرَ الموتِ، ويجوز أن يكون المفعول له نكرةً، ومعرفةً، وقد جمعها حاتم في قوله: [الطويل]

وأَغْفِرُ عَوراءَ الكريمِ ادِّخارَهُ وَأُعرِضُ عَن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا[1]

فنصب «ادّخاره» وهو معرفة، و«تكرّماً» وهو نكرة علىٰ أنّهما مفعولان لهما، ويجوز تقديم المفعول له على الفعل النّاصب له؛ كقولك: مخافة الشّر جئتك، وكان الأصل في المفعول له إدخال اللاّم عليه، فتقول: جئتك لمخافة الشّرّ؛ ولهذا سُمّي مفعولاً له. غير أنّ العرب حين حذفت اللاّم منه نصبته. وقد تدخل هذه اللاّم على الفعل المضارع؛ فتكون بمعنىٰ العلّة؛ كقولك: جئتك لِتُعْطِيَنِي، وإن شئت، قلت: جئتك لأن تُعْطِيَنِي، ويجوز حذف اللاّم من «أن» فتقول: جئتك أن تُعْطِيَنِي؛ لأنَّ «أَنْ» والفعل الّذي يليها يقعان موقع المصدر؛ فيكون تقدير الكلام: جئتُكَ للإعطاءِ، وعلىٰ ذلك فقس.

باب المفعول معه

١٤٥ ـ وإنْ أَقَمْتَ الواوَ فِي الكَلامَ مُقَامَ «مَعْ» فَانْصِبْ بِلاَ مَلامَ

١٤٦ ـ تَقُولُ جَاءَ البَرد وَالجِبَابا وَاسْتَوَتِ المِيَاهُ وَالأَخْشَابَا

١٤٧ ـ وَمَا صَنَعْتَ يَا فَتَىٰ وَسُعْدَىٰ فَقِسْ عَلَى هَذا تُصَادِفْ رُشْدَا

اعلم أنَّ المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعل الّذي قبله

(١) لحاتم الطائي في ديوانه ٢٢٤، وخزانة الأدب ٣:١٢٢، وشرح أبيات سيبويه ١:٤٥، والكتاب ١:٣٦٨، وشرح المفصل ٢:٥٤.

بوساطة «الواو» الّتي هي بمعنىٰ «مع» وليس من المفاعيل ما ينتصب بوساطة إلاّ المفعول معه، والمفعول دونه؛ الّذي هو الاستثناء. ولا يجوز حذف «الواو» من المفعول معه، كما جاز حذف «اللاّم» من المفعول له، ولا أَن تقدّمه على الفعل النّاصب له، كما جاز تقديم المفعول له على ناصبه؛ مثال ذلك؛ قولك: جاء البرد والطّيالسةَ، واستوىٰ الماءُ والخشبةَ، وما صَنَعتَ وزيداً؟ وما زلت أسير والنّيلَ، ولو تركت النّاقة وفصيلَها لرضعها.

فما بعد «الواو» في هذه المسائل ينتصب على أنّه مفعول معه، والواو الدّاخلة عليه بمعنىٰ «مع»؛ وتقدير الكلام: جاء البرد مصاحباً للطّيالسة، واستوى الماء في الارتفاع حتى لحق الخشبة، وما صنعت في حال مصاحبتك زيداً؟ وما زلت أسير مصاحباً النّيل، ولو خلّيت النّاقة مصاحبة الفصيل؛ لرضعها الفصيل. والفرق بين هذه الواو، والواو التي بمعنىٰ العطف؛ أنّ هذه «الواو» تؤذن بمعنىٰ المصاحبة فقط؛ والواو الّتي بمعنىٰ العطف توجب الشّركة في المعنىٰ معاً؛ فإن كان الأوّل على معنىٰ الفاعل؛ فالثّاني على معنىٰ الفاعل، وإن كان الأوّل على معنىٰ المفعول؛ فالثّاني مثله. ولو أنّك رفعت، فقلت: جاء البردُ والطّيالسةُ؛ لجاز أن تكون الطّيالسةُ جاءت في الحرّ، لا في البرد. ولو قلت: استوىٰ الماءُ والخشبةُ بالرّفع؛ لكان المعنىٰ، استوىٰ الماء في الجريان، واستوت الخشبة في الانتصاب، وليس للخشبة إذا نصبتها فعل في الاستواء. وإذا قلت: ما صنعت وزيدٌ؟ وكان السّؤال عند الرّفع، عن صنعه، وصنع زيد. وإذا نصبت زيداً فالسّؤال عن صُنْعِه وحدَه، في حال مصاحبته زيداً. ولو قلت: ما زلت أَسيرُ والنّيلُ ـ بالرّفع ـ لاقتضىٰ الكلام، أن تعني، أنّ النّيل يسير أيضاً. ولو قلت: لو تركت النّاقةُ وفصيلُها، لرضعها؛ لاقتضىٰ الكلام أن يكون كلّ منهما قد حُبِسَ عن الآخر، وعلىٰ هذا فقس.

باب الحال

١٤٨ ـ والحَالُ والتَّمْييزُ مَنصُوبَانِ	عَلَىٰ اخْتِلافِ الوَضعِ وَالمَبَانِي
١٤٩ ـ ثُمَّ كِلاَ النَّوعَينِ جَاءَ فَضْلَهْ	مُنكَّراً بَعْدَ تَمَامِ الجُمْلَهْ
١٥٠ ـ لكِنْ إِذَا نَظَرتَ في اسْمِ الحَالِ	وَجَدْتَهُ اشْتُقَّ مِنَ الأَفعَالِ

١٥١ ـ ثمَّ يُرَىٰ عِندَ اعتبارِ مَنْ عَقَل   جوَابَ كَيفَ فِي سُؤَالِ مَنْ سَأَلْ
١٥٢ ـ مِثَالُهُ جَاءَ الأَميرُ رَاكِبَا   وَقَامَ قُسٌّ[١] في عُكَاظِ خَاطِبَا

الاسم المنصوب علىٰ الحال هو ما جمع ستّ شرائط؛ وهي: أن يكون نكرةً مشتقّاً من فعل يأتي بعد تمام الكلام؛ وأن يكون صاحبُ الحال معرفةً، والعاملُ فيه فعلاً صريحاً، أو معنىٰ فعل؛ ويرىٰ جواب كيف؛ مثاله: جاء الأمير راكباً، نصب على الحال لوجود الشّرائط السّت فيه. ألا ترىٰ أنّ قولك «راكباً» نكرة مشتق من فعل جاء بعد تمام الكلام. والعامل فيه جاء ـ وهو فعل صريح ـ وصاحب الحال معرفة، وهو الأمير؛ ويصلح أن يكون جواب مَن قال: كيف جاء الأمير؟ وقد يكون صاحب الحال مفعولاً به؛ نحو: ضربت عمراً مشدوداً؛ والمعنى: ضربته في حال شدّه، وقد يكون مضافاً إضافة غير محضة؛ كقولك: جاء زيد ضاحك السّن ولا يجوز أن يكون مضافاً إضافةً محضةً؛ لأنّه يصير حينئذٍ صفة لذي حال. وكذلك لا يجوز أن يكون صاحب الحال نكرةً؛ لئلاّ يصير الاسم الفضلة صفةً له في مثل قولك: جاء رجل ضاحَك. إلاّ أنّه إن قدّمت الصّفة على الموصوف، انتصب على الحال؛ كقول الشّاعر: [مجزوء الوافر]

لِمِيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ   يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ[٢]

فنصب موحشاً على الحال، حين قدّمه. ولو قال: لميّة طلل موحش؛ لوجب رفعه علىٰ الصّفة. ويجوز تقديم الحال على صاحبها، وعلى الفعل العامل فيها؛ فلك أن تقول: جاء زيد راكباً، وجاء راكباً زيد، وراكباً جاء زيد. وقد يقع الفعل موقع الحال، إلاّ أنّه إن كان ماضياً وقع بعد (قد)؛ كقولك: جاء زيد قد غنم، ويجوز إدخال الواو على (قد) وتُسمّىٰ هذه الواو واو الحال، ويكون معناها معنى (إذ) فإذا قلت: جاء زيد وقد غنم، كان تقدير الكلام: جاء زيد إذْ قد غنم. ومثال وقوع الفعل المضارع موقع الحال قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾

---

(١) قسّ: هو قسّ بن ساعدة من فصحاء العرب، ومن كبار خطبائهم، مات قبل بعثة النبي ﷺ وكان مؤمناً بظهوره (ت نحو ٢٣ق هـ/ نحو ٦٠٠م). ترجمته في الأغاني ١٤ : ٤٠، والمرزباني ٣٣٨.

(٢) لكثيّر عزّة في ديوانه ٥٠٦، وشرح التصريح ١ :٣٧٥، وشرح شواهد المغني ١ :٢٤٩، والكتاب ٢ :١٢٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢ :٣١٠، وأسرار العربية ١٤٧.

[المدثر: ٦]؛ أي: مستكثراً. ولا يجوز إدخال واو الحال المقدّم ذكرها على الفعل المضارع، وقد يقع الجارّ والمجرور موقع الحال؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]؛ أي: متزيّناً.

١٥٣ ـ ومِنْهُ مَنْ ذَا بِالفِنَاءِ قَاعِدَا؟ وبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدَا

العامل في الحال، يكون فعلاً صريحاً؛ مثل: جاء، وأقبل، ويقوم ويقعد؛ ويكون معنى فعل؛ كالظَّرف، وحرف التّنبيه، واسم الإشارة والجارّ والمجرور. فالظّرف؛ كقولك: زيد عندك جالساً؛ وتقدير الكلام: زيد استقرّ عندك جالساً، والتّنبيه؛ كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]؛ أي: أنبّه عليه عند شيخوخته، واسم الإشارة؛ كقولك: ذا زيد واقفاً، والجارّ والمجرور؛ كقولك مررت بزيد راكباً؛ فتعمل الباء إذا عنيت أَنَّ الرّاكب زيد، لا أنت. وقد يجوز أن تقول: هذا زيد قائم؛ فترفعه علىٰ أنّه خبر المبتدأ، أو بدل من الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف؛ وتقديره: (هو)؛ وعليه حُمل قولُه تعالىٰ: ﴿هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ﴾ [قٓ: ٢٣]. ولا يجوز في هذا النّوع من الحال، أن تقدّمه على العامل فيه. فلا يجوز أن تقول: زيد جالساً عندك، ولا أن تقول: قائماً هذا زيدٌ. وقد نُصِبَ على الحال أسماء وردت بعد الاستفهام؛ كقولك: ما شأنك قائماً؟ وما بالك ماشياً؟ ومَن ذا بالباب جالساً؟ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [المدثر: ٤٩]. وممّا يُنصب على الحال قولهم: بعته بدرهم فصاعداً؛ أي فزاد الدِّرهم صاعداً؛ ومنه أيضاً: بيّنت حسابه باباً باباً، وجاء القومُ جميعاً، وادخلوا أوّلاً أوّلاً، وهلمّوا واحداً واحداً، وبعته يداً بيدٍ؛ والمعنىٰ: بيّنت له حسابه مفصّلاً، وجاء القوم مترادفين، ودخلوا مرتّبين، وبعته مناقداً، وهلمّوا مُرَتَّبِينَ؛ ففي هذه الأسماء المنصوبة علىٰ الحال معنىٰ الأَسماء المشتقّة من الأفعال.

باب التَّمييز

١٥٤ ـ وإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ لِكَي تُعَدَّ مِنَ ذَوِي التَّمْيِيزِ
١٥٥ ـ فَهوَ الَّذِي يُذْكَرُ بَعْدَ العَدَدِ وَالوَزْنِ وَالكَيلِ وَمَذْرُوعِ اليَدِ

١٥٦ ـ وَمِنْ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ مُضْمَرَهْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهْ
١٥٧ ـ تَقُولُ عِنْدِي مَنَوانِ زُبْدَا وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْدَا
١٥٨ ـ وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلاً وَمَا لَهُ غَيرُ جَرِيبٍ نَخْلاً

التّميز يشبه الحال في كون كلٍّ منهما اسماً نكرةً، يأتي بعد تمام الكلام، إلاّ أنّ الفرق بينهما، أنّ الحال يكون مشتقّاً من الفعل في أغلب الكلام، ويرىٰ جواب كيف. والتَّمييز: اسم جنس؛ ولهذا سُمِّي تمييزاً؛ لأنّه يميّز الجنس الذي تريده ويفرده من الأجناس التي يحتملها الكلام، ثمّ إنّه تُرَى (مِنْ) مقدّرة معه، وأكثر ما يأتي بعد المقادير الأربعة الّتي هي: المعدود، والموزون، والمكيل، والممسوح. فالمعدود: ما ينتصب بعد أحد عشر إلىٰ تسعةٍ وتسعين؛ كقوله ـ تعالىٰ ـ في الطّرف الأوّل: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وفي الطّرف الأخير: ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [صٓ: ٢٣]. والمكيل؛ كقولك: عندي قفيزان بُرّاً، والوزن؛ كقولك: عندي مَنَوان سمناً، والمساحة؛ كقولك: له عشرون جريباً، وما في السّماء قدر راحة سحاباً. و(مِنْ) في جميع ذلك مقدّرة: ألا ترىٰ أنه يحسن أن تقول: رأيت أحدَ عَشَرَ من الكواكب، وعندي قفيزان من البرّ، ومَنَوان من السَّمن؛ فإن قلت: عندي رطلٌ زيتاً؛ جاز أن تنصب زيتاً على التَّمييز، وأن تجرّه بالإضافة، وأن ترفعه على أنّه بدل من رطل.

فصل
ومنه منصوبُ أفعالِ المدح والذم كنِعْمَ وبِئْسَ

١٥٩ ـ ومِنْهُ أَيْضاً نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلاَ وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلاَ

اعلم أنّ «نِعْمَ» و«بِئْسَ» فعلان بدلالة اتّصال «التّاء» الّتي هي علامة التّأنيث بهما في قولك: نعمت المرأة، وبئست الجارية؛ وهما فعلا المدح والذّم، ولفظهما يوحّد مع الإثنين والجماعة، ولا يكون فاعلهما إلاّ ما فيه الألف واللاّم، أو ما أضيف إلى ما فيه هذه الألف واللاّم؛ كقولك: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وبِئْسَ صَاحِبُ العَشِيْرَةِ بِشْرٌ؛ فيرتفع الرّجل بإسناد نِعْمَ إليه، ويرتفع زيدٌ على أحد وجهين: إمّا أن يكون مبتدأ مؤخّراً، ونعم الرّجل خبره؛ وإمّا أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف؛ كأنّه

قال: الممدوح زيدٌ، والمذموم بشرٌ؛ فإن نطقت بعد «نعم» و«بئس» باسم نكرة نصبته على التّمييز؛ كقولك: نعم رجلاً زيدٌ، ويكون الاسم المرفوع الّذي فيه الألف واللاّم للجنس مضمراً في «نعم»، وقد فسّره الاسم النكرة المنصوب؛ وتقدير الكلام: نعم الرّجل رجلاً زيدٌ، وعلىٰ هذا حُمِّل قوله تعالىٰ: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] أي: بِئْسَ البَدَلُ بدلاً؛ فأضمر المرفوع، وفسّره المنصوب. فإن كان الفعل لمؤنّث؛ جاز أن تُثبتَ علامة التّأنيث في «نِعْمَ وبِئْسَ» وأن تحذفها؛ كقولك: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، ونعمتْ المرأةُ هند، وكذلك بئس وعلى هذا فقس.

باب حبّذا

١٦٠ ـ وَحـبَّـذَا أَرْضُ الـبَـقِـيـعِ أَرْضَـا وَصَـالِـحٌ أَطْـهَـرُ مِـنْـكَ عِـرْضَـا

اعلم أنّ «حبّذا» مؤتلفة من كلمتين؛ إحداهما: «حبَّ»، والأُخرىٰ: «ذا» إلاّ أنّهما جعلا كالشّيء الواحد؛ ولهذا؛ لم يجب الفصل بينهما. ولفظ «حبّذا» واحد مع المذكّر، والمؤنّث، والاثنين، والجمع.

والمعرفة بعد «حبّذا» مرتفعة بالابتداء، أو خبرٌ للابتداء المحذوف، كما ذكرنا في نعم وبئس. والنّكرة بعدها منتصبة على التّمييز، فإذا قلت: حبّذا زيدٌ رجلاً؛ نصبت «رجلاً» علىٰ التّمييز؛ لأنّه اسم نكرة، جاء فضلةً؛ وهو اسم جنس. ويصلح أن تقدّر بعده «مِن» فتقول: حبّذا زيدٌ مِن رجلٍ. وقال بعضهم: إن كان الاسم النّكرة جنساً؛ انتصب على التّمييز نحو ما مثّلناه، وإن كان مشتقّاً؛ انتصب على الحال؛ كقولك: حبّذا زيد ضاحكاً.

ثم اعلم أنّ من مواطن التّمييز النّكرة الواقعة بعد «أفعَل» الّذي للتّفضيل؛ كقولنا في الملحة: «وصَالِحٌ أطهرُ منكَ عِرضاً»، ومثله: زيدٌ أحسن منك خلقاً، وأنظف منك ثوباً، وأظرف عبداً؛ ويجوز أن تحذف لفظة «من» فتقول: زيد أحسن خلقاً، وأنظف ثوباً، وأظرف عبداً. إلاّ أن تضيف الفعل إلىٰ ذات الشّيء؛ كقولك: مفلح أكرمُ عبد، ووجهُك أحسنُ وجهٍ، وثوبك أرفع ثوبٍ. والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم.

١٦١ ـ وَقَدْ قَرِرْتُ[١] بِالإِيَابِ عَيناً وَطِبْتُ نَفساً إِذْ قَضَيتُ الدَّيْنَا

هذا النّوع من أنواع التّمييز المحوّل، وكان أصله قرّت عيني، وطابت نفسي. فحوّل الاسم المجرور بالإضافة، إلى أن جُعِل فاعلاً؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]؛ أي: واشتعل شيبُ الرَّأس؛ ومن هذا القبيل قولهم: تصبّب زيد عرقاً، وتفقّأ عمرو شحماً، وضقت بالأمر ذَرعاً.

باب كم الاستفهاميّة

١٦٢ ـ وكَم إِذَا جِئتَ بِهَا مُستَفهِمَا فَانصِبْ وَقُلْ: كَمْ كَوكَباً تَحْوي السَّمَا

قد ذكرنا في شرح باب الإضافة أنّ «كم» الخبرية يُجرّ ما بعدها، وكم الاستفهامية ينصب ما بعدها علىٰ التّمييز، تشبيهاً لها بالعدد المنصوب على التّمييز؛ ولهذا جاء مفسّرها واحداً، ولم يجىء جمعاً. كما أنّ المنصوب بعد العدد الّذي هو من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين لا يكون إلاّ واحداً. و«كم» الاستفهاميّة قد تقع موقع المبتدأ؛ في مثل قولك: كم عبداً لك؟ «فكم» مبتدأ، و«لك» الخبر، ونصبت «عبداً» علىٰ التّمييز، وقد تقع موقع المفعول به؛ في مثل قولك: كم رجلاً رأيت؟ وتقع موقع الجارّ والمجرور تارة بحرف الجرّ؛ في مثل قولك: بكم درهماً بعت؟ وتارة بالإضافة؛ في مثل قولك: ابن كم سنةٍ أنت؟.

باب الظَّرف

١٦٣ ـ وَالظَّرْفُ نَوعَانِ فَظَرْفُ أَزْمِنَهْ يَجْرِي مَعَ الدَّهْرِ وَظَرْفُ اَمْكِنَهْ

١٦٤ ـ وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ علىٰ إِضْمَارِ فِي فَاعْتَبِرِ الظَّرْفَ بِهَذَا وَاكْتَفِ

١٦٥ ـ تَقُولُ: صَامَ خَالِدٌ أَيَّامَا وَغَابَ شَهْراً وَأَقَامَ عَامَا

١٦٦ ـ وَبَاتَ زيدٌ فَوقَ سَطْحِ المَسْجِدِ وَالفَرَسُ الأَبْلَقُ تَحتَ مَعْبَدِ

١٦٧ ـ وَالرِّيحُ هَبَّتْ يَمْنَةَ المُصَلي وَالزَّرْعُ تِلْقَاءَ الحَيَا المُنْهَلِّ

١٦٨ ـ وقِيمَةُ الفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ وَثَمَّ عَمْرٌو فَادْنُ مِنْهُ وَاقْرَبِ

١٦٩ ـ وَدَارُه غَربِيَّ فَيضِ البَصْرَه وَنَخْلُهُ شَرْقِيَّ نَهرِ مُرَّه

(١) قَرِرتُ: بكسر الراء، ومضارعه يقَرّ بفتح القاف وهو مشتقّ من القرار أي الاطمئنان.

اعلم أنّ الظّرف ظرفان: ظرف مكان، وظرف زمان. فأمّا ظرف الزّمان؛ فهو عبارة عن مرور اللّيل والنّهار؛ وله أسماء متنوّعة؛ فمنها ما يعبّر به عن جميعه؛ كالدّهر والأَبد وقطّ؛ إلاّ أنّ «قطّ»: اسم لما مضىٰ من الزّمان. والأَبد: اسم الجميع الآتي منه؛ ولهذا يقال: ما فعلته قطّ، ولا أفعله أبداً؛ ومنها ما يقع على جزء منه مبهم؛ نحو: مدّة، وبرهة، وحين. ومنها ما يقع على مقدار منه محصور؛ كاليوم، واللّيلة، والشّهر، والسّنة. ومن أسمائه أيضاً: «إذْ وإذا ومتىٰ وأيّان». فـ«إذْ» لما مضىٰ من الزّمان، و«إذا» لما يأتي، و«متىٰ» و«أيّان» استفهام. وجميع أسماء الزّمان، قد تكون ظرفاً، إذا وردت متضمّنة معنىٰ «في» ولم ينطق بفي؛ كقولك: قدمت يوم الجمعة، وصمت يوم الخميس، وغبت عنك شهراً، وأقمت عندك عاماً. فتنصب هذه الأسماء نصب الظّروف؛ لتضمُّنها معنىٰ «في»؛ إذ تقدير الكلام: قدمت في يوم الجمعة، وصمت في يوم الخميس، ولوقوع الأفعال فيها؛ سمّيت ظروفاً، تشبيهاً لها بظروف الأمتعة المودعة فيها. ومنها ما يقع الفعل في جميعه؛ كقولك: صمت يوم الخميس؛ لأنَّ الصّوم يستغرق اليوم كلّه؛ ومنها ما يقع الفعل في بعضه؛ كقولك: لقيته يوم الجمعة، لأنّ اللّقاء قد يقع في بعض اليوم. فإن جاءت هذه الأسماء غير متضمّنة معنىٰ «في» لم تكن ظروف زمان، بل هي أسماء زمان. ويتغاير عليها الإعراب كغيرها من الأسماء. فإذا قلت: يومُ الجمعة مبارك؛ رفعته بالابتداء كما ترفع زيداً في قولك: زيدٌ مبارك. فإذا قلت: أنا أحبّ شهر رمضان، ونصبته نصب المفعول به، كما تنصب زيداً في قولك: أحبّ زيداً. وقد يوجد في أسماء الزّمان ما لم يستعمل إلاّ ظرفاً منصوباً؛ كقولك: ذاتَ يوم، وذاتَ مرّةٍ؛ وكقولك: خرجت سحراً، إذا أردت به سحر يومك بعينه. وقد تقام صفة الظّرف مقامه، بعد حذفه؛ كقولك: أقمتُ عنده قليلاً من النّهار، وسامرته كثيراً من اللّيل، وزرته قريباً من العصر. فتنصب قليلاً، وكثيراً، وقريباً نصب الظّروف؛ وتقدير الكلام فيها: زماناً قليلاً، وزماناً كثيراً، وزماناً قريباً؛ فحذف الموصوف، وأُقيمت الصّفة مقامه. وقد نصبت بعض المصادر نصب الظّروف، فقالوا: أتيته غروب الشّمس، وانتبهت طلوع الفجر؛ فـ«غروب» و«طلوع» مصدران منصوبان نصب الظّروف؛ وتقدير الكلام: أتيته وقت غروب الشّمس، وانتبهت حين طلوع الفجر. وهذا حكم ظروف الزّمان.

وأمّا ظرف المكان: فكلّ اسم صلح أن يكون جواب «أين» في الاستفهام؛ فهو ظرف مكان؛ وأسماؤه تنقسم قسمين: مختصّة ومبهمة؛ **فالمختصّة** هي: كلُّ ما يشتمل عليه حدٌّ يحيط به؛ كالشّام، والعراق، ومكّة، والمدينة، والمسجد، والدَّار؛ وهذا النّوع، يتصرّف بوجوه الإعراب، ولا يُسمّىٰ ظرف مكان. وإن وُجد شيء منها منصوباً، كان انتصابه انتصاب المفعول به، لا انتصاب الظّرفيّة؛ مثل قولك: عمرتُ الدَّار، وهدمتُ الحائطَ.

وأمّا **المبهمة**: فهو ما لا حدّ له يحصره؛ كأسماء الجهات السّتّ؛ الّتي هي: «فوق وتحت وقدّام وخلف ويمين وشمال»، وما جرىٰ مجراها؛ مثل: «يَمنةً ويَسرةً وقُبالةَ وتُجاه، ودون، وعند، ونحو، وشطر، وشرقيّ البلدة، وغربيّ النّاحية، وفرسخ، ومرحلة، وبريد، وبِدَلَك، وقِبَلَكَ، وحذاك، و«ثَمّ» وإن كانت مبنيّة على الفتح؛ فهذه الأَسماء إذا وردت متضمّنة معنىٰ «في» ولم ينطق بها، نصبت نصب ظروف المكان؛ كقولك: جلست خلفك، وقعدت دونك، وسرت أمامك، وداري غربيّ دارك، ووجهي تلقاء وجهك، وسرت يمنة الأمير، وتوجّهت نحو المسجد، ولي قبلك حقّ؛ وإن لم تتضمّن هذه الأسماء معنىٰ «في» لم تكن ظروفاً، وجرت بوجوه الإعراب؛ كقولك: مرحلة زيد صعبة، وغربيّ بغداد فسيح، ويجوز تقديم الظّرفين جميعاً على الفعل؛ فتقول: أمامك سرت، وخلفك جلست. وقد يُحذفُ ظرفُ المكان، وتُقامُ صفتُهُ مُقامَه؛ كما قال سبحانه: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٤٢]؛ أي: والرّكب مكاناً أسفل منكم. وقد نُصِبَت عدَّة مصادر نصب ظروف المكان؛ كقولهم في المرتفع: زيد منّي مناطَ الثُّريّا، وفي الأنيس المقرّب: زيد منّي مقعدَ القابلة، وفي المبعد المهان: زيد منّي مزجرَ الكلب. فَتُنْصَب هذه المصادر انتصابَ ظروف المكان؛ وتقدير الكلام: زيد منّي مكان مناط الثُّريّا، ومكان مقعد القابلة، ومكان مزجر الكلب.

١٧٠ ـ وقَدْ أكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ... وَإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعِنْدَهُ

اعلم أنَّ في الأسماء إذا مَا أضيف إلىٰ شيءٍ، صار من جنسه، والتحق بنوعه؛ فمن ذلك: «قبل، وبعد» إن أضيفا إلىٰ ظرف زمان، صارا من جنسه، وانتصبا نصبَ ظرف الزَّمان، وإن أُضيفا إلىٰ ظرف مكان؛ صارا من جنسه، وانتصبا انتصاب ظرف المكان؛ وكذلك أسماء العدد، وكلّ، وبعض، ونصف،

وثلث، وما أشبه ذلك من الأجزاء، وكذلك لفظة: «بين». فإذا قلت: أخرج قبلَ يوم السّبت، وأقدم بعدَ أسبوعٍ، وصمتُ خمسةَ أيّام، وأقمتُ عندَهُ كلَّ النّهار، وسامرتُهُ بعضَ اللّيل، ورحتُ بينَ جُمادىٰ وشعبان، انتصب «قبل وبعد وكلّ وبعض وبين» انتصاب ظرف الزّمان؛ لإضافتها إليه، وحصولها كالجزء منه. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]؛ وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥]. وإذا قلت: داري قبل المسجد، وبعدَ الحمّام، وسرتُ بعضَ فرسخ، فقطعتُ عشرينَ مرحلةً، وصلّيتُ بينَ الساريتين؛ انتصب «قبل وبعد وعشرين وبعض وبين» انتصاب ظرف المكان.

١٧١ ـ وعِنْدَ فِيها النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ لَكِنَّها بِـ«مِنْ» فَقَطْ تُجَرُّ

قد ذكرنا أنّ «عند» ظرف مكان، إلاّ أنّها خاصّة، لا يدخلها الرّفع بحالٍ؛ وأمّا الجرّ، فلا يجرّها من حروف الجرّ سوىٰ «مِن» وحدها؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٨٢]، فأمّا قول العامّة: ذهبت إلىٰ عندِه؛ فهو من لحنهم الفاحش، والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم، فاعلم ذلك وقس عليه.

١٧٢ ـ وَأَيْنَمَا صَادَفْتَ «في» لاَ تُضْمَرُ فَارْفَعْ وَقُلْ يَومُ الخَمِيسِ نَيِّرُ

قد مضىٰ شرح هذا فيما تقدّم، وبيّنّا أنّه لا ينتصب من الظّرفين إلاّ ما كانت «في» مقدّرةً معه؛ وإن لم يلفظ بها. واعلم أنّ النّاصب للظّرف، هو الفعل الموجود معه. فإن وجدته منصوباً في كلام ـ لا فعل فيه ـ كقولك: الرّحيل اليومَ، وزيد خلفَكَ، ففي الكلام فعل محذوف هو النّاصب للظّرف؛ وتقديره: المسيرُ استقرَّ اليومَ، وزيدٌ استقرَّ خلفَك؛ وعند بعضهم: أنّ المحذوف هو اسم الفاعل؛ وتقدير الكلام: المسير مستقرّ اليوم، وزيد مستقرّ خلفك.

باب الاستثناء

١٧٣ ـ وكلُّ ما استَثْنَيتَهُ مِنْ مُوجَبِ تَمَّ الكَلامُ عِنْدَهُ فَلْيُنْصَبِ

١٧٤ ـ تَقُولُ: جَاءَ القَومُ إلاَّ سَعْدَا وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إلاَّ دَعْدَا

معنى الاستثناء: إخراج الشّيء ممّا دخل فيه غيره، أو إدخاله فيما خرج منه

غيره. فالاسم المستثنىٰ ـ أبداً ـ ضدّ المستثنىٰ منه. وللاستثناء عدَّة أَدوات، إلاّ أنّ حرفه المستولي عليه «إلاّ». ولا يخلو حال الكلام قبل أَن ينطق المتكلّم بـ«إلاّ» من قسمين؛ **أحدهما**: أَن يكون منقطعاً، **والثّاني**: أن يكون تامّاً. فإن كان مُنْقَطعاً مرتبطاً بما بعد «إلاّ» لم تعمل «إلاَّ» شيئاً من الإعراب؛ بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تذكر. وذلك؛ كقولك: ما قام إلاَّ زيدٌ، وما ضربت إلاَّ زيداً، وما مررت إلاّ بزيدٍ. فـ«إلاّ» هٰهنا أفادت إثبات القيام لزيد وإيقاع الضَّرب به، وحصول المرور به، من غير أَن أحدثت إعراباً؛ ومن هذا القبيل، قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الشعراء: ٩٩]، فكان قولك: ما قام إلاّ زيد بمنزلة قولك: قام زيد، إلاّ أنّ بينهما فرقاً لطيفاً، وهو أنّك إذا قلت: قام زيد فقد أثبتَّ له القيام وأبهمت ذكر غيره، وإذا قلت: ما قام إلاّ زيد، فقد أثبتّ له القيام، ونفيته عن غيره، ويُسمَّىٰ هذا القسم الفعل المفرّغ لما بعد إلاّ. وأمّا إذا كان ما قبل «إلاّ» كلاماً تامّاً، فلا يخلو من قسمين؛ **أحدهما**: أن يكون موجباً، **والثّاني**: بأن يكون غير موجب، وسيأتي شرحه. فإن كان موجباً؛ كقولك: جاء القوم إلاّ سعداً، نصبت ما بعد «إلاَّ»، وكان النّاصب له الفعل الّذي هو جاء. لكنّ نصبه بوساطة «إلاَّ» كما ينصب الفعل المفعول معه بوساطة «الواو». وعندَ بعضهم؛ أَنَّ «إلاَّ» هي النّاصبة، وأنَّ تقدير الكلام: جاء القوم، أَستثني زيداً؛ أو لا أعني زيداً، والأوّل أصحّ. والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم.

١٧٥ ـ وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَىٰ الإِيجَابِ ... فَأَوْلِهِ الإِبْدَالَ فِي الإِعْرَابِ
١٧٦ ـ تَقُولُ مَا الفَخْرُ إِلاَّ الكَرَمُ ... وَهَلْ مَحَلُّ الأَمْنِ إِلاَّ الحَرَمُ

إذا أتى الاستثناء من غير موجب، وهو أن يكون الكلام نفياً أو استفهاماً أو نهياً فالأجود أن تُعْرِبَ ما بعد «إلاّ» بإعراب ما قبلها على سبيل البدل، تقول: ما قام أحد إلا زيد، وما ضربت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، فتعرب «زيداً» في المواطن الثّلاثة بإعراب «أحد» على سبيل البدل. ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل، فتقول: ما قام أحدٌ إلاّ زيداً، وما ضربت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً، وعلى اللُّغتين قُرىء قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، برفع قليل ونصبه؛ وإن كان أكثر القرّاء على رفعه، والله أعلم.

١٧٧ ـ وإن تقل لا رَبَّ إلاّ اللّهُ فارفَعْهُ وَارْفَعْ مَا جرىٰ مَجْرَاهُ

هذه المسألة، من قبيل الاستثناء الوارد بعد النّفي، إلاّ أنَّ أداة النَّفي فيها «لا» الَّتي إذا نفت الجنس، بُنِيَ معها على الفتح؛ كقولك: لا رجلَ في الدَّار، أي: لا أحد من جنس الرّجال، لا أنّك تريد واحداً من الرّجال، و«لا» مع الاسم بعدها في موضع المبتدأ المرفوع، فلهذا رفع اسم الله ـ تعالى ـ الواقع بعد «إلاّ» على سبيل البدل من المبتدأ المرفوع، وقد يجوز نصبه على أصل الاستثناء؛ ومثله: لا إله إلاّ الله، ولا جواد إلاّ حاتم، ولا قوت إلاّ الحنطة، ونظائر ذلك. فقس عليه.

١٧٨ ـ وَانْصِبْ إذَا مَا قُدِّمَ المُسْتَثْنَىٰ تَقُولُ هَلْ إلاّ العِرَاقَ مَغْنَىٰ

إذا قدَّمت الاسم المستثنى على المستثنى منه، نصبته في الإثبات والنَّفي جميعاً؛ كقولك: خرج إلاّ زيداً أصحابُكَ، وقدم إلاّ بكراً إخوتُك، وما لي إلاّ إيّاك صديق؛ كما قال الكُمَيت: [الطَّويل]

وَمَا لِيَ إلاّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إلاّ مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ[(١)]

١٧٩ ـ وَإنْ تَكُنْ مُسْتَثْنِياً بِمَا عَدَا أَوْ مَا خَلا أَوْ لَيسَ فَانْصِبْ أَبَدَا

١٨٠ ـ تَقُولُ جَاؤُوا مَا عَدَا مُحَمَّدَا وَمَا خَلاَ عَمْراً وَلَيسَ أَحْمَدَا

قد ذكرنا أنَّ للاستثناء عدَّة أدوات، وأنَّ حرفه المستولي عليه هو «إلاّ»، وشرحنا حكم عملها في موطنها، وبقي الكلام في غيرها من أدوات الاستثناء؛ فمن ذلك «عدا» التي يُستَثنىٰ بها، إذا كانت بمعنى جاوز؛ كقولك: جاء القوم عدا زيداً، فتنصب زيداً؛ وتقديره: جاوز بعضهم زيداً. وقد تنصب أيضاً مع دخول «ما» المصدريَّة عليها؛ كقولك: جاء القوم ما عدا زيداً. ومن أدوات الاستثناء أيضاً «ما خلا» فتنصب ما بعدها لا غير؛ كما قال لبيد: [الطَّويل]

أَلاَ كُلُّ شَيءٍ مَا خَلاَ اللّهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ[(٢)]

فإن حذفت منها «ما» المصدريّة، فالاختيار أن يُجرَّ بها الاسمُ المستثنىٰ؛ كما

(١) للكميت في شرح هاشميات الكميت ص٥٠، والإنصاف ٢٧٥، وتخليص الشواهد ٨٢، والدرر ٣: ١٦١، وشرح أبيات سيبويه ٢: ١٣٥، وشرح التصريح ١: ٣٥٥، وشرح قطر الندى ٢٤٦.

(٢) للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢٥٦، والدرر ١: ٧١، وديوان المعاني ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢: ٢٥٥، وشرح الأشموني ١: ١١، وشرح التصريح ١: ٢٩، وشرح المفصل ٢: ٧٨.

يُجرُّ بـ«حاشا»، وقد جَوَّزوا النَّصب بهما، فقيل: جاء القوم خلا زيداً، وحاشا عمراً، وإن كان النَّصب بـ«خلا» أكثر، والجرُّ بـ«حاشا» أشهر.

وأما «ليس» فتنصب المستثنى انتصاب خبر «ليس»، فإذا قلت جاء القوم ليس زيداً، نصبت زيداً انتصاب خبرها، وجعلت اسماً مضمراً فيها، وكان تحقيق الكلام، ليس بعضهم زيداً.

١٨١ ـ وَغَيرُ إنْ جِئتَ بِهَا مُستَثْنِيَهْ جُرَّتْ عَلَىٰ الإِضَافَةِ المُسْتَوْلِيَهْ

١٨٢ ـ وَرَاؤُهَا يُحْكَمُ فِي إعْرَابِهَا مِثْلُ اسْمِ إلاَّ حِينَ يُسْتَثْنَى بِهَا

اعلم أنَّ «غير» من الأسماء الملازمة للإضافة، وتأتي على ثلاثة معان:

أحدها: أن تأتي وصفاً للنَّكرة، فتعرب إعراب ما قبلها؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [الطور: ٤٣].

والثَّاني: أن تأتي بدلاً، فتعرب إعراب ما قبلها، وعلى هذا حُمِّلَت في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]. إنَّهَا انجرَّت على البدل من الَّذين، لا علَى الصِّفة؛ لأنَّ الَّذين معرفة و«غير» لا تتعرّف بالإضافة؛ والمعرفة لا توصف بنكرة. وقد يقع البدل من المعرفة والنَّكرة.

والثَّالث: أن تأتي استثناء فتجرَّ الاسمِ الواقع بعدها بالإضافة على كلّ حال، وتعرب هي كإعراب الاسم الواقع بعد «إلاّ» فتقول: جاء القوم غير زيد، فتنصب «غير» على الاستثناء، كما تنصب زيداً، لو قلت: جاء القوم إلاَّ زيْداً. وتقول: ما جاءني أحد غير زيد فترفع «غير» على البدل ولك نصبه على أصل الاستثناء؛ كما تقول: ما جاءني أحد إلاَّ زيد، وإلاَّ زيداً؛ وتقول: ما مررت بأحدٍ غير زيدٍ، فتجرَّ «غير» على البدل كما تجرّ «زيداً» في قولك: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ، ولك نصب «غير» ـ هٰهنا ـ على أصل الاستثناء، كما تنصب زيداً وتقول: ما جاءني غيرَ زيدٍ أحدٌ؛ فتنصب «غيرَ» على الاستثناء المقدَّم، كما تنصب زيداً لو قلت: ما جاءني إلاَّ زيداً أَحَدٌ، وعلى ذٰلك فقس. والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم.

باب «لا» النافية

١٨٣ ـ وانْصِبْ بِـ«لاَ» فِي النَّفي كُلَّ نَكِرَهْ كَقَوْلِهِمْ: لاَ شَكَّ فِيمَا ذَكَرَهْ

اعلم أنَّ «لا» تأتي في الكلام على ثلاثة معانٍ: تكون ناهيةً، وزائدةً، ونافيةً.

فإذا جاءت ناهيةً، اختصَّت بالدُّخول على الفعل المضارع، وجزمته؛ كقوله تعالى:

﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]. وقد تقع بمعنى الدُّعاء؛ كقولهم: لا يَفْضُضِ اللّهُ فاكَ، ولا يَشلُلْ عَشِيرَتَكَ، وإذا جاءت زائدة، فقد تأتي تارة لتأكيد النَّفي؛ كقولك: ما زيد قائماً، ولا عمرو قاعداً؛ وقد تأتي للفصاحة والتوسُّع في الكلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صَ: ٧٥]، وأمَّا ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]، فـ«لا» ـ هٰهنا ـ زائدة بدليل قوله تعالى في السُّورة الأخرى.

وإذا جاءت للنَّفي، فقد تأتي **نافيةً عاطفة**؛ كقولك: جاءني زيد لا عمرو، فإن قلت: ما جاءني زيد ولا عمرو؛ فالواو ـ هٰهنا ـ هي العاطفة، و«لا» زائدة لتأكيد النَّفي، وقد تأتي **معترضة** بين العامل والمعمول؛ كقولك: ضربتُهُ بلا ذنب، وبين المبتدأ والخبر؛ كقولك: زيد لا صديقٌ ولا عدوٌّ، وبين الحال وصاحب الحال؛ كقولك: قدم الأمير لا ضاحكاً ولا عابساً. وقد تأتي **نافيةً** مبتدأةً؛ فتقسم ستة أقسام:

أحدها: أن تدخل على الفعل الماضي، ولا تغيِّره عن وضعه، وأصليَّة فتحه؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ۝٣١﴾ [القيامة: ٣١]، إلاَّ أنَّها تحوِّله إلى معنىٰ المستقبل؛ إذ تقدير الكلام: فلم يَصَّدَّق ولم يُصَلِّ.

الثَّاني: أن تدخل على الفعل المضارع؛ فلا تحدث عملاً فيه، بل يرفع على حكم وضعه؛ كما قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

الثَّالث: أن تدخل على الاسم المعرفة المفرد، فلا تؤثر فيه؛ بل يكون مرفوعاً على الابتداء؛ كقولك: لا زيدٌ منطلق ولا عمرو.

الرَّابع: أن تدخل على الاسم المضاف فتنصبه؛ كقولك: لا صاحب مالٍ يسعف، ولا ذا حلم يوجد.

الخامس: أن تدخل على الاسم المطوّل فتنصبه وتنوّنه؛ كقولك: لا حسناً وجهُهُ بالبلد، ولا منفقاً مالَهُ في الخير يعرف.

السّادس: أن تدخل على الاسم النَّكرة المفرد، فتنصبه بغير تنوين؛ كقوله تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. وعند بعض النَّحويِّين، أنَّ فتحته فتحة بناء، لا فتحة نصب؛ وعند بعضهم أنَّه منصوب غير منوَّن، وعلى كلا القولين لا بُدَّ للاسم بعد «لا» من خبر. وقوله تعالى: ﴿فِي ٱلدِّينِ﴾ خبر لا إكراه. فمَن يقول: إنَّ

«لا» هي العاملة في الاسم الَّذي بعدها تشبيهاً بـ«ليس» واقتضى الاسم الخبر؛ ومَن يقول: إنَّ الاسم الَّذي بعدها مبنيٌّ معها على الفتح، ينزلها مع الاسم منزلة المبتدأ. وقد يحذف الخبر اتّساعاً في الكلام؛ كقولهم للخائف: لا بأس، وكذلك قول المتشهِّد: «لا إله إلاَّ الله»؛ إنَّ الخبر محذوف؛ وتقديره: لا إلَهَ لنا إلاَّ الله. وارتفع اسم الله تعالى كارتفاع الاسم المستثنى به بعد النَّفي المرفوع.

١٨٤ ـ وإِنْ بَدَا بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضْ فَارْفَعْ وَقُلْ لاَ لأَبِيكَ مُبْغِضُ

من شرط انتصاب الاسم النَّكرة الواقع بعد «لا» أن يكون ملاصقاً لها، وبهذا اسْتَدلَّ مَن قال: إنّه مبنيّ معها على الفتح، فمتى فصل بينهما فاصل، ارتفع على الابتداء؛ كما قال تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧].

وإذا وصفت الاسم النَّكرة المفرد؛ جاز في الصِّفة ثلاثة أوجه:

أحدها: نصبها وتنوينها.

والثَّاني: رفعها وتنوينها.

والثَّالث: نصبها من غير تنوين، تقول: لا رجلاً ظريفاً في الدّار، ولا رجلٌ ظريفٌ في الدّار، ولا رجلَ ظريفَ في الدّار، وإن عطفت على الاسم النَّكرة الملاصق لـ«لا» جاز نصب المعطوف ورفعه مع تنوينه في كلا الوجهين؛ كما قال الشَّاعر: [الطَّويل]

فَلاَ أَبَ وَابْناً مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدىٰ وَتَأَزَّرَا[1]

يُروى بنصب ابن ورفعه مع إدخال التَّنوين عليه.

١٨٥ ـ وارْفَعْ إِذَا كرَّرْتَ نَفْياً وَانْصِبِ أَوْ غَايِرِ الإِعْرَابَ فِيهِ تُصِبِ

١٨٦ ـ تَقُولُ لاَ بَيْعٌ وَلاَ خِلاَلُ فِيهِ وَلاَ عَيْبٌ وَلاَ إِخْلاَلُ

١٨٧ ـ وإِنْ تَشَأْ فَانْصِبْهُمَا جَمِيعَا وَلاَ تَخَفْ رَدّاً وَلاَ تَقْرِيعَا

إذا كرَّرت المنفيَّ بـ«لا»؛ كقولك لا حول ولا قوةً إلا بالله، جاز لك في إعرابه خمسة أوجه:

---

(١) لرجل من عبد مناة بن كنانة في تخليص الشواهد ٤١٣، وخزانة الأدب ٤:٦٧، وشرح التصريح ١:٢٤٣، والمقاصد النحوية ٢:٣٥٥، وله أو للفرزدق في الدرر ٦:١٧٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢:٢٢.

أحدها: أنْ تنصبهما جميعاً بلا تنوين؛ كما قرىء: ﴿لا بيعَ فيه ولاَ خِلاَلَ﴾ [إبراهيم: ٣١].

الثَّاني: أنْ تنصب الأوَّل بغير تنوين، وتنصب الثَّاني بتنوين؛ كما قال الشَّاعر: [السَّريع]

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَىٰ الرَّاقِعِ(١)

الثَّالث: أنْ تنصب الأوَّل بغير تنوين، وترفع الثَّاني بتنوينٍ؛ كما قال الشَّاعر: [الكامل]

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ(٢)

فأعربه الشَّاعر على هذا الوجه، وإنَّما لم ينوّن الأب؛ لأجل القافية.

والوجه الرَّابع: أنْ ترفعهما جميعاً بتنوين؛ كقول الشَّاعر: [البسيط]

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّىٰ قُلْتِ مُعْلِنَةً لاَ نَاقَةٌ لِيَ فِي هٰذَا وَلاَ جَمَلُ(٣)

والوجه الخامس: أنْ ترفع الأوَّل وتنوِّنه، وتنصب الثَّاني بغير تنوين؛ كما قال الشَّاعر في صفة الجنَّة وأهلها: [الوافر]

فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمُ مُقِيمُ(٤)

باب التَّعجُّب

١٨٨ ـ وتَنْصِبُ الأَسْمَاءَ فِي التَّعجُّبِ نَصْبَ المَفَاعِيلِ فَلاَ تَسْتَغْجِبِ

١٨٩ ـ تَقُولُ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً إِذ خَطَا وَمَا أَحَدَّ سَيْفَهُ حِينَ سَطَا

(١) لأنس بن العباس بن مرداس في تخليص الشواهد ٤٠٥، والدرر ٦: ١٧٥، وشرح التصريح ١: ٢٤١، وشرح شواهد المغني ٢: ٦٠١، والكتاب ٢: ٢٨٥.

(٢) لرجل من مذحج في الكتاب ٢: ٢٩٢، ولضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢: ٣٨، ولرجل من مذحج أو لهمام أخي جساس بن مرة في تخليص الشواهد ٤٠٥، ولابن أحمر في المؤتلف والمختلف ٣٨.

(٣) للراعي النميري في ديوانه ١٩٨، وتخليص الشواهد ٤٠٥، وشرح التصريح ١: ٢٤١، وشرح المفصل ٢: ١١١، والكتاب ٢: ٢٩٥، ومجالس ثعلب ٣٥، والمقاصد النحوية ٢: ٣٣٦.

(٤) بلا نسبة في اللسان (سهر)، وشذور الذهب ٨٨، وخزانة الأدب ٢: ٢٨٣، والأشموني ٢: ١١.

التَّعَجُّب: أحد معاني الكلام، وله لفظان:

أحدهما: ما أفعلهُ؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والثاني: أَفْعِل بهِ! كقوله تعالى: ﴿أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡ﴾ [الكهف: ٢٦]. فإذا قلت: ما أحسن زيداً! و«ما» هٰهنا: اسم بمعنى شيء. و«أَحْسَنَ» فعل ماضٍ، كان أصله حَسُنَ الذي هو فعل لازم غير متعدٍّ؛ فأدخلت عليه همزة النَّقل حتى صار متعدِّياً، ونصِب زيد نصب المفعول به، ولفظة «أحسن» في التَّعجُّب وما جرى مجراها، مما هو على وزن أفعل، يكون على صيغةٍ واحدةٍ في المذكر والمؤنث، والمثنىٰ والمجموع؛ تقول: ما أحسنَ زيداً! وما أحسنَ هنداً، وما أحسنَ الزّيدَينِ! وما أحسنَ الهندين، وما أحسنَ الزَّيدينَ! وما أحسنَ الهنداتِ! وكذلك، تقول: أَحْسِنْ بزيدٍ! وأَحْسِنْ بالزَّيدَينِ! وأَحْسِنْ بالزَّيدِينَ! وأَحْسِنْ بهندٍ! وأَحْسِنْ بِالهِنْدَينِ! وأَحْسِنْ بالهِنْدَاتِ. والله أعلم.

١٩٠ ـ وإِنْ تَـعَـجَّـبْـتَ مِـنَ الأَلْـوَانِ   أَو عَـاهَـةٍ تَـحْـدُثُ فِـي الأَبْـدَانِ

١٩١ ـ فَـابْـنِ لَـهُ فِـعْـلاً مِـنَ الـثُّـلاثِـي   ثُـمَّ ائْـتِ بِـالـلَّـوْنِ وَبِـالأَحْـدَاثِ

١٩٢ ـ تَقُولُ: مَا أَنْقَىٰ بَيَاضَ العَاجِ!   وَمَـا أَشَـدَّ ظُـلْـمَـةَ الـدَّيَـاجِـي!

قد ذكرنا أنَّ فعل التَّعجُّب لا يُبنىٰ إلاَّ من الفعل الثّلاثيّ؛ إمّا أن يكون على وزن «فَعُلَ»؛ مثل: حَسُن، وَظَرُف؛ أو على وزن «فَعِلْ» مثل: سَمِع وَعَلِمَ؛ أو على وزن «فَعَلَ»؛ مثل: ضرب وقتل. وأما الأفعال التي تزيد على ثلاثة أحرف مثل: دحرج وانطلق، فلا يصاغ منها فعل التّعجُّب؛ وكذٰلك لا يصاغ فعل التعجُّب من الألوان؛ كالبياض والسَّواد؛ لأن أصل بنائها، أن يكون على «أَفْعَل»؛ نحو: أبيض، وأصفر، وأسود. أو على «افعالّ»؛ نحو: احمارّ، واصفارّ. وحكم العيوب الظّاهرة في البدن؛ كحكمها إذا كثر أفعالها، وجاءت زائدت على الثُّلاثيّ؛ نحو: اعورَّ، واحولَّ، وكذٰلك، لم يجز أن يقال: ما أبيضَ الثوبَ! ولا أن يقال: ما أعور زيداً! فإن أردت التَّعجُّب من شيء من ذٰلك، بنيت فعل التَعجُّب من فعل ثلاثيّ، يطابق المعنىٰ الّذي تقصده من الكثرة، أو القلّة، أو الحسن، أو القبح، ثم أتيت بالاسم المُتَعجَّب منه، فتقول: ما أحسن انطلاقَ زيد!، وما أسرعَ استخراجَ بكرٍ! وما أنقى بياضَ العاج! وما أشدَّ سوادَ القارِ! وما أقبح حَوَل بِشرٍ! وما أوحشَ عَوَر خالدٍ!. و«أفعل» الذي للتّفضيل، يدخل حيث يدخل فعل التَّعجُّب، ويمتنع

حيث يمتنع، فتقول: زيد أحسنُ من عمرو، كما تقول: ما أحسنَ زيداً؛ ويمتنع أن تقول: عمرو أعور من زيد، كما يمتنع أن تقول: ما أعورَ عمراً، وهٰكذا، يمتنع أن تقول: هذا الثّوب أبيض من ثوب زيدٍ، كما لا يُقال: ما أبيضَ ثوبَ زيدٍ.

فإن أردت التفضيل بينهما؛ قلت: ثوب زيد أحسنُ سواداً من ثوب عمرو. وهذا الثّوب أنقىٰ بياضاً من بياض ثوبك؛ كما تقول: ما أوحش عورَ زيدٍ! وما أنقى بياض الثّوب، وقد يأتي في مسائل التَّعجُّب ما يصحّ إذا حُمِل على وجه، ويمتنع إذا حُمِل على وجه آخر؛ كقولك: ما أسودَ زيداً! وما أبيضَ الدَّجاجةَ!، وما أحمرَ الفرسَ!، وما أصفرَ العبدَ!، فتصحُّ هٰذه المسائل إذا أردت بها التَّعجُّبَ من سواد زيد، ومن كَثرة بيض الدَّجاجة، ومن حَمِرَ الفرس؛ والحمر: أن ينبشم من كثرة الأكل، وأردت بقولك: ما أصفرَ العبدَ: التَّعجُّب من صفيره. وتمتنع هذه المسائل؛ إذا أردت التَّعجُّب من الألوان التي هي: السَّواد، والصُّفرة، والحُمْرَة، فإن أردت التَّعجُّب ممَّا مضى؛ من حسن زيد، أدخلت «كان» على فعل التَّعجُّب؛ فقلت: ما كانَ أحسنَ زيداً! فإن أخَّرت لفظة «كان» عن فعل التَّعجُّب، وجب أن تلفظ بـ«ما» قبلها؛ فتقول: ما أحسنَ ما كانَ زيداً!، وإن أردت الاستفهام عن حسن زيدٍ: قلت: ما أحسنُ زيدٍ، فتضم النُّون من «أحسنُ» وتجرُّ «زيداً» بالإضافة، ويكون «ما» ههنا اسم استفهام؛ وتقدير الكلام: أيّ شيء من زيد أحسن؟. أَخُلُقُهُ أم خَلْقهُ، أم لفظه، أم ثوبه؟ ويَطَّرِد ذٰلك في جميع ألفاظ «أفعل» إلاَّ في قولك: ما أعلم زيداً؛ فإنَّه يمتنعُ الاستفهام فيه؛ لأنَّ العلم لا يتجزأ؛ فلا يكون بعض زيد أعلم من بعض، كما يتجزَّأ الحسن فيكون بعضه أحسن من بعض.

فإن رددت الفعل إلى نفسك، قلت في الاستفهام: ما أحسنُنِي؟ وفي التَّعجُّب: ما أحسنَنِي!. وعلى هذا فقس.

باب الإغراء

١٩٣ ـ والنَّصْبُ فِي الإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ وَهُوَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقِسْ

١٩٤ ـ تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلاًّ بَرَّا دونَكَ بِشْراً وَعَلَيْكَ عَمْرَا

الإغراء: التَّحضيض علىٰ الفعل الَّذي يُخْشىٰ فواته؛ وألفاظه: «عَلَيْكَ،

وَدونَكَ، وَعِنْدَكَ»، فإذا قلت: عليك زيداً، نصبته على الإغراء؛ ومعناه: خذ زيداً، فقد علاك. وإذا قلت: عندك عمراً؛ فالمعنىٰ: خذه من حضرتك. وإذا قلت: دونكَ بِشراً؛ فمعناه: خذه من قربك، وفي القرآن قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]. ولا يجوز تقديم المنصوب بالإغراء على لفظه. فأمَّا قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ فإنّه ممَّا انتصب على المصدر الَّذي حذِف فعله؛ ومثله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]. والغالب أن تُسْتَعملَ هذه الألفاظُ الثّلاثةُ في ضمير المخاطب؛ غير أنَّ «على» تختصُّ بشيئين:

أحدهما: إدخالها على ضمير الغائب.

والثّاني: إلحاق الباء منصوبها؛ كما جاء في الخبر «مَن استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومَن لم يستطع فعليه بالصَّوم فإنَّه له وجاء»[1].

باب التَّحذير

١٩٥ ـ وتَنْصِبُ الاسْمَ الَّذي تُكَرِّرُهْ ... عَنْ عِوَضِ الْفِعْلِ الَّذِي لا تُظْهِرُهْ

١٩٦ ـ مِثْلُ مَقالِ الخاطِبِ الأَوَّاهِ ... اللّهَ اللّهَ عِبادَ اللّهِ

اعلم أنَّ الفعل، قد يعمل محذوفاً، إذا دلَّت الحال عليه؛ مثل: أن يسمع تكبيراً عشية استهلال الهلال، فيوقل: «الهلالَ واللّهِ» يريد شاهدوا الهلال، أو يرى إنسانٌ قد دخل أَجَمَةً، فيقول له: الأسدَ؛ أي: احذر الأسدَ، أو تصادفه واقفاً في الطَّريق، فتقول له: الطريقَ؛ أي: خلِّ الطريقَ. ويجوز إظهار الفعل النَّاصب في هذه المواطن، فإن كرَّرتَ الاسم، قام تكريره مُقامَ إظهار الفعل، ولم يجز إظهاره؛ كقولك: الطَّريقَ الطَّريقَ، الأسدَ الأسدَ، وكقولك للمحثوث على السير: السُّرعةَ السُّرعةَ، والنَّجاءَ النَّجاءَ؛ ومن ذلك، قول الخطيب في خطبته: «اللّهَ اللّهَ عباد اللّهِ». وكان الأصل: اتَّقوا اللّهَ، فأقام التكرار مُقام إظهار الفعل المحذوف. ومِمَّا ينتصب على إضمار الفعل قولهم: إيَّاك والكذبَ والغيبةَ؛ فتنصب ما بعد إيَّاكَ بفعل مُضْمَر، تقديره: اتَّقِ الكذبَ، واحذرِ الغيبةَ، ولا يجوز إظهار هذا الفعل.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٤: ١١٩، ومسلم في صحيحه ٢: ١٠١٨.

ومن المنصوب بإضمار الفعل قولهم: هنيئاً مريئاً، وغفرانَك اللَّهُمَّ، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]؛ أي: إمَّا يمنُّون مَنّاً، وإما يفادون فِداءً.

باب إنَّ وأخواتها

١٩٧ ـ وَسِتَّةٌ تَنْتَصِبُ الأَسْمَاءُ ... بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الأَنْبَاءُ
١٩٨ ـ وَهْيَ إِذَا رَوَيْتَ أَوْ أَمْلَيْتَا ... إِنَّ وَأَنَّ يَا فَتَىٰ وَلَيْتَا
١٩٩ ـ ثُمَّ كَأَنَّ ثُمَّ لٰكِنَّ وَعَلّ ... وَاللُّغَةُ المَشْهُورَةُ الفُصْحَىٰ لَعَلّ

قد ذكرنا في شرح باب المبتدأ أنَّ في جملة أقسام ما يدخل عليه قسماً ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر؛ وهي: «إنَّ» بكسر الهمزة وتشديد النُّون، و«أنَّ» المفتوحة الثَّقيلة: ومعناهما: التّوكيد، و«كأنَّ» ومعناها: التّشبيه، و«لٰكنَّ» ومعناها: الاستدراك، و«ليت» ومعناها: التَّمنّي، و«لعلَّ» ومعناها: التوقع لمرجوّ أو لخوف؛ وهذه الأحرف الستة لمَّا أشبهت الأفعال الماضية، في البناء على الفتح، وفي اتصال ضمير المتكلّم بها، بنون وبياء، كما يتصل بالفعل؛ أُجريَت مُجرى الفعل المتعدِّي الَّذي يرفع وينصب بفعليَّته إلاّ أنَّها تجري مجرَىٰ الفعل الّذي تقدَّم مفعوله، وتأخَّر فاعله، وقد تقع «أنَّ» المفوحة الثَّقيلة مع ما بعدها مصدراً، ألا ترى أنَّك إذا قلت: بلغني أنَّك خارج، كان بمثابة بلغني خروجكَ. والأصل في «لَعَلَّ» عَلَّ؛ فزيدت اللاَّم الأولىٰ، حتى صار الفرع مع الزّيادة أكثر استعمالاً من الأصل. وكلّ ما يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ، يجوز أن يكون خبراً لـ«إنَّ» وأخواتها، وإذا وقع ظرفاً، كان منصوباً؛ كقولك: إنَّ زيداً خلفك، وإنَّ الرَّحيلَ غداً.

٢٠٠ ـ وإنَّ بالكَسْرَةِ أُمُّ الأَحْرُفِ ... تأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَبَعْدَ الْحَلِفِ
٢٠١ ـ وَاللاَّمُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولاَتِهَا ... لِيَسْتَبِينَ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا
٢٠٢ ـ مِثَالُهُ: إِنَّ الأَمِيرَ عَادِلُ ... وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ زَيْداً رَاحِلُ
٢٠٣ ـ وَقِيلَ: إِنَّ خَالِداً لَقَادِمُ ... وَإِنَّ هِنْداً لأَبُوهَا عَالِمُ

اعلم أَنَّ لكلِّ نوع من أنواع العوامل عاملاً يختصّ بخصائص دون نظائره، ويُسمَّى «أمّ الباب». وأم هذه الحروف السُّتة «إنَّ» بكسر الهمزة، وهي تأتي في خمسة مواطن:

أحدها: في الابتداء؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

والثاني: بعد القول؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيۡكُمۡ﴾ [المائدة: ١١٥].

والثالث: بعد القسم؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢﴾ [العصر: ١ ـ ٢].

والرّابع: أن تأتي صلة؛ كما قال تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾ [القصص: ٧٦].

والخامس: أن يكون في خبرها اللاّم المفتوحة، وهذه اللاّم تختصّ بالدّخول على معمولي «إنَّ» وهي لام التأكيد؛ ولهذا لم يجز أن تتعقَّب «إنَّ» ولزم الفصل بينهما، لئلاّ يتوالىٰ حرفان مؤكّدان، فإذا أدخلوا «إنَّ» على المبتدأ، أُدخِلَتْ اللام على الخبر؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [الرعد: ٦]. وإن أُخِّر الاسم، وحلّ في محلّ الخبر، وفصل بينه وبين «إنَّ» الجارُّ والمجرور، أو الظّرفُ؛ أُدخلت اللاّم على الاسم؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةً﴾ [آل عمران: ٤٩]. وإن فُصِل بين اسم «إنَّ» والخبر بجارٍّ ومجرور، أو بظرف؛ جاز إدخال اللاّم على الفاصل، وعلى الخبر؛ فتقول: إنّ زيداً لَبِكَ لواثق، ويجوز إنَّ زيداً بك لواثق، ويجوز إن زيداً لبك واثقٌ. فإن تأخَّر الجارُّ والمجرور عن الخبر؛ استأثر الخبر باللاّم، ولم يجز إدخاله على الجار والمجرور، فتقول: إن زيداً لواثق بك، ولا يجوز أن تقول: إن زيداً واثق لبك، ولا إنّ زيداً لواثق لبك.

٢٠٤ ـ ولاَ تُقَدِّمْ خَبَرَ الْحُرُوفِ ... إلاَّ مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ

٢٠٥ ـ كَقَوْلِهِمْ إنَّ لِزَيْدٍ مَالا ... وَإِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جِمَالا

اعلم أنّه، لا يجوز تقديم اسم «إنَّ» وأخواتها عليها، ولا تقديم خبرها على اسمها، إلاّ أن يكون الخبر ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبٗا شَيۡخٗا كَبِيرٗا﴾ [يوسف: ٧٨] و﴿إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا وَجَحِيمٗا ۝١٢﴾ [المزمل: ١٢]؛ لأنّ الظَّرف والجارَّ والمجرور، قد اتُّسِعَ فيهما حتى فُصِل بهما بين فعل التَّعجُّب ومنصوبه، فقالوا: ما أحسنَ اليومَ زيداً! وما أحسنَ في الدَّار عمراً!

٢٠٦ ـ وَإِنْ تَزِدْ «مَا» بَعْدَ هذِي الأَحْرُفِ ... فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أُجِيزَا فَاعْرِفِ

٢٠٧ ـ وَالنَّصْبُ في لَيتَ وَعَلَّ أَظْهَرُ ... وَفي كَأَنَّ فَاسْتَمِعْ مَا يُؤْثَرُ

إذا دخلت «ما» على «إنَّ» وأخواتها؛ جاز لك أن تجعلها زائدة، فلا يتغيَّرُ الحكم بعدها عمّا كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر؛ وجاز أن تجعلها كافَّة، فتصير الأحرف السَّتَّة بمنزلة «هل» الَّتي لا تغيّر المبتدأ، أو الخبر. إلاَّ أنَّ الاختيار أن تنصب في «كأنّما، وليتما، ولعلَّما»، وترفع في «إنّما وأنَّما ـ بكسر الهمزة وفتحها ـ وفي لٰكنَّما»؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧٠]، وإنَّما اختير الرَّفعُ في هٰذه الثَّلاثة؛ لأنَّ معنىٰ الابتداء لا يتغيَّر فيها، ويتغير في الثَّلاثة الأول، فيستحيل الكلام في «كأنّما» إلىٰ التّشبيه، وفي «ليتما» إلى تمنٍّ، وفي «لعلّما» إلى ترجٍّ، والفرق بين التّمنّي والتّرجّي؛ أنّ التّمنّي يكون فيما يقع، وفيما لا يقع؛ والتّرَجّي: لا يستعمل إلاّ فيما يقع؛ فلا يجوز أن يقال في: [الوافر]

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ[1]

لعلَّ الشباب يعود. والله أعلم.

باب كان وأخواتها

٢٠٨ ـ وعَكْسُ إنَّ يَا أُخَيَّ في العَمَلْ كَانَ وَمَا انْفَكَّ الْفَتَىٰ وَلَمْ يَزَلْ

٢٠٩ ـ وَهٰكَذا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَىٰ وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَىٰ

٢١٠ ـ وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحْ وَما فَتِىءَ فَافْقَهْ بَيَانِي المُتَّضِحْ

٢١١ ـ وَأُخْتُهَا مَا دَامَ فَاحْفَظْنَهَا وَاحْذَرْ هُدِيتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا

٢١٢ ـ تَقُولُ قد كَانَ الأَمِيرُ رَاكِبَا وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ غَائِبَا

٢١٣ ـ وَأَصْبَحَ البَرْدُ شَدِيداً فَاعْلَمِ وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِراً لَمْ يَنَمِ

اعلم أنَّ **كان وأخواتها**، وهي ثلاثة عشر فعلاً مذكورة في نظم الملحة، تدخل علىٰ المبتدأ وخبره، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويصير اسمها، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، ويصير خبرها؛ كقولك: كان زيدٌ راكباً، وصار الطّين خَزَفاً، وجميع هذه الأفعال تتصرَّف، ويعمل ما تصرَّف منها كعملها؛ كقولك: يكون، ويصير، ولن يزال، ولن يبرح، إلاّ «ليس» و«مَا دَامَ»؛ فإنّهما لا يتصرَّفان، ولا يكونان إلاَّ على لفظ الماضي.

---

(١) لأبي العتاهية في ديوانه ٣٢، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص١٤٨، ومغني اللبيب ٢: ٢٨٥.

وكلُّ ما جاز أن يقع خبراً للمبتدأ، وقع خبراً لـ«كان وأخواتها» إلاَّ أنَّه إن كان ظرفاً؛ كقولك: كان زيد خلفك، انتصب انتصاب الظَّرْف، لا أنَّهُ خبر كان، وإن اجتمع في هذا الباب اسمان؛ **معرفة ونكرة**، جُعِلت المعرفة **اسم كان**، والنَّكرة **الخبر**، فتقول: كان زيدٌ واقفاً، ولا تقول: كان واقف زيداً، وإن اجتمع معك معرفتان؛ كنت مُخيَّراً في إقامة أيّهما شئت اسم كان، والأخرى الخبر، فلك أن تقول: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيداً، وكذلك الحكم إذا اجتمع معك معرفة و«أَنْ» القائمة مع ما يليها من الفعل مقام المصدر؛ مثل قوله تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧]؛ إذ تقدير الكلام: ليس البرَّ توليتُكم وجوهَكم؛ وعلى هذا قُرِئَ برفع البِرِّ، على أنّه اسمها، ونصبه على أن يكون خبرها.

٢١٤ ـ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الأَخْبَارَا ... مُقَدَّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا

٢١٥ ـ مِثَالُهُ قَدْ كَانَ سَمْحاً وَائِلُ ... وَوَاقِفاً بِالبَابِ أَضْحَىٰ السَّائِلُ

أمَّا تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها فجائز، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وأمَّا تقديم الخبر على كان وأخواتها؛ فإنَّه يجوز إلاَّ في الأفال الخمسة المصدَّرة بـ«ما» وهي: **«ما زال وما دام وما انفك وما فتىء وما برح»**، فيجوز أن تقول: قائماً كان زيدٌ، وصائماً أصبح عمرو، ولا يجوز أن تقول: قائماً ما برحَ زيدٌ، ومنع قوم من تقديم خبر ليس عليها، والأشهر جوازه.

٢١٦ ـ وإِنْ تَقُلْ يا قَوْمُ قَدْ كَانَ المَطَرْ ... فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَىٰ خَبَرْ

٢١٧ ـ وَهٰكَذا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثْ ... بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثْ

اعلم أَنَّ **«كانَ»** تأتي على أربعة معان:

أحدها: أن تكون ناقصةً؛ وهي الّتي تحتاج إلى خبر؛ كقولك: كان زيد قائماً، وتُسمّىٰ المفتقرة والزّمانيّة.

والثّاني: أن تكون تامَّةً، وهي الّتي تأتي بمعنىٰ: «حدث» أو «وجد»، ولا تحتاج إلى خبر؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]؛ أي: وإن وجد ذو عسرة.

والثّالث: أن تأتي بمعنى «صار»؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧﴾ [الواقعة: ٧].

والرّابع: أن تأتي زائدة؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩] فكان هٰهنا زائدة إذ تقدير الكلام: كيف نُكَلِّم مَن في المهد صبياً؛ وإلاّ فكلُّ إنسان كان في المهد صَبِيّاً. وانتصاب صبيٌ في الآية على الحال، لا أنّه خبر كان.

٢١٨ ـ وَالبَاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْسَ فِي الخَبَرْ كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ الْفَتَىٰ بِالمُحْتَقَرْ

اعلم أنَّ «ليس» فعل لا نظير له في الأفعال، إذ لا يوجد فعل ثلاثيٌّ ثانيه ياء سواها، وقد خُصَّت بأن تزاد الباء في خبرها؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ فالجارّ والمجرور خبر ليس؛ وهما في موضع نصب.

وقد تزاد هذه الباء ـ أيضاً ـ في خبر كان إذا دخل عليها «ما»؛ كقولك: ما كان زيد بخارج، وإذا عطفت على خبر «ليس» المجرور بالباء؛ جاز جرّ المعطوف تبعاً للّفظ؛ وجاز نصبه عطفاً على الموضع. فلك أن تقول: ليس زيد بكاتب ولا شاعر، فتجرّ شاعراً عطفاً على لفظ «كاتب» وتنصب شاعراً عطفاً على موضع «كاتب».

قال الرَّجز: [الوافر]

مُعَاوِيَ قَدْ مَلَكْتَ بِنَا فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا[1]

باب (ما) النَّافية الحجازيَّة المشبَّهة بليس

٢١٩ ـ وَمَا الَّتي تَنفي كَلَيسَ النَّاصِبَهْ فِي قَولِ سُكَّانِ الحِجازِ قَاطِبَهْ

٢٢٠ ـ فقَولُهُم: مَا عَامِرٌ مُوَافِقَا كَقَولِهم: لَيسَ سَعيدٌ صَادِقَا

اعلم أنّ «ما» تكون اسماً في خمسة مواضعَ:

أحدها: أن تأتي بمعنى الّذي؛ كقوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

(١) لعقبة أو لعقيبة الأسدي في الإنصاف ١:٣٣٢، وخزانة الأدب ٢:٢٦٠، وسرّ صناعة الإعراب ١:١٣١، وسمط اللآلي ١٤٨، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٠، والكتاب ١:٦٧.

والثّاني: أن تأتي استفهاماً؛ كقوله تعالى: ﴿مَّاذَا تَفْقِدُونَ﴾ [يوسف: ٧١]؛ أَيْ: أيّ شيء تفقدون.

والثّالث: أن تقع تعجُّباً؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والرّابع: أن تكون للشّرط والجزاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

والخامس: أن تكون نكرة موصوفة؛ كقولك: مررت بما معجب لك؛ أي: بشيء معجب لك.

وتكون حرفاً في أربعة مواضع:

أحدها: إذا جاءت نافية بمعنىٰ «ليس»؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

والثّاني: أن تكون زائدةً وتقع كثيراً بين الجارّ والمجرور؛ كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

والثّالث: أن تأتي كافّة، وهي الّتي تدخل على «رُبَّ» فتكفّها عن طلب الاسم، وتقع بعدها الأفعال؛ كما قال تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢] وتدخل على «إنّ» وأخواتها؛ فتكفّها عن نصب المبتدأ؛ كما قال تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠].

والرّابع: أن تكون مُسلّطة؛ وهي الّتي تدخل على «حيث» و«إذ» فيجازىٰ بهما لأجلها؛ ولولاها لم تكونا من أدوات الشّرط والجزاء. وقد اخْتُلِفَ في «ما» الّتي تكون مع الفعل الّذي بعدها بمعنى المصدر؛ كقولهم: أعجبني ما صنعت؛ فقيل فيها: هي اسم، وقيل حرف، وللعرب في «ما» النافية لغتان: **حجازيّة، وتميميّة**، فأمّا بنو تميم فإنّهم يجعلونها بمنزلة «**هل**» التي لا تغيّر إعراب المبتدأ والخبر، إذا دخلت عليه؛ فقالوا: ما زيدٌ قائمٌ؛ كما قالوا: هل زيدٌ قائمٌ. وأمّا أهل الحجاز، فأجروها مجرى «**ليس**» في شيئين، وأخرجوها عن حكمها، في ثلاثة أشياء. فأما الشيئان اللّذان أجروها فيهما مجرى «**ليس**»؛ فإنّهم نصبوا بها الخبر، وأدخلوا على خبرها الباء؛ كما جاء في القرآن المنَزّل على لغة أهل الحجاز: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾

[يوسف: ٣١]. و﴿مَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٣]. وأما الأشياء الثّلاثة الّتي أخرجوها فيها، عن حكم «ليس» فرفعوا فيها الخبر، فهي إذا تقدّم الخبر على الاسم؛ كقولك: ما قائمٌ زيدٌ، وإذا فصلت بـ«إلاّ» بين الاسم والخبر؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ۝٥٠﴾ [القمر: ٥٠]. وإذا وقعت «إنْ» المكسورة الهمزة المخفّفة النّون بعدها؛ كقول الشّاعر: [الوافر]

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلٰكِنْ ... مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[1]

باب النّداء

٢٢١ ـ ونَادِ مَنْ تَدْعُو بِيَاءٍ أَوْ بأَيَا ... أَو هَمْزَةٍ أَوْ أَيِ وَإِنْ شِئْتَ هَيَا

النّداء: أحد معاني الكلام؛ وهو يتألَّفُ من حرف واسم، وليس من أنواع الكلام، ما يتألّف من حرف واسم سواه. والعلّة فيه: أنَّ حَرف النِّداء، ناب عن الفعل، فتنزَّلَ منزلة الكلام المتألّف من اسم وفعل.

وحروف النّداء خمسة: «يا، وأيا، وهيا، والهمزة، وأي». و«**يا**» أمُّ الباب، واختصّت بأن نودي بها القريب والبعيد، واستُعمِلَت في الاستغاثة دون أخواتها، و«**أيا، وهيا**»؛ وُضِعتا لمناداة البعيد، و«**الهمزة**»؛ لمناداة القريب. و«**أي**»؛ لمناداة المتوسِّط. فاعلم ذلك.

٢٢٢ ـ وانْصِبْ وَنَوِّنْ إِنْ تُنَادِ النَّكِرَهْ ... كَقَوْلِهِمْ يَا نَهِماً دَعِ الشَّرَهْ

إذا ناديت الاسم النّكرة المبهم؛ وجب نصبه تشبيهاً لَه بالمفعول به، وذلك مثل أن ينادي الرّجل جماعة من الرّكبان، فيقول: يا راكباً قف لي، أو ملاّحاً من عدّة ملاّحين، فيقول: يا ملاّحاً احملني؛ وهو لا يريد راكباً بعينه ولا ملاّحاً دونَ

---

(١) لفروة بن مسيك في الأزهية ٥١، والجنى الداني ٣٢٧، وخزانة الأدب ٤:١١٢، والدرر ٢:١٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢:١٠٦، وشرح شواهد المغني ١:٨١، وللكميت في شرح المفصل ٨:١٢٩، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥:١٢٠، والكتاب ٣:١٥٣، ومغني اللبيب ١:٢٥.

غيره، فإن قصد ملاّحاً بعينه، دخل في حكم المعرفة، ووجب ضمُّ آخره في النّداء، فتقول: يا ملاّحُ احملني؛ كما قال الأعشىٰ: [البسيط]

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا وَيْلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يَا رَجُلُ[1]

لأنَّ هريرة أرادته بعينه حين نادته. وحكم الاسم المطوّل كاسم النّكرة المبهم، فتقول: يا حسناً وجهُهُ أَقْبِل، كما تقول: يا راكباً هَلُمَّ.

٢٢٣ ـ وإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُشْتَهِرَهْ فَلاَ تُنَوِّنْهُ وَضُمَّ آخِرَهْ

٢٢٤ ـ تَقُولُ: يَا سَعْدُ وَيَا سَعِيدُ وَمِثْلُهُ يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ

إذا ناديت **الاسم المفرد المعرفة**، بنيته على الضَّمِّ؛ لأنّه قام مقام الكنايات؛ لأنَّ قولك: يا زيد، بمنزلة قولك: أُناديك، أو: يا أنت؛ فلهٰذا، بني على الضَّمِّ، كما تُبنىٰ الكنايات، وهو على هذا التّحقيق، في موضع نصب، فإن وصفته بصفةٍ مضافة، نصبت الصِّفَة؛ كقولك: يا زيد ذا المال، وإن وصفته بصفةٍ مفردة، أو عطفت عليه باسم معرَّف بالألف واللاَّم؛ جاز لك في الصّفة، والعطف: الرّفع لاتّباع اللّفظ، والنّصب لاتّباع الموضع؛ وقد قُرِىءَ: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، برفع الطّير ونصبه، ولذلك يقال: يا زيدُ الظّريفُ، والظّريفَ، بالرّفع والنّصب. فأمّا المعرّف بالألف واللاّم، فلا ينادىٰ معه إلاّ اسم الله تعالى، و«الّذي والّتي»؛ لملازمة الألف واللاّم في هذه الأسماء، حتّى كأنّها من نفس الكلمة. ولك، إذا ناديت اسم الله ـ تعالى ـ وجهان؛ أن تقول: يا الله بوصل الهمزة، ويا ألله بقطع الهمزة، ثم إنّ العرب، استغنت في مناداة هذا الاسم؛ فحذفت منه حرف النّداء، وألحقت به الميم المشدّدة، فقالوا: اللّهمّ اغفر لي، ولا يجوز أن تقول: يا اللّهمَّ اغفر لي؛ لئلاً يجمع بين العِوض والمعوَّض منه، إلاّ أن يضطرّ شاعر إليه؛ كقول الرّاجز: [مشطور الرَّجز]

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا[2]

والأصل في ذلك، يا الله أَمّ؛ اقصد الرّحمة. فإن أردت مناداة المعرّف بالألف واللاّم ما عدا اسم الله تعالى والّذي والّتي؛ أوقعت حرف النّداء على «أَيُّهَا»

---

(١) للأعشى في ديوانه ١٠٧، وخزانة الأدب ٨: ٣٩٤، وشرح المفصل ١: ١٢٩، واللسان (ويل)، والمحتسب ٢: ٢١٣.

(٢) لأبي خراش الهذلي في الدرر ٣: ٤١، وشرح أشعار الهذليين ٣: ١٣٤٦، والمقاصد النحوية ٤: ٢١٦، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢: ٢٩٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٢، والإنصاف ٣٤١.

في المذكَّر، و«أيَّتُهَا» في المؤنَّث، ثم أتيت بالاسم المعرفة المقصود بالنّداء، ورفعته على أنّه صفة أيّ، وأيّة؛ كما قال تعالى: في المذكّر ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ۝٦﴾ [الانفطار: ٦]، وفي المؤنّث: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧﴾ [الفجر: ٢٧]، فحرف النّداء إذاً، داخل على «أيّ»؛ ولهذا ضمّ كما يُضمّ: يا زيدُ، لوقوعه موقعه، و«ها» الّتي تليه هي صلته، ومعناها: التّنبيه، فإن وصفت هذا الاسم، رفعته فقلت: يا أيُّها الرّجُلُ الظَّرِيفُ، وأيُّها الشَّيخُ أبو عليّ.

وأجاز بعضهم أن تنصب الصّفة المضافة؛ مثل: يا أيُّهَا الرَّجُلُ الحسنَ الوجْهِ.

٢٢٥ ـ وتَنْصِبُ المُضَافَ فِي النِّدَاءِ كَقَوْلِهِم: يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ

إذا ناديت المضاف إلىٰ ظاهرٍ، نصبته بغير تنوين؛ لأجل الإضافة؛ كقولهم: يا غلامَ زيد، ويا صاحبَ الدّار، وصِفَتُهُ ـ أيضاً ـ تكون منصوبةً تبعاً له، لأنّ لفظه وموضعه النّصب، فتقول: يا غلامَ زيدٍ الظَّريفَ، وَيَا صاحبَ الدّار العالمَ.

٢٢٦ ـ وجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الأَفْهَامِ قَوْلُكَ: يَا غُلَامَ يَا غُلَامِي
٢٢٧ ـ وَجَوَّزُوا فَتْحَةَ هٰذِي اليَاءِ وَالوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالهَاءِ
٢٢٨ ـ والهَاءُ في الوَقْفِ على غُلامِيَهْ كالهَاءِ في الوَقْفِ على سُلْطَانِيَهْ
٢٢٩ ـ وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غُلامَا كَمَا تَلَوا يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا

إذا ناديت مضافاً إلى نفسك؛ كقولك: يا غلامِ، جاز لك فيه أربعة أوجه:

أحدها؛ وهو أجودها: أن تحذف الياء، وتكتفي بالكسرة؛ كما قرىء: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

والوجه الثّاني: أن تثبت الياء ساكنةً؛ كما قرىء: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨].

والوجه الثّالث: أن تثبت الياء مفتوحة؛ كما قرىء: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [الزمر: ١٠].

والوجه الرّابع: أن تبدل من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفاً، فتقول: يا غلاما؛ كما قرىء: ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ في جَنْبِ اللهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، والأصل: يا حسرتي؛ وَمِثْلُهُ: ﴿يَا أَسَفَا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]؛ وعليه قول الشّاعر: [الكامل]

وحَدِيثُهَا كَالرَّعْدِ يَسْمَعُهُ رَاعِي سِنِينَ تَتَابَعَتْ جَدْبَا

أنَـخَـتْ بِـكَـلْـكَـلِـهَـا فَـمَـا تَـرَكَـتْ ... ضَـرْعـاً لِـمُـخْـتَـلِـبٍ وَلاَ أَبَـا
حَـشَّـتْ نَـبَـاتَ الأَرْضِ أَجْـمَـعَـهُ ... بِـضَـرِيـبِـهَـا، وَأَبَـادَتِ الْـعُـشْـبَـا
فَـأَصَـاخَ يَـرْجُـو أَنْ يَـكُـونَ حَـياً ... وَيَـقُـولُ مِـنْ فَـرَحٍ هَـيَـا رَبَّـا[1]

أراد: هيا ربِّي، فأبدل من الياء ألفاً؛ فإن وقفت على هذا الاسم المنادى المضاف إليك، فمَن قال يا غلام، بحذف الياء، سكَّن الميم عند الوقف. ومَن قال: يا غلامي، بتسكين الياء، سكّنها أيضاً. ومَن قال: يا غلاميَ، بفتح الياء، كان مُخيَّراً عند الوقف، بين أن يُسكِّن الياء، فيقول: يا غلامي؛ كما تقول: رأيت القاضي، فتسكِّن الياء، إذا وقفت، وتفتحها متى وصلت، وبين أن تزيد عليها هاء ساكنة، حفظاً لبيان فتحة الياء؛ فتقول: يا غُلاَمِيَهْ؛ وتُسمَّى هذه الهاء: **هاء البيان**؛ وهي الهاء الدَّاخلة في قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩﴾ [الحاقة: ٢٨ ـ ٢٩]، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠﴾ [القارعة: ١٠]. وَأمَّا مَن قال: يَا غُلاَمَا، فله أن يقف بالألف كالوصل، وله أن يزيد على الألف هَاءَ، فيقول: يَا غُلاَمَاه.

وإن ناديت ابن عمّ، أو ابن أمّ؛ جاز في كلٍّ منهما الأوجه الأربعة التي ذكرناها، وجاز فيهما وجه آخر خامس، وهو أن **تبنيهما على الفتح**، فتقول: يا بن عمَّ، ويا بن أمَّ؛ كما قُرِىء: ﴿يَا بْنَ أُمَّ لاَ تَأْخُذ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: ٩٤].

فإن ناديتَ مُضَافاً إلى اسم مضاف إليك، نصبت المضافَ، وأبقيت الياء، على حكمها؛ كقولك: يا غُلاَمَ أَخِي؛ نصبت الأول في النِّداء؛ لأنَّه مضاف، ولم يجز في ياء المتكلِّم إلاّ إثباتها ساكنةً، أو متحرّكةً؛ لأنَّ المضاف إليك غير منادى، فجرى قولك: يا غلام أخي مُجرى يا غلامي، في جواز إثبات الياء ساكنةً، أو متحرّكةً.

٢٣٠ ـ وحَـذْفُ «يـا» يَـجُـوزُ فِـي الـنِّـدَاءِ ... كَـقَـوْلِـهِـم: رَبِّ اسْـتَـجِـبْ دُعَـائِـي
٢٣١ ـ وَإِنْ تَـقُـلْ يَـا هَـذِهِ أو يَـا ذَا ... فَـحَـذْفُ (يَـا) مُـمْـتَـنِـعٌ يَـا هَـذَا

(١) بلا نسبة في أمالي القالي ١: ٨٤، والبيان والتبيين ١: ٢٨٣، والخصائص ١: ٢٩، وشرح شواهد المغني ٦٣، واللسان (هيا)، ومغني اللبيب ٢٠، وفي معجم شواهد النحو الشعرية (الرقم ٢٢٢) أنه ورد منسوباً للراعي في ألف باء للبلوي ٢: ٤٧٨، وليس في ديوانه.

اعلم أنّه يجوز حذف حرف النِّداء من كلِّ مُنَاداةٍ، إلاَّ من نوعين:

أحدهما: أسماء الإشارة؛ مثل: هذا، وذاك.

والثّاني: النّكرة المبهمة، لأنَّ هٰذين النّوعين، يقعان وصفاً لـ«أيّ» في نحو قولك: يا أيُّهذا، ويا أيُّها الرَّجل.

فأمّا ما سوى هٰذين النَّوعين، فيجوز حذف حرف النِّدَاء منه؛ كما قال تعالى في المعرفة المفرد: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]؛ أي: يا يوسف؛ وكما قال تعالى في المضاف: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا﴾ [الحشر: ١٠] أي: يا رَبّنا. فاعلم ذلك.

باب التّرخيم

٢٣٢ ـ وَإِنْ تَشَا التَّرْخِيمَ في حَالِ النِّدَا   فَاخْصُصْ بِهِ المَعْرِفَةَ المُنْفَرِدَا

التَّرخيمُ: حذفٌ يلحق آخر الاسم المفرد المَعرفة؛ فكأنّه ليّن الاسم ولهذا، وصف به الصّوت اللّين، فقيل: صوت رخيم، ولا يستعمل إلاّ في النّداء، إلاّ أن يضطرَّ شاعر إليه، كما قال الشّاعر امرؤ القيس: [الطّويل]

لَنِعْمَ الفَتَى تَعشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ   طَرِيفُ بنُ مَالٍ سَاعَةَ الْجُوعِ وَالخَصَرْ(١)

ثمَّ اعلم أنّه ليس كلُّ منادى يجوز ترخيمه، بل يختصّ التّرخيم بالاسم المنادى المعرفة الرّباعي، فصاعداً. فأمّا الاسم **النّكرة**، والاسم **المضاف**، والاسم **المطوّل** فلا يجوز ترخيمها بحال.

٢٣٣ ـ واحْذِفْ إِذَا رَخَّمْتَ آخِرَ اسْمِهِ   وَلاَ تُغَيِّرْ مَا بَقِي مِنْ رَسْمِهِ

٢٣٤ ـ تَقُولُ يَا طَلْحَ وَيَا عَامِ اسْمَعَا   كَمَا تَقُولُ فِي سُعَادٍ يَا سُعَا

٢٣٥ ـ وَقَدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ   فَقِيلَ: يَا عَامُ بِضَمِّ المِيمِ

---

(١) لامرىء القيس في ديوانه ١٤٢، وتذكرة النحاة ٤٢٠، والدرر ٣: ٤٨، وشرح أبيات سيبويه ١: ٤٥١، وشرح التصريح ٢: ١٩٠، والكتاب ٢: ٢٥٤، والمقاصد النحوية ٤: ٢٨٠.

للعرب في ترخيم الاسم مذهبان:

أحدهما - وهو الأظهر -: إبقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون، فتقول في ترخيم «حَارِث»: يا حارِ بكسر الراء، كما كانت مكسورة قبل التَّرخيم؛ وفي ترخيم «جَعفَر»: يا جعفَ بفتح الفاء؛ كما كانت مفتوحة قبل الترخيم.

والمذهب الثّاني: أن يجعلوا ما بقي من الاسم، كالاسم التَّامّ؛ فيبنوه على الضَّمّ؛ فيقولون في ترخيم «**حارث وجَعْفَر**»: يَا حَارُ، وَيَا جَعْفُ. وقد اتَّفق المذهبان في ترخيم بعض الأسماء؛ فمن ذلك أنّك إذا رخَّمت رجلاً اسمه «**بُلْبُل**» فإنَّك تضُمّ الباء على اللُّغتَيْن جميعاً؛ فمَن قال في «حَارِث»: يا حَارُ، ضَمَّ الباء من «**بُلبُل**» إقراراً لها على الضَّمَّة الأصلية، ومَن قال في «حارث»: يا حارِ؛ ضمَّ الباء من بُلبُل ضمَّة بناء، ومثله ترخيم سَعِيد، ولميس؛ تقول على كلا المذهبين: يَا سَعِي، ويَا لَمي. فمَن قال في «حَارِث»: يا حَارُ، أقرَّ الياء في «سعي» وفي «لمي» على سكونها الأصلي. ومَن قال في «حارث»: يا حَارِ؛ سكَّن الياء في «سعي» وفي «لمي»؛ لأنَّ الباقي من الاسم صار بمنزلة الاسم المنقوص الَّذي لا تُضَمُّ ياؤه بحال.

٢٣٦ - وأَلْـقِ حَـرْفَـيْـنِ بـلا غُـفُـولِ ... مِـنْ وَزْنِ فَـعْـلاَنَ وَمِـنْ مَـفْـعُـولِ

٢٣٧ - تَقُولُ فِي مَرْوَانَ يَا مَرْوَ اجْلِسِ ... وَمِـثْـلُـهُ يَـا مَـنْـصُ فَـافْـهَـمْ وَقِـسِ

إذا أردت ترخيم الاسم المعرفة الخماسيّ فصاعداً، وكان في آخره زائدان كالألف والنُّون اللَّذين للتّشبيه؛ نحو رجل اسمه: **بدران**، أو **مروان**، أو **عثمان**؛ أو كان في آخره الواو والنّون الّتي للجمع؛ نحو رجل اسمه: **مسلمون أو زيدون**، أو كان في آخره الألف والتّاء الّتي لجمع التَّأنيث، كمَن اسمه بركا**ت**؛ أو كان آخره ألف التأنيث؛ مثل: **حسناء، وأسماء**؛ فإنَّك تحذف الزَّائدين معاً. فتقول في ترخيم مَن اسمه «مَرْوَانُ، وَزَيدَانُ، وبَدْرَانُ»: يَا **مَرْوُ**، ويَا **زَيدُ**، ويَا **بَدْرُ**؛ وفي ترخيم مَن اسمه «مسلمون وزيدون»: يا **مُسْلِمُ**، ويَا **زَيدُ**، وفي ترخيم مَن اسمه «بَرَكَات، وسَعَادَات»: يا **بَرك**، ويا **سَعَادَ**؛ وفي ترخيم «أسماء، وحسناء»: يا **أَسْمَ**، ويا **حَسْنَ**.

وكذلك، إن كان الاسم خماسيّاً، وكان قبل آخره ألف؛ نحو: عمّار، وحمّاد أو واو قبلها ضمّة؛ نحو: منصور؛ أو ياء قبلها كسرة؛ نحو: قنديل؛ فإنّك

تحذف منه الحرف الأخير، وحرف الاعتلال الّذي قبله، فتقول في «عمّار، ومنصور، وقنديل»: يا عَمِّ، ويا مَنصُ، ويا قِنْدِ، فإن كان ما قبل الواو مفتوحاً، كرجل اسمه «سنّور»؛ لم تحذف الواو، وتقول في ترخيمه: يا سنَّو.

فأمّا الأسماء المركَّبة؛ فإنَّك تحذف منها الكلمة الأخيرة في التَّرخيم. فتقول في ترخيم «مَعْدِ يَكْرِبَ، وسِيبَوَيْه»: يا مَعْدِي، ويا سِيبَ وعلى هٰذا فقس. والله أعلم بالصَّواب.

٢٣٨ ـ ولاَ تُرَخِّمْ هِنْدَ فِي النِّدَاءِ ... وَلاَ ثُلاَثِيّاً خَلاَ مِنْ هَاءِ

٢٣٩ ـ وإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ هاءً فَقُلْ ... فِي «هِبَةٍ» يَا هِبَ مَنْ هَذَا الرَّجُلْ

قد ذكرنا في أوّل شرح هذا الباب أنّه لا يجوز ترخيم الاسم الثُّلاثيّ. والعلّة فيه أنّه لو رُخِّم؛ لبقي على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، وما يوجد منها على حرفين، فقد حُذف حرف من أصله. إلاّ أن يكون آخر الاسم الثّلاثي هاء التّأنيث؛ فيجوز ترخيمه. فتقول في ترخيم هِبَة وثِبَة: يا هِبَ، ويا ثِبَ؛ لأنَّ هذه الهاء تجري في التحاق الاسم، كالكلمة المركَّبة.

ثم اعلم أنّ الاسم الذي آخره هاء التأنيث، يختصّ في التّرخيم بشيئين:

أحدهما: أنّه يجوز ترخيمه ـ وإن كان ثلاثيّاً ـ نحو ما مثّلناه في «هبة».

والثّاني: أنّه لا يُحذَف منه إلا الهاء وحسب، وإن كان الاسم سداسيّاً وقبل الهاء ألف ونون لم يحذف منه غير الهاء، فعلى هذا، تقول في «مَرْجَانَة» اسم جارية: يا مَرْجَانَ، فتحذف الهاء، لا غير. ولو كان اسمها مرجان بغير هاء؛ لقلت: يا مرجَ بحذف الألف والنّون.

٢٤٠ ـ وَقَوْلُهُم فِي صَاحِبٍ يَا صَاحِ ... شَذَّ لِمَعْنًى فيه بِاصْطِلاَحِ

قد ذكرنا أن ترخيم **الاسم النّكرة**، لا يجوز. فلا يجوز أن يقال: يا عالِ في ترخيم «عالم» ولا يا راكِ في ترخيم رَاكِب. وقد شذَّ من ذلك قولهم: يا صَاحِ، في ترخيم صَاحِب ـ وهو نكرة ـ والعلَّة فيه كثرة استعمالهم هذه اللفظة؛ فتسمَّحوا فيها. فإن قلت: يا فارِ في ترخيم «فَارِس»، فإن كان اسم شخص بعينه جاز؛ لأنّه عَلَمٌ، وإن أردت به أحد الفرسان، لم يجز؛ لأنّه نكرة، فافهمه.

باب التَّصغير

٢٤١ ـ وإنْ تُرِدْ تَصْغِيرَ الاسْمِ المُحْتَقَرْ إمّا لِتَهْوَانٍ وَإمّا لِصِغَرْ
٢٤٢ ـ فَضُمَّ مَبْدَاهُ لِهٰذي الحَادِثَهْ وَزِدْه يَاءً لِتَكُونَ ثَالِثَهْ
٢٤٣ ـ تَقُولُ فِي فَلْسٍ فُلَيْسٌ يَا فَتَى وَهٰكَذَا كُلُّ ثُلاَثِيٍّ أَتَىٰ

التَّصغير يأتي على أربعة معان:

أحدها: للتَّحقير؛ كقولهم في «رجل»: رُجَيْل.

والثّاني: لتقليل العدد؛ كقولهم في تصغير «دَرَاهِم»: دُرَيْهِمَات.

والثَّالث: لتقريب المسافة؛ كقولهم: داري قُبيل المسجد، وجلست دُوين الباب.

والرَّابع: للتَّحنُّن ولطف المنزلة؛ كقولهم: يا بُنَيَّ، يا أُخَيَّ. ولا تصغَّر من الكلام، إلاَّ الاسم.

ولا يصغَّر من الأفعال إلاَّ فعل التعجب؛ كما قالوا: ما أُصَيْلِحَ زيداً! وما أُحَيْسِنَ الغزال! وعلامة التَّصغير: أن يُضَمَّ أوّل الاسم، ويزاد فيه ياء ثالثة ساكنة، ويفتح ما قبلها. ولا يجوز أن يُصغَّر اسم على أقلّ من ثلاثة أحرف، فإن نقص عن ذٰلك، رُدَّ إليه ما كان حُذف منه، حتّى يصير ثلاثياً، فتقول في تصغير «فَلْس»: فُلَيْس. وفي تصغير «كعب»: كُعَيْب. فإن كان الثُّلاثيّ مُضَعَّفاً، أظهرت المُدغَم؛ لأنَّ ياء التصغير تقع بينهما، فتزول عِلَّة الإدغام. فتقول في تصغير «دَنٍّ وهِرٍّ»: دُنَيْنٌ وهُرَيْرٌ.

٢٤٤ ـ وإنْ يَكُنْ مُؤَنَّثاً أَرْدَفْتَهُ هَاءً كَمَا تُلحِقُ لَو وَصَفْتَهُ
٢٤٥ ـ فَصَغِّرِ النَّارَ عَلَى نُوَيْرَه كَمَا تَقُولُ: نَارُهُ مُنِيرَه

اعلم أنَّك إذا صغَّرت الاسم المؤنَّث الثُّلاثيّ، زدت الهاء في تصغيره؛ كقولك في تصغير «قدر»: قُدَيْرَة.

والعلّة في إدخال هذه الهاء في تصغير الثُّلاثيّ المؤنَّث، أنَّ تصغير الاسم يجري مُجرى وصفه بالصِّغر، فكما أنَّك تقول: قِدْر صغيرة، بإلحاق الهاء في الصِّفة، كذلك وجب مجيء الهاء في التَّصغير. وإلحاق الهاء في تصغير الاسم

الثّلاثيّ المؤنَّث مطّرِد إلاً في سبعة أسماء؛ جُوِّز إلحاق الهاء بها، وحذفها. وإن كان الحذف أفصح؛ وهي: الحربُ، والفَرَسُ، والقَوسُ، والعِرْس، والعَزْبُ، ودِرْع الحَرْبِ، والنَّاب من الإِبل.

٢٤٦ ـ وصَغِّر البَابَ فَقُلْ بُوَيْبُ والنَّابُ إنْ صَغَّرْتَهُ نُيَيْبُ

٢٤٧ ـ لأنَّ بَاباً جَمْعُهُ أبْوَابُ والنَّابُ أصْلُ جَمْعِهِ أنْيَابُ

إذا كان ثاني الثُّلاثيّ حرفاً معتلاً، فإن كان **«واواً»** لم يتغيَّر في التَّصغير؛ كقولك في تصغير «الثَّوب والحوض»: ثُوَيْب وحُوَيْض. وإن كان **«ياءً»**؛ فالأحسن ضَمُّ أوّله، وقد كُسِر، فقالوا في تصغير «بَيْت وَعَيْن»: بُيَيْت وعُيَيْنَة؛ وبِيَيت وعِيَينة؛ بضَمِّ الباء والعين وكسرهما، وإن كان ثانيه ألفاً، فإن كانت منقلبة عن **«واو»**، رددتها في التَّصغير إلى واو، وإن كانت منقلبة عن **«ياء»** رددتها في التصغير إلى الياء، وإن أَشكل عليكَ انقلابها، صغَّرتها على الواو؛ لأنَّ ذوات الواو في هٰذا الباب أكثر، والطَّريق إلى معرفة أصلها، أن تصرّف تلك الكلمة، فإن وجدت في تصريفها الواو؛ فألفها من ذوات الواو، وإن وجدت ألفها من ذوات الياء؛ حكمت على ألفها بأنَّها من ذوات الياء؛ فعلى هٰذا تقول في تصغير «مال» و«باب»: مُوَيْل وبُوَيْب؛ بدلالة قولك في جمعهما: أَمْوَال، وَأَبْوَاب؛ وفي تصريف الفعل منهما: تَموَّلتُ وَتبَوَّبْتُ. وتقول في تصغير «ناب، وغار»: نُيَيب، وَغُيَير؛ لأنَّهُمَا من نَيَّبتُ وَغَيَّرْتُ، فأمّا «رِيح وَدِيمَة»، فيُصغَّران على: رُوَيحة، وَدُوَيمَة؛ لأنَّك تقول في الفعل: رَوّحتُ، ودَامَ يَدُومُ، وإن كان آخر الاسم الثُّلاثيّ حرف اعتلال؛ جعلته ياءً مشدَّدة؛ سواء أكان ألفاً أو واواً أو ياءً؛ تقول في تصغير «قَفَا، وَفَرو، وَجَدي»: قُفَيّ، وَفُرَيّ، وَجُدَيّ. وإن كان مؤنَّثاً؛ زدت عليه الهاء؛ كقولك في تصغير «رَحَى، وَعصَا»: رُحَيَّة، وعُصَيّة. فقس عليه، والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم.

٢٤٨ ـ وفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُوَيْعِلُ كَقَوْلِهِم فِي رَاحِلٍ رُوَيْحِلُ

أمّا **الاسم الرُّباعيّ**، فإنّه يُصغر على «فُعَيْعِل»؛ كقولهم في تصغير «جَعْفَر، وَدِرْهَم»: جُعيفر، ودُرَيهم. ولا تلحق هاء التَّأنيث بالرّباعيّ المؤنّث؛ كقولهم في تصغير «عقرب وزينب»: عُقَيرب، وزُيَيْنِب. فإن كان ثاني الاسم الرُّباعيّ حرفاً معتَلاً نظرت، فإن كان واواً أصلِيَّةً تثبت؛ كقولك في تصغير «جَوهَر، وكَودَن»: جُويهر، وَكُوَيدن.

إلاّ أن تكون منقلبة عن الياء، فتردّها إلى الياء؛ كقولك في تصغير «مُوسِر، وَمُوقِن»: مُيَيْسِر، ومُيَيْقِن؛ لأنّهما من اليسر، واليقين. وإن كان ثانيه «ياء» بقيت؛ كقولك في تصغير زينب: زُيَيْنَب، وَيَجُوز كسر أوّله؛ لأجل الياء. فتقول: زِيينب بكسر الزّاي، وإن كانت هذه الياء مشدّدة، خُفِّفَتْ في التّصغير؛ لئلاً يجتمع ثلاث ياءات؛ كقولك في تصغير «سيِّد وليّن»: سُيَيْد ولُيَين. وإن كان ثانيه «ألفاً» أَبْدَلت منها واواً مفتوحة؛ كقولك في تصغير «راجل، وحاتم»: رُوَيْجِل، وَحُوَيتم. وعلىٰ ذلك فقس. والله أعلم بالصّواب.

٢٤٩ ـ وإنْ تَجِدْ مَنْ بَعْدِ ثَانيهِ أَلِف فَاقْلِبْهُ يَاءَ أَبَداً وَلاَ تَقِفْ
٢٥٠ ـ تَقُولُ: كَمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتُ وكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ

إذا كان ثالث الرُّباعيّ حرفاً معتلاً؛ قلبته ياءً مشدَّدة؛ كقولك في تصغير «كتاب، وغزال، وعجوز، وعمود، وشريف، وسعيد»: كُتَيِّب، وغُزَيِّل، وعُجَيِّز، وعُمَيِّد، وشُرَيِّف، وسُعَيِّد. فإن كانت «الواو» متحرِّكة؛ جاز أن تقلبها في التّصغير ياءً مشددة، وجاز أن تظهر الواو، كما كانت متحركةً؛ كقولك في تصغير «أسود وجدول»: أُسَيِّد، وجُدَيِّل، وإن شئت قلت: أسيود، وجُدَيْوِل، والقلب أجود. وإن كان آخر الرّباعيّ حرفاً مشدّداً، تركته على تشديده؛ كقولك في تصغير «أَصمّ، ومُسنّ»: أُصَيِّم، ومُسَيِّن. وإن كان آخره ألفاً مقصورة، فإن كانت للتّأنيث؛ أقررتها على حالها؛ كقولك في تصغير «حُبلىٰ، وبُشْرَىٰ»: حُبَيْلَىٰ، وبُشَيْرىٰ. وإن كانت لغير التّأنيث؛ قلبتها تاءً؛ كقولك في تصغير «مَلْهَىٰ، مَعْزَىٰ»: مُلَيهَة، ومُعَيزة. وإن كان آخره همزة، صُغِّرَ كتصغير الثّلاثيّ؛ كقولك في تصغير «كساء، ورداء»: كُسيّ، ورُديّ. وإن كان خماسياً ورابعه معتلّ؛ قلبتها في التّصغير ياءً؛ كقولك في تصغير «سربال، ودينار»: سريبيل، ودنينير، وفي تصغير «مِنْديل، عُصْفُور»: مُنَيْدِيل، عُصَيْفِير.

٢٥١ ـ وقُل: سُرَيحِينٌ لِسِرْحَانَ كَمَا تَقُولُ في الجَمْعِ: سَرَاحِينُ الحِمَىٰ
٢٥٢ ـ وَلاَ تُغَيِّرْ في عُثَيْمَانَ الألِفْ وَلاَ سُكَيْرانَ الّذي لاَ يَنْصَرِفْ
٢٥٣ ـ وَهٰكَذَا زُعَيْفِرَانٌ فَاعْتَبِرْ بِهِ السُّدَاسِيَّاتِ وَافْقَهْ مَا ذُكِرْ

إذا أردت تصغير ما آخره ألف ونون، فانظر إلى ما قبلهما، فإن كان أربعة أحرف، صغرت الأربعة، ثم ألحقت بها الألف والنُّون؛ كقولك في تصغير «زعفران، وعقربان، وثعلبان»: زُعيفران، وعُقيربان، وثُعيلبان؛ وإن كان قبلهما ثلاثة أحرف؛ نحو: «سَرْحَان، وسُلْطَان، وعُثْمَان، وسَكْرَان» فانظر إلى الاسم، هل جُمِع جمع تكسير، أم لا؟ فإن لم يكن جُمع جمع تكسير؛ فصغِّر المصدر منه، ثم أُلحِق به الألف والنّون، فتقول في تصغير «عثمان، وسكران»: عُثَيمان، وسُكَيْرَان، لأنهم لم يقولوا في جمعهما عَثَامِين، ولا سكارين.

وإن كان ممَّا جُمع جمع تكسير، وقُلِبَتْ ألفه ياءً؛ قلبتها أيضاً في التَّصغير؛ كقولك في تصغير «سَرْحَان، وسُلْطَان»: سُرَيحين، وسُلَيطِين؛ لقولهم في جمعهما: سَرَاحِين، وسَلاَطِين، وهذا الأصل مطّرد، يقاس عليه.

٢٥٤ ـ واردُدْ إلَى المَحْذُوفِ مَا كَان حُذِف ... مِنْ أَصْلِهِ حَتَّىٰ يَعُودَ مُنْتَصِفْ

٢٥٥ ـ كَقَولِهِمْ فِي «شَفَةٍ» شُفَيْهَةْ ... وَالشَّاةُ إِنْ صَغَّرْتَهَا شُوَيْهَةْ

اعلم أنَّ أكثر الأسماء المنقوصة ما حذف منها الحرف الأخير منه، فإذا صُغّر، رُدّ إلَىٰ أصله، وأُعيد إليه ما كان نقص منه، فنقول في تصغير «يد» يَدَيَّةُ، لأنَّ المحذوف منه الياء، بدليل قولهم: يديَّه؛ إذا ضربت يده. وتقول في تصغير «دم»: دُمَيّ؛ لأن المحذوف منه الياء، بدليل قولهم في تثنيته: «دميان». وتقول في تصغير «فم»: فُوَيه؛ لأنَّ المحذوف منه الواو؛ لقولهم في جمعه: أفواه؛ وفي تصريف الفعل منه: تفوهت؛ وإن أبدلت الميم من الواو؛ ولهذا لُحّن من صغره على «فُمَيم». وتقول في تصغير «شفة»: شُفَيْهَة؛ لأنّ المحذوف منها «الهاء»؛ بدلالة قولك: شافهت ولجمعها على شفاه. وتقول في تصغير «شاة»: شُوَيْهَة: لقولك في جمعها: شِيَاه. فأمَّا سنة فقد صُغرت على سُنَيَّة، وسُنيهة؛ لقولك في تصريف الفعل منها: سانيتُ، وسانهتُ، مساناةً، ومسانهة. فأمَّا «جرح» فصغَّر على جُرَيْح؛ لقولهم في جمعه: أجراح.

باب الحروف الزَّوائد

٢٥٦ ـ وَأَلْقِ فِي التَّصغِير مَا يُسْتَثْقَلُ ... زَائِدُهُ وَمَا تَرَاهُ يَثْقُلُ

٢٥٧ ـ وَالأَحْرُفُ التي تُزَادُ فِي الكَلِمْ ... مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ سَائِلْ وَانْتَهِمْ

اعلم أنَّ العرب استثقلت الأسماء الخماسيّة، إذا لم يكن رابعها حرف اعتلال، وكذلك الأسماء السُّداسيّة، وموجب استثقالهم لتصغيرها وقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التَّصغير، وحرفين قبلها، فيميل آخر جانبي الكلمة على الجانب الأول، وسبيل «ياء التَّصغير» أن تكون وسطاً، أو الَّذي قبلها أرجح من الذي بعدها. فعلىٰ هذا، متى أردت تصغير اسم خماسيّ سليم الحروف، فإن كان فيه حرف من حروف الزِّيادة حذف، وإن لم يكن حُذف الحرف المُسْتَثِقل فيه على ما نبينه من بعد.

وحروف الزِّيادة عشرة: **الهمزة والياء والسّين واللاّم والهاء والميم والنُّون**؛ وحروف الاعتلال الثَّلاثة التي هي: **الألف السَّاكنة، والواو، والياء**. وقد جمعت حروفها في الملحة في قولك: **«سائل وانتهم»**؛ وقد جمعت أيضاً على جموع أُخَر أحسنها: سألتمونيها؛ وقيل: اليوم تنساه، والموت ينساه، وأسلمني وتاه، والوسميّ هتان، والتَّناهي سموّ. وحكىٰ المبرّد قال: سألت أبا عثمان المازنيّ عنها، فأنشدني الجواب: [المتقارب]

هَـوِيـتُ الـسِّـمَـانَ فَـشَـيَّـبْـنَـنِـي وَمَا كَنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا(١)

فراجعته فقال: قد أجبتك مرّتين، يعني أن مجموعهما: **«هويت السمان»**.

وقال أتىٰ من سهيل، ومن سهيل أتوا.

٢٥٨ ـ تَقُولُ فِي مُنطَلقٍ: مُطَيْلِقٌ فَافْهَم وَفِي مُرْتَزِقٍ: مُرَيزِقُ

٢٥٩ ـ وَقِيلَ في سَفَرْجَلٍ: سُفَيرِجُ وَفِي فَتًى مُسْتَخْرِجٍ: مُخَيرِجُ

اعلم أنّ الخماسيّ السَّليم الحروف، لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يكون فيه أحد حروف الزّيادة؛ نحو: سفرجل، وفرزدق؛ فإذا صُغّر هذا النّوع، من الأسماء الخُماسيَّة، وجب حذف الحرف الأخير منه: لأنَّ استثقال الكلمة، يحصل به فتقول في تصغير «سفرجل»: سُفَيْرِج، وفي «فَرَزْدَق»: فُرَيْزِد. وقد حذف بعضهم الدّال من فرزدق في التّصغير، فَقَالَ: فُرَيْزِق، ولم يحذف أحد «الجيمَ» من سفرجل، وإنّما حذف «الدَّال» من فَرَزْدَق؛ لأنّ «الدَّالَ» أخت «التَّاء» الّتي هي من حروف الزِّيادة.

(١) لأبي عثمان المازني في تاج العروس (زيد).

والقسم الثّاني: أن يكون في الاسم الخماسيّ حرف من حروف الاعتلال، فيختص الحذف به؛ كقولهم في تصغير «سَمَيْدَع»: سُمَيْدِع؛ فتحذف «الياء»؛ لكونها من حروف الزّيادة. وتقول في تصغير «قرقرىٰ»؛ وهو اسم بقعة: قُرَيْقِر.

والقسم الثّالث: أن يكون في الاسم الخماسيّ حرفان من حروف الزّيادة، فإن كان لأحدهما ميزة؛ أقر وحذف الآخر؛ وإن تساويا؛ كنت مخيراً في حذف أيّهما شئت؛ مثال الأول؛ كقولك في تصغير «منطلق، ومرتزق»: مُطَيْلق، ومُرَيزق؛ فتحذف التّاء دون الميم؛ لأن الميم مزية بدلالة صيغتها على الفاعل؛ ونحوه قولك في تصغير «مختار»: مُخَيّر، فتحذف «التاء» دون الميم. ومثال **القسم الثّاني** كقولك في تصغير «حَبَنْطَىٰ»؛ وهو العظيم البطن: «حُبَيْطِيٌّ» إذا حذفت نونه؛ و«حُبَيْنِط» إذا حذفت ألفه، لأنَّ الألف والنُّون جميعاً زائدتان فيه؛ لأنَّ أصله من حبط بَطْنُهُ إذا عَظُمَ؛ ومن هذا القسم: قَلَنْسُوَة؛ لكون النُّون والواو زائدتين فيها.

فأمّا الهَاء اللاّحقة بِهَا؛ فهي علامة التّأنيث، فإذا أردت تصغيرها، قلت على حذف النُّون: قُلَيْسُوَة، وعلى حذف الواو: قُلَينِسَة. وأمّا الأسماء السّداسيّة والسّباعيّة؛ فيحذف في تصغيرها ما فيها من حروف الزّيادة؛ كقولك في تصغير «مُسْتَخْرِج» مُخَيْرِج؛ لأنَّ السِّين والتّاء جميعاً زائدتان فيه، وعليه فقس.

٢٦٠ ـ وقَدْ تُزَادُ اليَاءُ لِلتَّعْوِيضِ وَالْجَبْرِ لِلْمُصَغَّرِ الْمَهِيضِ
٢٦١ ـ كَقَولِهِم إنَّ المُطَيلِيقَ أَتَىٰ وأخْبَا السُّفيرِيجَ إلىٰ فَضلِ الشِّتَا

كلُّ اسم، حذف منه حرفٌ أو حرفان عند تصغيره؛ جاز أن يُعوَّض عن المحذوف ياء؛ كقولك في تصغير «سفرجل، ومنطلق، ومستخرج» إذا عوضت من المحذوف: سُفَيْرِيج، ومُطيلِيق، ومُخَيْرِيج؛ وكقولك في تعويض ما حذف من تصغير «قلنسوة»: قُلَيْنسيّة، وقُلَيْسيّة. وكذلك تقول في تصغير «كُمَّثْرَىٰ» كُمَيْثِرَة كُمَّيْثِيرَة.

٢٦٢ ـ وشَذَّ مِمَّا أَصْلُهُ ذَيَّا تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذَيَّا

اعلم أنّ العرب، خصّت أسماء الإشارة، والأسماء المبهمة عند التّصغير، بأن أَقَرّت أوائلها على فتحها، وألحقت آخرها ألفاً بدلاً من ضمّ أوائلها، فقالت في تصغير «ذا، وتا»: ذَيّا، وتيّا؛ وفي «ذاك، ذٰلك»: ذَيّاك، وذَيَّالِكَ، وقالوا في تصغير «الّذي، والّتي»: اللّذيّا، اللّتيّا؛ ومنه قول الشّاعر: حيث يقول:

بِذَيَّالِكَ الْوَادِي أَهِيمُ وَلَمْ أَقُلْ بِذَيَّالِكَ الْوَادِي وَذَيَّاكَ مِنْ زُهْدِ
وَلَكِنْ إِذَا مَا حُبَّ شَيءٌ تَوَلَّعَتْ بِهِ أَحْرُفُ التَّصغِيرِ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ

٢٦٣ ـ وَقولُهُم ـ أيضاً ـ أُنيسيَانِ ... شَذَّ كَمَا شَذَّ مُغيرِبَانُ[1]

٢٦٤ ـ ولَيسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُحذَىٰ ... فَاتَّبِعِ الأَصْلَ وَدَعْ مَا شذَّا

شذَّ فِي التَّصغير ألفاظ خرجت عن القياس المعتمد والأصل المطَّرد، فقالوا في تصغير «ليلة» لُيَيلية، وفي تصغير «إنسان»: أُنيسيَّان؛ فزاد فيهما ياءً على ياء التَّصغير؛ ومنه قولهم في تصغير «مغرب»: مُغَيرِبَان؛ فزادوا ألفاً ونوناً فِي آخِره، وقالوا في تصغير «عشيّة»: عُشَيشيّة؛ فزادوا فيها شيناً؛ وفي التَّصغير نوع يُسمَّى تصغير التَّرخيم؛ كقولهم في تصغير «أزهر، وأسود، وحارث، وحمَّاد»: زُهَيْر، وسُوَيْد، وحُرَيْث، وحُمَيْد؛ فحذفوا الهمزة، ثم صُغِّر الاسم بعد ذلك.

ومما شذَّ عن الأصل قولهم في تصغير «الَّذي»: اللَّذيَّا، وفي تصغير «الّتي»: اللَّتيّا. أرادوا «بالّتي واللَّتيّا»: كبير الأمر وصغيره؛ كما قال الشّاعر: [الطَّويل]

وَما شَابَ لَمَّا شَابَ عَنْ كُلِّ رِيبَةٍ ... وَأَقْلَعَ إلاَّ بِاللَّتيَّا وَبِالّتِي

باب النَّسب

٢٦٥ ـ وكُلُّ مَنسُوبٍ إِلَىٰ اسْمٍ فِي الْعَرَبْ ... أَوْ بَلْدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبْ

اعلم أنَّ النَّسب، يكون إلىٰ قبيلة؛ كقولك: بكريّ، ونصريّ، وإلىٰ بلد؛ كقولك: مصريّ، وبغداديّ، وإلىٰ نحلةٍ؛ كقولك: أشعرِيّ، وقدرِيّ، وإلى صناعة؛ كقولك: كسائيّ، وبتّيّ. ومتى نُسب إلى اسم؛ زِدتَ في آخره ياءً مشدَّدَةً، وإنَّما شدّدت؛ ليفرق بها بين ياء النَّسب، وبين ياء المتكلِّم. ويصير الاسم المنسوب إليه صفة بعدما كان علماً، أو جنساً؛ وكلاهما ممَّا لا يجوز أن يوصف به. وإذا صار المنسوب إليه صفة، عمل عمل الفعل، وارتفع به الاسم الظَّاهر؛ كقولك: مررت برجل هاشميٍّ أبوه، كما تقول مررت برجلٍ قائمٍ أخوه.

٢٦٦ ـ وتُحذَفُ الهَاءُ بِلاَ تَوَقُّفِ ... مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفِ

إنّما حُذِفَت في النَّسب هاءُ المنسوب إليه؛ لأنَّ بينها وبين ياء النَّسب شبهاً؛

(١) مغيربان: تصغير مغرب.

وهو أن كلاً منهما؛ لا تقع إلا متطرِّفة، ثمّ إنَّها تصير حرف الإعراب، ويجعل ما قبلها حشواً في الكلمة؛ فلهٰذا لم يجمع بينهما فلمَّا تعذَّر الجمع بينهما؛ حذفت الهاء، وأُقِرَّت ياء النَّسب الدّالة على المعنىٰ؛ ولهذا، لحن مَن قال في نسب «الدّرَاهم» إلىٰ القلعة: درهم قِلعتي؛ إذ الصَّواب: دِرْهَم قَلْعِي، كما تقول: رجل مَكِّيّ.

٢٦٧ ـ تقُولُ: قَدْ جَاءَ الفَتَىٰ البَكْرِيُّ كَمَا تَقُولُ الحَسَنُ البَصْرِيُّ

اعلم أنّ حكم ياء النَّسب، أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في النَّسب إلىٰ «بكر»: بكريّ؛ فتكسر الرّاء، فإن كان ثاني الاسم الثُّلاثيّ مكسوراً، فتح في النَّسب؛ كقولك في النَّسب إلىٰ «النَّمِر»: نَمَرِيّ بفتح الميم؛ والسَّبب الموجب فتحها استثقالهم؛ إذ لو كُسِرَت، توالىٰ كسرتان بعدهما ياء مشدّدة تُقَدَّرُ بياءين.

٢٦٨ ـ وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَىٰ وَزْنِ فَتَىٰ أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَىٰ وَزْنِ مَتَىٰ

٢٦٩ ـ فَأَبْدِلِ الحَرْفَ الأَخِيرَ وَاوَا وَعَاصِ مَنْ مَارَىٰ وَدَعْ مَنْ نَاوَىٰ

٢٧٠ ـ تَقُولُ: هٰذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِقُ وَكُلُّ لَهْوٍ دُنْيَوِيٌّ مُوبِقُ

اعلم أنَّك متى نسبتَ إلىٰ اسم ثلاثيّ مقصورٍ؛ نحو: دنيا، وقناً، وفتىٰ، ورحىٰ؛ أبدلت ألفه واواً في النَّسب، سواء كان الألف من ذوات الواو، أو من ذوات الياء؛ كقولك في النَّسب، إلى «قنا، وقفا»، وهما من ذوات الواو: قَفَوِيّ، وقَنَوِيّ؛ وإلىٰ «رَحَىٰ، وحَصَىٰ»، وألفهما من ذوات الياء: رَحَوِيّ، وحَصَوِيّ.

وإنَّما تقلب هذه الألف ياءً؛ كما قلبت في التّثنية؛ لِئلاً تَتَوَالَىٰ الياءات. وكذلك كلُّ اسم ثلاثيّ منقوص، تقلب ياؤه واواً في النَّسب؛ كقولك، في النَّسب إلى «يد، وشج»: يَدَوِيّ، وشَجَوِيّ؛ وكذلك المقصور، إذا كان علىٰ وزن «مَفْعَل»؛ نحو: مَغزَىٰ، ومَلْهَىٰ؛ تقلب ألفه واواً في النَّسب، فأمَّا ما كان على وزن «فُعْلَىٰ»؛ نحو: «دُنْيَا، وموسى، وبُشرى»، أو كان على وزن «فِعْلَىٰ»؛ نحو: عيسىٰ، جاز في النَّسب إليه ثلاثة أوجه:

أحدها: دُنْيَيّ، وموسِيّ، وعيسِيّ.

والثّاني: دُنْيَوِيّ، ومُوسَوِيّ، وعِيسَوِيّ.

والثالث: ـ وهو أضعفها ـ: دنياويّ، وموساويّ، وعيساويّ. فأمّا ما آخره ياء مشدَّدة؛ مثل: «عليّ، وغنيّ» فالأفصح أن تقلب ياؤه واواً، فتقول: عَلَوِيّ، وغَنَوِيّ. ويجوز على ضعف: عليِيّ، غنيِيّ. وأمّا المنقوص الرّباعيّ؛ نحو: القاضي، أو الخماسيّ؛ نحو: المشتري؛ فتحذف ياؤهما في النَّسب، فتقول: قاضيّ، ومشتريّ. وإذا ما نسبت اسماً إلىٰ ما وزنه «فَعِيلة»؛ نحو: حَنِيفَة، أو إلى ما وزنه «فُعَيلَة»؛ نحو: جُهَيْنَة؛ حَذَفْتَ ياءَه في النَّسب، فقلت: حَنفيّ، وجُهنيّ؛ وهو أصل شذّ منه قولهم: رمحٌ رُدَينيّ، في النَّسب إلى رُدَيْنَة، إلاّ أنْ يَكُون ثاني فَعيلَه، أو فُعيلَة واواً؛ فتُقِرُّ الياء؛ كقولك في النَّسبِ إلى «حُوَيْزَة، وطَوِيلَةَ». حُوَيْزِيّ وطويلِيّ. وكذلك إن كان فيه حرف مكرَّر؛ أُقِرّتْ الياء في النَّسَبِ؛ كقولك في النَّسب إلىٰ «شديدة، وهُريرة»: شَدِيدِيّ، وهُرَيرِيّ. فأمّا النَّسب إلى «فَعيل»؛ نحو: «عَرين» أو إلىٰ «فُعَيل»؛ نحو: نُمَيْر؛ فالغالب فيه إقرار الياء، كما قالوا: عُرَيْنِيّ، ونُمَيرِيّ، وقُشَيرِيّ، وعُقَيْلِيّ.

وقد جُوِّز إثْبَات الياء وحذفها في النَّسب إلى قُرَيْش، وهُذَيل؛ فقيل: قرَشِيّ، وَهُذَلِيّ، وقُرَيْشِيّ، وَهُذَيْلِيّ. فأمّا النَّسب إلى الأسماء الممدودة، فإن كان ممّا لا ينصرف، أبدلت همزته واواً؛ كقولك في النَّسب إلى «صحراء، وحسناء»: صَحْرَاوِيّ، وحَسْنَاوِيّ، وشذّ من ذٰلك قولهم في النَّسب إلىٰ «صَنْعَاء، وبَهْرَاء»: صَنْعَانِيّ، وبَهْرَانِيّ وإن كان ممّا ينصرف؛ نحو: «سماء، وكساء» فالأجود إقرار الهمزة في النّسب، فتقول: سَمَائِيّ، وكِسَائِيّ. وقد يَجُوز إبدالها واواً؛ فيقال: سماويّ، وكساويّ.

وعلى هذا فقس. والله أعلم.

٢٧١ ـ وانسُبْ أَخا الْحِرفَةِ كَالبَقّالِ   وَمَنْ يُضاهِيهِ إلَىٰ فَعَّالِ

إذا نسبت شخصاً إلى حرفة يمارسها، أو صناعة يزاولها؛ بنيته على «فَعّال»؛ كقولك: خبّاز، وتمّار، وبزّار، ونجّار؛ ومثله: رجل لآل لمَن يبيع اللّؤلؤ، وألاّء لمَن يبيع الألَية، ثم اعلم أن من حكم النَّسب، أنّك إذا نسبت إلى الجماعة، أن تنسب إلىٰ الواحد منها، فتقول في النَّسب إلىٰ «الفرائض»: فَرَضيّ؛ وإلىٰ «البطائح»: بَطحِيّ. إلاّ أن يكون ذٰلك الجمع، قد سُمِّي به واحد بعينه، فينسب

إلى لفظ الجمع؛ كرجل سُمّي «كِلاباً». فالنَّسب إليه كِلاَبِيّ، وكالبلد المسمىٰ بـ«المَدَائِن» فالنَّسب إليه مَدَائِنِيّ، وفي النَّسب شواذٌ لا يُقاس علَيهَا؛ كقولهم في النَّسب إلىٰ «ظبي»: ظِبَائِي، وإلىٰ «الرَّي»: رَازِيّ، وإلى «طيِّىء»: طَائِيّ، وإلىٰ «البَحْرِيْن»: بَحْرَانِيّ، وإلى «السَّهْل»: سُهْلِيّ بِضَمّ السِّين، وإلىٰ «أمسِ»: إِمْسِيّ بكسر الهمزة، وإلى الرَّقبة واللِّحْيَة: رَقَبَانِيّ، ولِحْيَانِيّ وإلى «امرىء القيسِ» وهي قبيلة: مِرَائِيّ؛ كقولك في النَّسب إلىٰ «اليمن»: رجل يَمَانٍ، وإلىٰ «الشَّام»: شَـآم؛ والأصل: يمنيّ، وشاميّ.

فأمَّا قولهم: رجل دهريّ، فإن عُنِي به التَّعْطِيلُ، كان النَّسب إليه بفتح الدَّال، على طرد القياس؛ وإن عُنِي به إذا أسنَّ، كان النَّسب إليه بِضَمّ الدَّال؛ ليفصل بين المعنيين.

باب التَّوابع

٢٧٢ ـ وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ أَيْضاً وَالبَدَلْ ... تَـوَابِـعٌ يُـعْـرَبْـنَ إِعْـرَابَ الأُوَلْ

٢٧٣ ـ وَهٰكَذَا الوَصْفُ إِذا ضَاهَىٰ الصِّفَهْ ... مَـوْصُـوفُـهـا مُـنـكَّـراً أَو مَـعْـرِفَـهْ

٢٧٤ ـ تَـقُـولُ خَـلِّ الـمَـزْحَ وَالـمُـجُـونَـا ... وَأَقْـبَـلَ الـحُـجَّـاجُ أَجْـمَـعُـونَـا

٢٧٥ ـ وَامْـرُرْ بِـزَيْـدٍ رَجُـلٍ ظَـرِيـفِ ... وَاعْطِفْ عَلَىٰ سَائِلِكَ الضَّعِيفِ

اعلم أنّ التوابع خمسة: **التَّأكيدُ، والبَدَلُ، والوَصْفُ، وعَطفُ البيان، والعطفُ بحرف**. وإنَّما سُمِّيت تَوَابِعَ؛ لأنَّها تتبع ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعه؛ ولكلٍّ منها حكمٌ يختصّ به.

فأمَّا التَّأكيدُ؛ فيختصّ بالأسماء والمعارف، دون النَّكرات؛ وألفاظه تسعة: «نفس، وعين، وكلّ، وكلا، وكلتا، وأجمع، وأجمعون، وجُمَع، وجمعاء»؛ فهذه إذا كانت مؤكّدةً، تبعت الاسم المُؤَكّد في إعرابه؛ كقولك: أقبل زيدٌ نفسُهُ، واستعذتُ الدِّرهم عينه؛ وقد جوّز بعضهم إدخال الباء على **«نفسه، وعينه»**، فقالوا: أقبل زيد بنفسه، وأخذت الدِّرهم بعينه. و**«كلّ»** يُؤكّد بها الواحد، و**«الجُمَعُ»** لا يُؤكّد بها المثنىٰ. و**«أجمع»** يُؤكّدُ بها الواحد المذكّر، و**«جميع»** يُؤكّد بها جمع المذكَّر. و**«جمعاء»** يُؤكّد بها المؤنّث. و**«جُمَع»** يُؤكّد بها جموع المؤنّث؛

مِمَّنْ يعقل، وممّا لا يعقل. فأمّا **«كِلاَ وكِلتَا»** فيُؤَكّد بهما المثنّى؛ كقولك: لقيت الأميرين كِلَيهِمَا، ودخلت الجنَّتين كِلتَيهما، وليست «الألفان». فيهما ألفي تثنية، بل صيغ لفظهما لتأكيد المثنّىٰ، ويكون الخبر عنهما مفرداً، فتقول: كلا الرَّجلين قائم، وكلتا الهندين قائمة، ولا تقل: قائمان، ولا قائمتان؛ ومنه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، فأفرد الخبر، ولم يقل آتتا، فإذا أضفت «كِلاَ وكِلتَا» إلىٰ اسم ظاهر؛ وجب إثبات ألفهما على اختلاف مواقعهما، فتقول: كلا الرَّجلين قائم، ومررت بكلتا المرأتين..

وإن أضفنا إلى اسم مضمر؛ ثبتت ألفهما في الرَّفع، وانقلبت ياءً في النَّصب والجرّ؛ تقول: جاءني الرَّجلان كِلاَهما، والمرأتان كلتاهما، ولقيت الرَّجلين كليهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما.

وأما **«البدل»**: فيدخل في الاسم والفعل، ويأتي في الاسم على أربعة أنواعٍ:

أحدها: «بدل الكلّ»؛ كقولك: رأيت أخاك زيداً.

والثّاني: «بدل البعض»؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فبعض بدل من النَّاس.

والثّالث: «بدل الاشتمال»، وأكثر ما يقع في المصادر؛ كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ وتقدير الكلام والله أعلم: يسألونك عن قتالٍ في الشَّهر الحرام.

والنَّوع الرَّابع: «بدل الغلط والنّسيان»، ولا يقع ذلك في القرآن، ولا في فصيح الكلام؛ كقولك: رأيت زيداً عمراً، يسبق اللسَان على وجه الغلط، إلى ذكر زيد، ومقصودك أن تقول: رأيت عمراً. ويجوز أن تبدل **المعرفة من المعرفة**؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧]، وأن تُبدِلَ النَّكرة من النَّكرة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠ ـ ١١]، وأن تُبدِلَ النَّكرة من المعرفة؛ كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥ ـ ١٦]، وأن تُبدِلَ المعرفة من النَّكرة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ ـ ٥٣]، فأمّا إبدال الفعل من الفعل، فيجوز إذا كان بمعناه؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩].

فأبدل «يُضَاعَف» من «يَلْقَ»؛ لتناسب معنييهما؛ ومنه قول الشَّاعر: [السَّريع]

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَاتِ يُجْزَ بِهِ يَشْكُرْهُ اللّٰهُ بِمَا صَنَعَا

ومنه قولك: إن تأتِني تمشِ أُكْرِمْكَ، فتجزم «تمشِ» على البدل من «تأتِني» لمطابقة المشي معنىٰ الإتيان.

وأما **الصّفات**: فتختصّ بالاسم وتكون في غالب الأحوال مشتقّةً من الفعل؛ كالقائم والقاعد، أو في **معنى المشتقّ من الفعل**؛ كالمنسوب إلىٰ الحلية؛ مثل: الأبيض والأسود أو المنسوب إلى الخلق؛ مثل: الكريم والبخيل، أو إلى أب؛ مثل: البكريّ، والقرشيّ، أو إلىٰ بلد؛ مثل: مكّيّ، وبصريّ، أو إلى صناعة؛ مثل: بزّاز، وخبّاز. ويوصف بـ**«ذي»** الَّتي بمعنىٰ صاحب. ومن شرط الصِّفة أن توافق الموصوف في تعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه. ولا يجوز أن توصف المعرفة بالنَّكرة، ولا النَّكرة بالمعرفة؛ بل يوصف كلُّ نوع بما يضاهيه، ويختصّ به.

وتختصُّ أسماء الإشارة بأن تليها الصِّفة المعرّفة بالألف واللاَّم؛ مثل: هذا الرَّجل، وتلك الدَّار، وتُوصف النَّكرة بما يجانسها من النَّكرة، وبالمضاف الّذي إضافته غير محضة؛ كما قال تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فوصف «هدياً»؛ وهو اسم نكرة بمضاف. وإنَّما جاز ذلك؛ لكون إضافته غير محضة، والتَّنوين فيها مُقدَّر، إذ أصل الكلام: هدياً بالغاً الكعبة. وقد يقع الفعلان الماضي والمضارع موضع الصِّفة النَّكرة؛ كقولك: رأيت نجماً طلع، وأقبل رجل يضحك. وتوصف النَّكرة ـ أيضاً ـ بالجمل؛ كقولك: جاء رجل ضاحكة سنُّه، وجاء رجل أشقر وجههُ، وجاء رجل إن تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ. ومتى كانت الصِّفة للمدح، أو للذَّمّ؛ جاز أن تتبع الموصوف في إعرابه، وجاز أن تخالفه، على تقدير إضمار عامل فيها؛ وعلى ذٰلك حُمِلَت القراءتان: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤] برفع حمّالة على أنّه خبر المبتدأ، وبنصبها على تقدير: أعني حمّالة الحطب، ويكون خبره ما بعدها؛ ومنه قول الخِرْنِق: [الكامل]

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ

الـنّـازِلـونَ بِـكُـلِّ مُـعْـتَـرَكٍ وَالـطَّـيِّـبُـونَ مَـعَـاقِـدَ الأُزُرِ(١)

يروى: «النَّازلون والطّيبون» بالرّفع، على أن يكون «النَّازلون» صفة قومي، و«الطَّيبون» عطفاً عليه؛ ويُروىٰ: «النَّازلين والطَّيبين»، على تقدير: أعني؛ ويُروىٰ: «النَّازلون» و«الطَّيبين»، على أن يكون الأوّل مرفوعاً علىٰ الصّفة، والثَّاني منصوباً، على تقدير: أعني؛ ويُروىٰ: «النّازلين والطَّيبون» على أن تنصب الأوّل بتقدير: أعني، وترفع الثَّاني على الصِّفة.

وأمّا **عطف البيان**: فهو كلّ اسم، ليس بمشتقّ من الفعل، ولا في معنىٰ المشتقّ منه؛ كأسماء الأعلام والكنىٰ، وبهذا يتميّز عطف البيان عن الوصف؛ لأنَّ الأسماء: الأعلام والكنى، لا يجوز أن يوصف بها؛ مثاله قولك: رأيت أخاك زيداً، ولقيت أبا محمّد عمراً، ومررت بعليّ أبي الحسن؛ فزيد، وعمرو، وأبو الحسن عطف بيان، يتبع ما قبله في الإعراب؛ لأنّها ممّا لا يوصف بها. ثمّ اعلم أنَّ كلّ ما وقع عطف بيان؛ جاز أن يكون بدلاً؛ فإذا قلت: جاء زيد أبو عمرو، جاز أن يكون أبو عمرو عطف بيان، وجاز أن يكون بدلاً؛ وإن كان «أبو عمرو» بمعنى والد عمرو؛ جاز أن يكون صفةً أيضاً. ومن شرط **عطف البيان**، أن يطابق ما قبله في **التّعريف والتّنكير**، **ويختصّ بالأسماء**، **وهو كالوصف**. والله أعلم.

٢٧٦ ـ وَالعَطْفُ قَد يَدْخلُ فِي الأفْعَالِ كَقَولِهِمْ: ثِبْ وَاسْمُ لِلْمَعَالِي

اعلم أنَّ العطف بالحرف، يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، إلاَّ أنَّك إذا عطفت فعلاً على فعل؛ وجب أن يكون المعطوف من نوع المعطوف عليه، فإن كان الفعل ماضياً، عطفت عليه الفعل الماضي، وكانا جميعاً مبنيّين على الفتح؛ كقولك: قامَ وقعدَ، وصدرَ وورد. وإن كان فعل أمر، عطفت عليه فعل أمر مثله، وسكّنْتَ آخرهما؛ كقولك: قمْ واقعدْ، واخرجْ وادخلْ وانبسطْ؛ وإن كان فعلاً مضارعاً عطفت عليه مثله، وأعربته بإعرابه في الرَّفع والنَّصبِ والجزم والله أعلم.

---

(١) البيتان للخرنق بنت بدر بن هفان في ديوانها ٤٣، والأشباه والنظائر ٦: ٢٣١، والإنصاف ٢: ٤٦٨، وأوضح المسالك ٣: ٣١٤، والدرر ٦: ١٤، وشرح أبيات سيبويه ٢: ١٦، وشرح التصريح ٢: ١١٦، والكتاب ١: ٢٠٢.

٢٧٧ ـ وَأَحْرُفُ الْعَطْفِ جَمِيعاً عَشَرَهْ   مَخْصُورَةٌ مَأْثُورَةٌ مُسَطَّرَهْ
٢٧٨ ـ «الْوَاوُ» وَ«الْفَاءُ» وَ«ثُمَّ» لِلْمُهَلْ   وَ«لا» وَ«حتّى» ثُمَّ «أو» وَ«أَمْ» وَ«بَلْ»
٢٧٩ ـ وَبَعْدَهَا «لٰكِنْ» وَ«إِمَّا» إنْ كُسِرْ   وَجَاءَ لِلتَّخْيِيرِ فَاحْفَظْ مَا ذُكِرْ

اعلم أنّه يقال حروف العطف، وحروف النّسق؛ وهي: الواو: والفاء، وثمّ، وحتّى، وأو، وأم، ولا، وبل، ولكنْ المخفّفة النون السّاكنة، وإِمّا المكسورة الهمزة؛ ولكلٍّ منها معنىً يختص بها.

فأمّا «**الواو**»، وهي أمّ الحروف؛ فمعناها: **الجمع والاشتراك**. ولا تقتضي التّرتيب عند النّحويّين، وإن كان مذهب الشّافعيّ ومالك.

وأما **الفاء**: فمعناها: **التّرتيب والتّعقيب**. فإذا قلت: جاءني زيد فعمرو، دلّ دخول الفاء علىٰ أنّ زيداً سبق في المجيء، وتعَقّبَهُ عمرو. وقد تقع للتّسبُّب؛ كقولك: ضربته فبكىٰ، وسافر فغنم.

وأمّا «**ثمّ**»؛ فمعناها: **التّرتيب والتّراخي**؛ كقولك: سافرت إلىٰ البصرة ثم إلىٰ الكوفة.

وأمّا «**حتّى**»؛ فتأتي بمعنى: **الواو**، إلاّ أنّ من شرط ما بعدها أن يكون جزءاً ممّا قبلها؛ ويكون مذكوراً **لتعظيم**، أو **لتحقيرٍ**؛ **فالتّعظيم**: كقولك: جاءني النّاس حتّى الأمير؛ **والتّحقير**؛ كقولك: استضافني النّاس حتّى الحارس؛ ولحتّىٰ ثلاثة معانٍ أُخر.

أحدها: أن تكون من حروف الجرّ على ما بيّنّاه.

والثّاني: أن تكون حرفاً من جملة نواصب الفعل المضارع، على ما نُبيّنُه في موضعه إن شاء الله.

والثّالث: أن تكون حرف ابتداء، يقع بعدها المبتدأ والخبر؛ كقول جرير: [الطويل]

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَىٰ تَمُجُّ دِمَاءَهَا   بِدِجْلَةَ حَتّىٰ مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[1]

أراد أن كثرة الدّم الّذي مازج ماء دجلة، قد أصاره بصفة الأشكل؛ وهو الّذي يخالط بياضه حمرة؛ ومنه سُمّيت العين الّتي تمازج بياضها حمرة شكلاء.

وإذا قلت: أكلت السّمكة حتى رأسها، جاز في إعراب «رأسها» ثلاثة أوجه:

---

(١) لجرير في ديوانه ١٤٣، والأزهية ٢١٦، والدرر ٤ :٣٢، وشرح المفصل ٨ :١٨، واللمع ١٦٣، ومغني اللبيب ١ :١٢٨.

أحدها: أن ترفعه بالابتداء، وخبره مضمر؛ وتقدير الكلام: حتى رأسُها مأكول.

والثّاني: أن تنصبه على العطف، ويكون «الرّأس» قد دخل في الأكل أيضاً.

والثّالث: أن تجرّه، ويكون «الرّأس» غير داخل في الأكل؛ بل الأكل وصل إليه.

وأمّا **«أو»** فتأتي لأحد خمسة معانٍ:

أحدها: للشّكّ. تقول: جاءني زيد أو عمرو.

والثّاني: للإبهام؛ كقولك: لقيت زيداً أو عمراً، وأنتَ تعلمُ مَن لقيتَهُ منهما. وإنّما قصدتَ الإبهامَ على المخاطب؛ وعليه حُمِلَ قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات: ١٤٧].

والثّالث: أن تكون **للتّخيير**؛ كقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

والرّابع: أن تكون **للإباحة**؛ كقولك: جالس الفقراء، أو الفقهاء. والفرق بين العطف هٰهنا وبين العطف بالواو؛ أنّك إذا عطفت بـ«أو»، فقلت جالس الفقهاء أو الفقراء، كان المأمور مطيعاً بمجالسة الصّنفين، وبمجالسة أحدهما، وإذا عطفت بـ«الواو» فقلت: جالس الفقهاء والقُرَّاء، لم يكن مطيعاً إلاّ بمجالسة الصّنفين.

والخامس: من معاني «أو»: أن تكون للتّقريب؛ كقولك: ما أدري أسلّم أو ودّع. فدخول «أو» بينهما لتقريب الزّمان ما بين السّلام والوداع؛ وتستعمل «أو» بمعنى «إلاّ أن»؛ ومنه قول الشّاعر: [الوافر]

وكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[1]

وأمّا **«أم»** فهي **للاستفهام**، وتقع في غالب أحوالها معادلة لألف الاستفهام. وتكون «الألف» بمعنى «أي»، فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؛ فتقدير الكلام: أيّهما عندك؟ ويكون جواب المخاطب: زيد أو عمرو؛ لأنّ المستفهم بـ«أم» متيقّن أنّ أحدهما عنده؛ وإنّما يطلب التّعيين عليه؛ كما أنّ المستفهم بـ«أو» يستفهم عن

---

(١) لزيادة الأعجم في ديوانه ١٠١، والأزهية ١٢٢، وشرح أبيات سيبويه ٢:١٦٩، وشرح التصريح ٢:٢٣٧، وشرح شواهد المغني ١:٢٠٥، والكتاب ٣:٤٨، والمقاصد النحوية ٤:٣٨٥.

كون أحدهما عنده؛ ولهذا يجاب بـ: **«نَعَمْ»** أو **«لا»**. وكان ترتيب كلام المستفهم أن يبتدىء بـ«أو» فإذا قلت: نعم، استخبر بـ«أم».

وأمّا **«لا»** فتكون **عاطفة** بعد **الإثبات، فتحقّق المعنى الأوّل، وتنفيه عن الثّاني**؛ كقولك: قام زيد لا عمرو؛ فإن قلت: ما قام زيد ولا عمرو، فالواو هٰهنا هي العاطفة دون «لا»، وإنّما زيدت «لا» بعد واو العطف تأكيداً للنّفي، وإشباعاً للمعنى.

وأمّا **«بل»** فمعناها: **الإضراب عن الأوّل، والإثبات للثّاني**، ولا تدخل عليها واو العطف، وتجيء بعد الإثبات؛ كقولك: رأيت زيداً بل عمراً، وبعد النّفي؛ كقولك: ما رأيت زيداً بل عمراً. فإذا زيد عليها «الألف»؛ صارت جواباً يوقف عليه، وتكون نقيضة «نعم»، وتأتي في جواب الاستفهام الدّاخل على النّفي؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وأمّا **«لٰكِنْ»** الخفيفة السّاكنة النّون؛ فمعناها: **الاستدراك**: وتجيء بعد النّفي؛ كقولك: ما خرج زيد لكن عمرو؛ فإن جاءت بعد الإثبات، لزم أن تكون بعدها جملة نافية؛ كقولك: حضر زيد لكن عمرو لم يحضر.

وأمّا **«إمّا»**، فتأتي بمعنىٰ «أو» في: **الشّكّ، والإبهام، والتّخيير، والإباحة**، إلاّ أنّ بينهما فرقين:

أحدهما: أنّك تبتدىء بـ«إمّا» شاكّاً، وفي «أو» تبتدىء باليقين، ثمّ يطرأ عليك الشّكُّ.

والثّاني: أنّه لا بدّ في «إمّا» من التّكرير؛ كما قال الله تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤] فإمّا العاطفة فهي «إمّا» الثّانية المكسورة الهمزة. وأمّا المفتوحة الهمزة؛ فمعناها: تفصيل الجملة، ولا بدّ أن تُتَلَقّىٰ بالفاء كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى: ٩].

ثم اعلم أنّ العطف قد يقع على اللّفظ وعلى الموضع. فإذا قلت: ليس زيد بكاتبٍ ولا شاعر؛ جاز لك أن تجرّ شاعراً بالعطف على لفظ «كاتب»، ويكون تقدير الكلام: ليس زيد بكاتب ولا بشاعر؛ وجاز لك أن تنصب «شاعراً» بالعطف على موضع «كاتب»؛ لأنّ الأصل: ليس زيد كاتباً؛ وإنّما دخلت الباء زائدةً؛ ومثله قوله تعالىٰ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، فمَن نصب «رسولَهُ»

جعله عطفاً على اسم الله تعالىٰ، ومَن رفعه، جعله عطفاً على الموضع؛ لأنّ موضعه الابتداء، وإنّما طرأت إنّ عليه. والعطف على اللّفظ أحسن، فاعرف ذلك.

باب ما لا ينصرف

٢٨٠ ـ هٰذَا وَفِي الأَسْمَاءِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لاَ يَخْتَلِفْ

٢٨١ ـ وَلَيسَ لِلتَّنوِينِ فِيهِ مَدْخَلُ لِشِبْهِهِ الفِعْلَ الَّذِي يُسْتَثْقَلُ

اعلم أن الأصل في الأسماء الصَّرف، إلاّ أنَّ فيها ما شابه الفعل؛ فسُلِب الجرّ والتّنوين اللّذين لا يدخلان الفعل، والأَسباب المانعة من الصّرف تسعة؛ وتُسمّى العلل أيضاً:

أحدها: وزنُ الفعل؛ مثل: أَحْمَد، وتَغْلب، ويَزيد، ونَرْجِس.

والثّاني: الوصفُ؛ مثل: أَحْمَر، وأَصْفَر، وأَبْيَض.

والثّالث: التّأنيث الّذي بغير فرق؛ مثل: فَاطِمَة، وحَمْزَة، وسَلْمَى، وحَمْرَاء.

والرّابع: التّعريف.

والخامس: العدل.

والسّادس: العجمة.

والسّابع: التّركيب.

والثّامن: الجمع الخماسيّ فصاعداً؛ إذا كان ثالثه ألفاً.

والتّاسع: الألف والنُّون الزّائدتان في آخر الاسم.

فمتى اجتمع في **الاسم** سببان منها لم ينصرف **معرفةً** ولا **نكرةً**، وإن اجتمع فيه سبب واحد؛ انصرف في التّنكير، إلاّ الأسماء المؤنّثة **بالألف المقصورة**؛ مثل: بُشْرَىٰ، وذِكْرىٰ، ودُنيا، والأسماء المؤنّثة **بالألف الممدودة**؛ مثل: حَسْنَاء، وحَمْرَاء. والألف والنُّون الزّائدتين في «**فَعْلاَن**» إذا كان صفة؛ مثل سَكْرَان وغَضْبَان. والجمع الّذي ثالثه ألف؛ مثل: دَرَاهِم، ودَنَانِير، والمعدول في العدد

نحو: أُحَاد، وثلاث؛ فهذه لا تنصرف بحال، والعلّة فيها قائمة مُقام علّتين. وقد نظم بعض المحدثين الأسباب المانعة للصّرف فقال: [الطويل]

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسمِ تِسْعٌ فَهاكَهَا ... مُبَيَّنَةً إنْ كُنْتَ فِي العِلْمِ تَحْرِصُ
فَجَمْعٌ وَتَعْرِيفٌ وَوَصْفٌ وَعُجْمَةٌ ... وَعَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ مُخَصَّصُ
وَتَرْكِيبُكَ الاسْمَيْنِ وَالأَلِفُ التي ... مَعَ النُّونِ زِيدَا وَالجَمِيعُ مُخَلَّصُ
وَمَا زِيدَ فِي عِمْرَانَ مِنْ بَعْدِ رَائِهِ ... وَتَاسِعُهَا التَّرْكِيبُ هَذَا مُلَخَّصُ

٢٨٢ ـ مِثَالُهُ أَفْعَلُ فِي الصِّفَاتِ ... كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الشِّيَاتِ
٢٨٣ ـ أو جَاءَ فِي الْوَزْنِ مِثَالَ سَكْرَىٰ ... أَوْ وَزْنَ بُشْرَىٰ أَوْ مِثَالَ ذِكْرَىٰ

اعلم أن الأسماء التي لا تنصرف قسمان:

أحدهما: ما لا ينصرف نكرةً ولا معرفة.

والثاني: ما ينصرف نكرةً، ولا ينصرف معرفةً.

فأمّا القسم الأوّل؛ فهو ستّة أصناف؛ قد اشتمل عليها نظم الملحة.

أحدها: «أَفْعَل» إذا كان صفةً سواء كان مجرَّداً من «مَنْ»؛ نحو: أبيض، وأحمر، أو كان الّذي يصحبه من نحو: «أفضل، وأحسن»؛ كما قال تعالى: ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، أو مثل «بُشْرَى» أو مثال «ذِكْرى»؛ فهذان النّوعان إشارة إلىٰ **الصّنف الثّاني**، ممّا لا ينصرف معرفة ولا نكرةً؛ وهو ما آخره ألف مقصورة؛ سواء كان على «فَعْلَىٰ» بفتح الفاء؛ مثل: «سَكْرَىٰ، ولَيلَىٰ» أو على وزن «فُعْلَىٰ» بضمّ الفاء؛ مثل: «بُشْرَىٰ، ودُنْيا»، أو على وزن «فِعْلَىٰ» بكسر الفاء؛ مثل: «دِفْلَىٰ، وذِكْرَىٰ»، وهكذا إن كان على «فُعَالَىٰ»؛ نحو: «حُبَارَىٰ، وجُمَادَىٰ».

٢٨٤ ـ أو وَزْنِ فَعْلاَنَ الّذِي مُؤَنَّثُهُ ... فَعْلَىٰ كَسَكْرَانَ فَخُذْ مَا أَنْفُثُهُ

هذا هو **الصنف الثالث** ممّا لا ينصرف **نكرةً ولا معرفةً**؛ وهو كل ما جاء على وزن «فَعْلاَن» الذي مؤنَّثُهُ «فَعْلَىٰ»؛ نحو: «سَكْرَان، وغَضْبَان» اللّذين مؤنّثهما: سَكْرَىٰ، وغَضبَىٰ. فإن كان الاسم على «فُعْلاَن» بضمّ الفاء، انصرف في التّنكير؛ لا لإلحاق هاء التّأنيث به في قولهم: امرأة عريانة، وكذٰلك إن كان على وزن «فَعْلاَن» وقد التحقت الهاء به مثل: نَدْمَان، صُرِف في وجه التّنكير؛ كقولهم: امرأة نَدْمَانَةٌ.

٢٨٥ ـ أو وَزْنِ فَـعْـلاءَ وَأَفْـعِـلاءَ كَـمِـثْـلِ حَـسْـنَـاءَ وَأَنْـبِـيَـاءَ

هذا مثال **الصّنف الرّابع**: ممّا لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً؛ وهو ما آخره **ألف التّأنيث الممدودة** سواء كان على وزن «فَعْلاَء»؛ نحو: «بَيْدَاءَ»، وهو اسم جنس، أو «بَلْعَاء»؛ وهو اسم مذكّر، أو «بيضاء»، وهو صفة مؤنّث، أو «خذراء»، وهو اسم مؤنّث، أو كان على وزن «فُعَلاء»؛ نحو: «ظُرَفَاء، وكُرَمَاء»، أو على وزن «أَفْعِلاَء»؛ نحو: «أَنْبِيَاء، وأَصْفِيَاء، وأَصْدِقَاء»، أو على وزن «فَاعلاَء»؛ نحو: «قَاصِعَاء، ورَاهِطَاء»؛ وهما: جحران من جحرة اليربوع، أو كان على وزن «فَاعُولاَء»؛ نحو: عَاشُورَاء، وتَاسُوعَاء، فإن كان على وزن «فِعْلاَء»؛ نحو: عِلباء؛ وهي القصبة الّتي في العنق، وحِرباء؛ وهي ذكر أمّ حُبَين، انصرف. وكذلك تُصرف «أَسْمَاءُ» جمع اسم؛ لأنّه على وزن «أَفْعَال»؛ نحو: قسم وأقسام. فأمّا «أَشْيَاء» فلا تَنْصَرِف؛ كما قال تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المائدة: ١٠١]؛ لأنّ وزنها عند الأخفش: «فَعْلاَء» وعند سيبويه: «أَفْعِلاَء».

٢٨٦ ـ أَوْ مِثْلِ مَثْنَىٰ وَثُلاثَ فِي العَدَدْ فَـاصـغِ يَـا صَاحِ إِلَىٰ قَـولِ الـسَّـدَدْ

هذا أيضاً، هو **الصّنف الخامس** ممّا لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً، وهو كلّ اسم معدول في العدد إمّا إلى «فُعَال»؛ نحو: «أُحَاد وثُلاَث ورُبَاع»، أو إلىٰ «مَفْعَل»؛ نحو «مَثْنَى ومَثْلَث ومَرْبَع»؛ فلا ينصرف هذا النّوع بحال؛ كما قال تعالى: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١]؛ ومعنىٰ قولك: جاء القوم أُحاد؛ أي: جاؤوا واحداً واحداً: كما أن المعنىٰ في قولك: جاؤوا مثنىٰ؛ أي: اثنين اثنين.

٢٨٧ ـ وَكُـلّ جَـمْـعٍ بَـعْـدَ ثَـانِـيـهِ أَلِـفْ وَهْـوَ خُـمَـاسِـيٌّ فَـلَـيـسَ يَـنْـصَـرِفْ

٢٨٨ ـ وَهَـكَـذَا إِنْ زَادَ فِـي الـمِـثَـالِ نَـحْـوُ دَنَـانِـيـرَ بِـلا إِشْـكَـالِ

٢٨٩ ـ فَهَـذِهِ الأَنْـوَاعُ لَـيْـسَـتْ تَـنْـصَـرِفْ فِي مَوضِعٍ يَعْرِفُ هَذا المُعْتَرِفْ

هذا مثال **الصّنف السّادس** ممّا لا ينصرف نكرةً، ولا معرفةً؛ وهو كلّ جمع ثالثه ألف بعدها حرف مشدّد، أو حرفان مخففان فصاعداً؛ وذلك نحو: دوابّ، ودراهم، ودنانير، ومصابيح؛ فهذا الصّنف لا ينصرف بحال؛ لأنّه جمع لا نظير له في الآحاد، فإن لحقته «الهاء» انصرف؛ نحو: صيارفة، وطيالسة؛ لأنّه بالتحاق «الهاء» به، صار إلى أمثال الآحاد؛ نحو: رفاهية؛ وكراهية. فإن كان في آخر هذا

الجمع «ياء» قبلها كسرة؛ نحو: «جوارٍ، وليالٍ» أجري مجرىٰ الاسم المنقوص الّذي تحذف ياؤه في الرفع والجرّ؛ وينوّن وتقرّ ياؤه في حالة النّصب، وتفتح؛ تقول: هذه جوارٍ، ومررت بجوارٍ، واشتريت جواريَ. فهذا شرح الأصناف السّتّة الّتي لا تنصرف نكرةً ولا معرفةً.

٢٩٠ ـ وَكُـلُّ مَـا تَـأْنِـيـثُـهُ بِـلاَ أَلِـفْ ... فَـهْـوَ إِذَا عُـرِّفَ غَـيْـرُ مُـنْـصَـرِفْ

٢٩١ ـ تَـقُـولُ: هٰـذَا طَـلْـحَـةُ الـجَـوَادُ ... وَهَـلْ أَتَـتْ زَيْـنَـبُ أَمْ سُـعَـادُ؟

٢٩٢ ـ وَإِنْ يَـكُـنْ مُـخَـفَّـفـاً كَـدَعْـدِ ... فَاصْـرِفْهُ إِنْ شِـئْـتَ كَـصَرْفِ سَـعْـدِ

قد ذكرنا أنّ ما لا ينصرف، ينقسم قسمين:

أحدهما: ما لا ينصرف بحالٍ؛ وهو ستّة أنواع، وقد مضى شرحها.

والثّاني: ما ينصرف نكرةً، ولا ينصرف معرفةً؛ وهو ستّة أصناف أيضاً:

أحدها: إذا كان الاسم مؤنّثاً بالتّاء الّتي يوقف عليها بالهاء؛ نحو: «طلحة، وعائشة، ومكّة، وصَعْدَة»؛ فهذه الأسماء ونظائرها، لا تنصرف إذا كانت معرفةً، وتنصرف إذا كانت نكرةً؛ كقولك: ما كلُّ عائشةٍ أمَّ المؤمنين، وهكذا، إذا كان الاسم مؤنّثاً بالصّيغة؛ مثل: «زينب، وسعاد» لم ينصرف في معرفة، إلاّ أن يكون على ثلاثة أحرف، وأوسطها ساكن؛ فلك صرفه وترك صرفه كـ«هند، ودعد»؛ قال الشاعر: [المنسرح]

لَـمْ تَـتَـلَـفَّـعْ بِـفَـضْـلِ مِـئْـزَرِهَـا ... دَعْدٌ ولَـمْ تُـغْـذَ دَعْدُ في العُلَبِ[1]

فصرف ومنع.

٢٩٣ ـ وَأَجْـرِ مَـا جَـاءَ بِـوَزْنِ الـفِـعْـلِ ... مُـجْـرَاهُ فِـي الـحُـكْـمِ بِـغَـيْـرِ وَصْـلِ

٢٩٤ ـ فَـقَـوْلُـهُـم: أَحْـمَـدُ مِـثْـلُ أَذْهَـبُ ... وَقَـوْلُـهُـم: تَـغْـلِـبُ مِـثْـلُ تَـضْـرِبُ

هذا هو **الصّنف الثّاني**: ممّا ينصرف نكرةً، ولا ينصرف معرفةً؛ **وهو كلّ اسم جاء على وزن الفعل المضارع**؛ نحو: «أَحْمَد، وتَغْلِب ويَشْكُر، ونَرْجِس» وما أشبه ذلك؛ فهذه الأسماء تنصرف في النّكرة، ولا تنصرف في المعرفة. فأمّا

---

(١) لجرير في ملحق ديوانه ١٠٢١، واللسان (رعد، لفع)، ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ١٧٨، وبلا نسبة في الخصائص ٣:٦١، وشرح الكاتب ٢٨٢، وشرح الأشموني ٢:٥٢٧، وشرح قطر الندى ٣١٨، والكتاب ٣:٢٤١.

«نَهْشَل»؛ فنونه أصليّة؛ وهو في الأصل من أسماء الذّئب، وبه سُمّي الرَّجل؛ فينصرف في المعرفة؛ لأنَّ وزنه «فَعْلَل»؛ مثل: جَعْفَر.

٢٩٥ ـ وَإِنْ عَدَلْتَ فَاعِلاً إِلَىٰ فُعَلْ لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفاً مِثْلُ زُحَلْ

هذا هو **الصّنف الثّالث**: مما ينصرف نكرةً، ولا ينصرف معرفةً؛ **وهو كلّ اسم عُدِل به عن صيغة «فاعل» إلى «فُعَل»**؛ نحو: مُضَر المعدول به عن ماضر، وهو مازج اللّبن بالماء؛ ونحو: «جُشَم» المعدول به عن «جاشم»؛ وهو الّذي يفعل الشّيء عن استثقال؛ ونحو: «زُفَر»، المعدول به عن «زافر» وهو حامل الأثقال؛ و«دُلَفَ» المَعْدُول به عن «دَالِف»؛ وهو المتقاصر الخطو، و«زُحَل»؛ وهو النّجم المعروف بالطّارق؛ وعدل به عن «زاحل»؛ وهو البعيد؛ لأنّه أبعد النّجوم فلكاً؛ واشتقاقُهُ من «زحل» إذا بَعُد. فهذه الأسماء، لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرةً، في مثل قولك: ما كلّ عُمَر أبا حفصٍ، ويعتبر ما لا ينصرف منها بدخول الألف واللاّم عليه، ألا ترىٰ أنّه لا يحسن أن تقول في «مُضَر وَزُحَل وَدُلَف». المضر والزّحل والدّلف. ثمّ اعلم أنّه قد جاء «فُعَل» في الكلام علىٰ أربعة أضرب:

أحدها: ما كان اسم جنس؛ نحو: جُعَل، وصُرَر، ورُطَب.

والثّاني: ما كان صفة؛ نحو: حُطَم، ولُبَد.

والثّالث: ما كان جمعاً؛ نحو: زُبَر، وعُمر، وزُمَر جمع: زبرة، وَعُمْرَة، وَزُمْرَة؛ فهذه الأسماء الثلاثة تنصرف بكل حال.

والرّابع: ما جاء معدولاً عن فاعل، ولا ينصرف معرفة، وقد تقدّم ذكره.

٢٩٦ ـ والأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلاَ كَذَاكَ فِي الحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلاَ

هذا هو **الصّنف الرّابع**: ممّا لا ينصرف معرفةً، وينصرف نكرةً، وهو: كلّ اسم جمع التّعريف والعُجْمَة. ممّا هو على أربعة أحرف فصاعداً؛ نحو: هُرْمُز، وفيرُوز، ويعتبر بامتناع دخول الألف واللاّم عليه. فإن كان الاسم ممّا يحسن دخول الألف واللاّم عليه، انصرف؛ نحو: رجل سمّيتهُ بـ«فيروز»، أو بـ«ديباج»، أو بـ«فرقَد»؛ لجواز قولك: الفيروز، والديباج، والفرقد، وكذلك كلّ اسم أعجميّ علىٰ ثلاثة أحرف؛ فإنّه ينصرف لخفته كما صُرف «نوحٌ» و«لوطٌ» في القرآن، وهما أعجميّان. وجميع أسماء الأنبياء لا تُصرَفُ إلاّ ستّة أسماء: «نوح ولوط وهما

أعجميّان؛ انصرفا لخفتهما»، وأربعة عربية؛ وهي: «محمّد، وهودٌ، وصالحٌ، وشُعَيبٌ»، عليهم السَّلام، فأمّا أسماء الملائكة عليهم السلام؛ نحو: جبريل، وميكائيل، وأسماء الفراعنة؛ نحو: فرعون، وهامان؛ فلا تنصرف معرفةً، وتنصرف نكرة.

٢٩٧ ـ وَهٰكَذا الاسمانِ حِينَ رُكِّبَا كَقَولِهِمْ: رَأيتُ مَعْدِ يكرِبَا

هذا هو **الصِّنف الخامس**: من الأسماء الّتي لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرةً، وهي الأسماء المركّبة؛ مثل: حضرموت، ورام هرمز، ومعدِ يكرب؛ وأكثر العرب تفتح آخر الاسم الأول منها، إلاّ أن يكون «ياءً» فتسكّن، وتجري آخر الاسم الثّاني مُجرى أواخر الأسماء الّتي لا تنصرف، فتضمّه في الرّفع، وتفتحه في النّصب والجرّ، وتسلبه التّنوين في الأحوال الثّلاثة، فتقول: هذه حضرموتُ، ورأيت حضرموتَ ومررت بحضرموتَ وهذا معد يكربُ، ورأيت معد يكربَ، ونظرت إلى معد يكربَ، وقد أضافها بعضهم، فقال: هذه حضرُموتٍ، ورأيت حضرَموتٍ، ومررت بحضرموتٍ؛ كما قال: هذا معدُ يكربٍ. ومنهم مَن قال: هذا معدُ يكربَ فلم يصرفه. فقد وضح بذلك، أنك إذا قلت: هذا معد يكرب، جاز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: ـ وهو الأظهر ـ: هذا معد يْكربُ بتسكين الياء، وضمّ الباء.

الثّاني: هذا معد يْكربٍ بتسكين الياء، وجرّ الباء بالإضافة، وتنوينه.

الثّالث: هذا معد يْكربَ بتسكين الياء، وترك صرف «كرب».

٢٩٨ ـ وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَلَىٰ «فَعْلانَا» عَلَىٰ اخْتِلافِ فَائِهِ أَحْيَانَا

٢٩٩ ـ تَقُولُ: مَرْوَانُ أَتَىٰ كِرمَانَا وَرَحْمَةُ اللّهِ عَلَىٰ عُثْمَانَا

٣٠٠ ـ فَهٰذِهِ إنْ عُرِّفَتْ لاَ تَنْصَرِفْ وَمَا أَتَىٰ مُنكَّراً مِنهَا صُرِفْ

هذا هو **الصِّنف السّادس**: من الأسماء الّتي تنصرف نكرةً، ولا تنصرف معرفةً؛ **وهو كل اسم جمع التّعريف، وزيادة الألف والنُّون في آخره**. والطَّريق إلى معرفة زيادة الألف والنّون: أنّه إن كان الاسم على ستّة أحرف، أو **سبعة**، وفي آخره ألف ونون فهما زائدتان. وإن كان الاسم **رباعياً**، انصرف الاسم؛ لكونهما غير زائدتين؛ وذلك مثل: أبان، عنان. وإن كان الاسم **خماسياً**؛ فظاهره زيادة

الألف والنّون في آخره، إلاَّ أن يدلَّ دليل على كونها أصليَّةً. فأمَّا حسّان، وسمّان، وتبّان، وعَلاّن، وشَيطَان؛ فإن أُخِذ حسّان من الحُسْن، وسمّان من السَّمْن، وتبّان من التّبن، وعَلاّن من العَلَن، وشيطان من شطن، أي بعد؛ فوزنها علىٰ «فَعّال» ونونها أصليّة؛ فانصرفت؛ وإن جُعِل حسّان من الحسّ، وسمّان من السَّمّ، وتبّان من التَّبّ؛ وهو الخُسْرَان، وعلاّن من عَلَّ؛ إذا شرب ثانياً، وشيطان من شاط يشيط؛ إذا التهب فالنّون زائدة؛ ووزنه «فَعْلاَن»، فلا ينصرف؛ وبهذا يُعتبر هذا الجنس. والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم.

٣٠١ ـ وَإِنْ عَـرَاهَـا أَلِـفٌ وَلاَمُ فَـمَـا عَـلَـىٰ صَـارِفِـهَـا مُـلاَمُ
٣٠٢ ـ وَهٰـكَـذَا تُـصْـرَفُ بِـالإِضَـافَـهْ نَحْوُ سَخَا بِأَطْيَبِ الضِّيَافَهْ

قد أشرنا فيما قبل إلى أنَّ العلَّة في منع صرف ما لا ينصرف من الأسماء، أنّه شَابه الفعل، فسُلِب الجرّ والتّنوين اللَّذَين لا يدخلان الفعل؛ فإن أضيف ما لا ينصرف انصرف؛ كما قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾ [التين: ٤]. فكسر النّون في الجرّ للإضافة. وهٰكذا إن عُرِّف بـ«الألف واللاّم» انصرف؛ كقولك: نظرت إلى الأحمرِ، ومررت بالسّكرانِ؛ والعلّة فيه خروج الاسم بالإضافة، والتَّعريف عن شبه الفعل.

٣٠٣ ـ وَلَـيْـسَ مَـصْـرُوفاً مِنَ الـبِـقَـاعِ إِلاَّ بِـقَـاعـاً جِـئْـنَ فِـي الـسَّـمَـاعِ
٣٠٤ ـ مِـثْـلُ حُـنَـيْـنٍ وَمِـنـىً وَبَـدْرِ وَوَاسِـطٍ وَدَابِـقٍ وَحِـجْـرِ

اعلم أنَّ الغالب على أسماء البقاع التّأنيث، فلا تنصرف في المعرفة، إلاّ أنّه قد جاء عن العرب تذكير ثلاثة مواضع، فصرفوها؛ وهي: واسط، وبدر، وفلج البصرة؛ للبلد الّذي تسمّيه العامة «الفَلَج». وجاء عنهم التّذكير والتّأنيث في خمسة مواضع، وهي: «منىٰ، ودابق، وهجر، وحنين، وحجر؛ وهي قصبة اليمامة» فيجوز صرفها، وترك صرفها.

إلاّ أنّ القرآن، نطق بصرف «حُنَينٍ» في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥]. وأمّا ما عدا هذه المواضع الثّمانية، فالغالب في كلام العرب ترك صرفه؛ وإن خلا اسم المكان من علامة التّأنيث؛ نحو: «خراسان، وعُمانَ، ومصرَ، وحلبَ»؛ لأنّه يُشار باللفظ المذكّر إلى البقعة، أو

المحطّة، أو المحلّة، وبه نطق القرآن في قوله تعالىٰ: ﴿ٱدْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩].

٣٠٥ـ وجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعرِ الصَّلِفْ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لاَ يَنْصَرِفْ

قد ذكرنا أنّ الأصل في الأسماء الصَّرف، وإنّما تُرِك صرف شيءٍ منها؛ لسبب وجد فيه، فإذا اضطرَّ الشّاعر لأجل إقامة الوزن، إلىٰ صرف ما لا ينصرف جاز؛ كقول القائل: [الطّويل]

كَأَنَّ دَنَانِيراً عَلَىٰ قَسِمَاتِهِمْ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الوجُوهَ لِقَاءُ[1]

فصرف «دنانيرَ» الّتي لا تنصرف في الكلام فأمّا ترك صرف ما ينصرف، فلا يجوز له عند سيبويه، وإن كان قد أجازه الكوفيُّون؛ والفرق بين الموضعين؛ أنّه إذا صُرف ما لا ينصرف، فقد رُدّ الاسم إلىٰ أصله وإذا تُرك صَرفُ ما ينصرف فقد غُيِّر الشَّيء عن أصله وهكذا يجوز له قصر الممدود؛ لأنّ أصل الأسماء القصر، فلا يجوز مدّ المقصور؛ وإن أجازه الكوفيّون، وإذا قد ذكرنا ما يجوز في ضرورة الشعر في هٰذين الأمرين، فنشرح طرفاً مما جُوّز له؛ فمن ذلك أنّه يجوز له وصل ألف القطع؛ كقوله: [الوافر]

أَلاَ ابْلِغ حَاتِماً وَأَبَا عَلِيٍّ بِأَنَّ عُوَانَةَ الضَّبعِيَّ فَرَّا

ويجوز له قطع ألف الوصل؛ كقول الشّاعر: [البسيط]

لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكاً فِي دِيَارِهِمُ أَللّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا[2]

ويجوز له تذكير المؤنّث؛ كقول القائل: [المتقارب]

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[3]

---

(١) لمحرز بن مكعبر الضبيّ في اللسان (قسم)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٥: ٨٦، وكتاب العين ٥: ٨٧، وجمهرة اللغة ٨٥٢، وتهذيب اللغة ٨: ٤٢٢، وأساس البلاغة (دنر، قسم)، والاشتقاق ١: ٦٢.

(٢) لحسان بن ثابت في ديوانه ٢١٦، واللسان (ثور، وشك)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧: ٢١٠، ورصف المباني ٤١، والمنصف ١: ٦٨.

(٣) لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ٤٨٣، وخزانة الأدب ١: ٤٥، والدرر ٦: ٢٦٨، وشرح التصريح ١: ٢٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٣٩، وشرح شواهد المغني ٢: ٩٤٣، والكتاب ٢: ٤٦.

ويجوز له تأنيث المذكَّر: كقول القائل: [الكامل]

لـمَّا أتـىٰ خَـبَـرُ الـزُّبَـيْـرِ تَـواضَـعَـتْ سُورُ الـمَدِينةِ وَالجِبَالُ الخُشَّعُ[١]

ويجوز له تشديد المخفّف؛ كقول الرَّاجز: [الرَّجز]

ضَـخْـمٌ يُـحِـبُّ الـخُـلُـقَ الأضْـخَـمَّـا[٢]

ويجوز له تخفيف المشدَّد كقول القائل: [الرَّجز]

قَـتَـلْـتُ عَـلْـبَـاءَ وَهِـنْـدَ الـجَـمَـلـي وابناً لِصَوحَانَ عَلَى دِينِ عَلِي[٣]

ويجوز له إظهار المدغم؛ كقول ابن أمّ مُغيث: [البسيط]

مَهْلاً أَعاذِلَ قَدْ جَرَّبتِ مِنْ خُلُقِي أنّـي أَجُـودُ لأقْـوَامٍ وَإِنْ ضَـنَـنُـوا[٤]

ويجوز له حذف التَّنوين؛ كقول الشَّاعر: [المتقارب]

وأَلْـفَـيْـتُـهُ غَـيْـرَ مُـسْـتَـعْـتـبٍ وَلاَ ذَاكِـرِ الـلّـهَ إلاَّ قَـلِـيـلا[٥]

ويجوز له إجراء الاسم المنقوص مجرىٰ الاسم الصَّحيح؛ كقول ابن الرقيات: [المنسرح]

لاَ بَـارَكَ الله فِـي الـغَـوَانِـي هَـلْ يُـصْـبِـحْـنَ إلاّ لَـهُـنَّ مُـطَّـلَـبُ[٦]

ويجوز له إجراء الفعل المعتلّ مجرى السّالم؛ كقول القائل: [الوافر]

ألـم يـأتـيـكَ وَالأنْـبَـاءُ تَـنْـمِـي بِـمَـا لاَقَـت لَـبُـونُ بَـنِـي زِيَـادِ[٧]

---

(١) لجرير في ديوانه ٩١٣، والأشباه والنظائر ٢: ١٠٥، وجمهرة اللغة ٧٢٣، وشرح أبيات سيبويه ١: ٥٧.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه ١: ٤١٩، والكتاب ١: ٢٩، وبلا نسبة في رصف المباني ١٦٢، وسرّ صناعة الإعراب ١: ١٦٢، واللسان (بعد، بيد، فوه).

(٣) لعمرو بن يثربي الضبي في شرح شواهد المغني ٨: ٦٥، واللسان (جمل، وعلب).

(٤) لقعنب ابن أم صاحب في الخصائص ١: ١٦٠، وسمط اللآلي ٥٧٦، وشرح أبيات سيبويه ١: ٣١٨، والكتاب ١: ٢٩، والمنصف ١: ٣٣٩.

(٥) لأبي أسود الدؤلي في ديوانه ٥٤، والأشباه والنظائر ٦: ٢٠٦، وشرح أبيات سيبويه ١: ١٩٠، وشرح شواهد المغني ٢: ٩٣٣، والكتاب ١: ١٦٩.

(٦) لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٣، والأزهية ٢٠٩، والدرر ١: ١٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١: ٥٦٩، وشرح شواهد المغني ص٦٢، وشرح المفصل ١٠: ١٠١، والكتاب ٣: ٣١٤.

(٧) لقيس بن زهير في خزانة الأدب ٨: ٣٥٩، والدرر ١: ١٦٢، وشرح أبيات سيبويه ١: ٣٤٠، وشرح شواهد المغني ٣٢٨، والمقاصد النحوية ١: ٢٣٠، وشرح شواهد الشافية ٤٠٨، وبلا نسبة في الكتاب ٣: ٣١٦.

ويجوز له إسكان الواو والياء المفتوحتين، وذلك من أحسن ضرورات الشّعر؛ كما قال عامر بن الطّفيل: [الطّويل]

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَىٰ اللّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ[١]

وكقول الرّاجز: [الرَّجز]

تَرَكْنَ رَاعِيهِنَّ مِثْلَ الشَّنِّ[٢]

ويجوز له إشباع حركات الإعراب، حتى تصير الحركة حرفاً؛ كقول القائل في إشباع الفتحة: [الوافر]

فَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمي وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ[٣]

أي: بمنتزح؛ وكقول الشاعر في إشباع الكسرة؛ وهو الفرزدق: [البسيط]

تنْفِي يداها الحَصَىٰ فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادِ الصَّيَارِيفِ[٤]

وكقول الآخر في إشباع الضّمَّة: [البسيط]

وإنَّنِي حَيثُمَا يَثْنِي الهَوَىٰ بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فأَنْظُورُ[٥]

أي: فأنظر. ومنها حذف النّون من «وَلْكِنْ»؛ كقول الشّاعر، وهو النّجاشِيّ: [الطّويل]

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ وَلاَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[٦]

---

(١) لعامر بن الطفيل في الحيوان ٢:٩٥، وخزانة الأدب ٨:٣٤٣، وشرح شواهد الشافية ٤٠٢، وشرح المفصل ١٠:١٠١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢:١٨٥، والخصائص ٢:٣٤٢.

(٢) بلا نسبة في لسان العرب (دخشن)، وجمهرة اللغة ص١٢٨٣، وتهذيب اللغة ٧:٦٤٩.

(٣) لابن هرمة في ديوانه ٩٢، والأشباه والنظائر ٢:٣٠، والخصائص ٢:١٠٦، وسرّ صناعة الإعراب ١:٢٥، وشرح شواهد الشافية ص٢٥.

(٤) للفرزدق في الإنصاف ١:٢٧، وسرّ صناعة الإعراب ١:٢٥، وشرح التصريح ٢:٣٧١، والكتاب ١:٢٨، والمقاصد النحوية ٣:٥٢١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٥، والأشباه والنظائر ٢:٢٩.

(٥) لابن هرمة في ملحق ديوانه ٢٣٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٥، والأشباه والنظائر ٢:٢٩، والإنصاف ١:٢٤، والجنى الداني ١٧٣، والدرر ٦:٢٠٤.

(٦) للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١١، والأزهيّة ٢٩٦، وخزانة الأدب ١٠:٤١٨، وشرح أبيات سيبويه ١:١٩٥، وشرح التصريح ١:١٩٦، وشرح شواهد المغني ٢:٧٠١، والكتاب ١:٢٧.

يريد «وَلٰكِن» وكقول الأعشىٰ: [الخفيف]

وكأن الخمرَ المدامةَ من الإسـ فنْطِ ممزوجةٌ بماءِ الزُّلاَلِ[(١)]

يريد من الإِسْفَنْطِ. ويجوز له حذف الواو من «هو»؛ كقول القائل؛ وهو العُجَير السَّلُولي: [الطَّويل]

فَبينَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ: لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاَطِ نَجِيبُ[(٢)]

ويجوز له حذف الياء من «هي»؛ كقول الرَّاجز: [مشطور الرَّجز]

دَارٌ لِسُعْدَىٰ إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا[(٣)]

ويجوز له حذف الحركة من هاء الضَّمير؛ كقول الشَّاعر: [الطَّويل]

فَظِلْتُ لَدَىٰ البيتِ العَتِيقِ أَخْيِلُهُ ومطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرِقَانِ[(٤)]

واختلاس الحركة؛ كقول الشَّاعر: [الطَّويل]

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَهُ مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لاَ الْجَنُوبُ وَلاَ الصَّبَا[(٥)]

يريد بقوله «لا الجنوب ولا الصَّبَا»؛ أي: ما لَهُ ندىً؛ لأن الجنوب موصوفة بالإنداء وتأليف سحب الأمطار، وأراد «بالصَّبا»؛ أي: ما له حظ في ترويح المكروب؛ لأنَّ نسيم الصَّبا مستروح إليه.

ويجوز له حذف «الياء» من الذي؛ كقول الرَّاجز: [الرَّجز]

كَاللَّذْ تَزَبَّىٰ زُبْيَةً فَاصْطِيدَ[(٦)]

---

(١) للأعشى في ديوانه ٥٥، واللسان (أسفط، سفط، عتق)، والمخصص ١٧: ١٩.

(٢) للعجير السلولي في خزانة الأدب ٥: ٢٥٧، والدرر ١: ١٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١: ٣٣٢، والكتاب ١٤١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٤.

(٣) بلا نسبة في الإنصاف ٦٨٠، والخصائص ١: ٨٩، والدرر ١: ١٨٨، ورصف المباني ١٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٣، وشرح شواهد الشافية ٢٩٠.

(٤) ليعلى بن الأحول الأزديّ في خزانة الأدب ٥: ٢٦٩، وبلا نسبة في الخصائص ١: ١٢٨، ورصف المباني ١٦، وسرّ صناعة الإعراب ٢: ٧٢٧.

(٥) للأعشى في ديوانه ١٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١: ١٣٥، وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٨، والكتاب ١: ٣٠، وبلا نسبة في الإنصاف ٥١٦، وسرّ صناعة الإعراب ٦٣٠.

(٦) لرجل من هذيل في خزانة الأدب ١١: ٤٢١، وشرح أشعار الهذليين ٢: ٦٥١، وبلا نسبة في اللسان (زبى، ذا)، والأزهيّة ٢٩٢، والإنصاف ٢: ٦٧٢، وخزانة الأدب ٣١٦، وشرح المفصل ٣: ١٤٠.

وحذف النّون من تثنية الذي؛ كقول الشّاعر الأخطل: [الكامل]

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا المُلُوكَ وَفَكَّكا الأَغْلالا[١]

ويجوز حذف «النّون» من الّذين؛ كقول الشّاعر: [الطّويل]

فَإِنَّ الّذي حَانَت بِفَلْجٍ دماؤُهم هُمُ القومُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ[٢]

ويجوز له استعمال التّرخيم في غير النّداء؛ كقول الشّاعر امرىء القيس بن حجر: [الطّويل]

لَنِعْمَ الفَتَىٰ تَعْشُو إِلَىٰ ضَوءِ نَارِهِ طَرِيفُ بنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرْ[٣]

يريد طريف بن مالك. ويجوز له النّصب بالفاء في الإيجاب؛ كقول الشّاعر: [الوافر]

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجازِ فَأَسْتَرِيحَا[٤]

ويجوز له حذف «الفاء» في جواب الجزاء؛ كما قال الشّاعر: [البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللّهِ مِثْلانِ[٥]

ويجوز له إفراد الخبر عن الشّيئين المتّفِقين اللّذين لا ينفصل أحدهما عن الآخر؛ كقول الرّاجز: [الهزج]

لِمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلُّ بِهَا العَيْنَانِ تَنْهَلُّ[٦]

(١) للأخطل في ديوانه ٣٨٧، والأزهية ٢٩٦، والاشتقاق ٣٣٨، والدرر ١: ١٤٥، والكتاب ١: ١٨٦، والمقتضب ٤: ١٤٦.

(٢) للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦: ٧، وشرح شواهد المغني ٢: ٥١٧، والكتاب ١: ١٨٧، والمؤتلف والمختلف ٣٣، والمحتسب ١: ١٨٥.

(٣) لامرىء القيس في ديوانه ١٤٢، وتذكرة النحاة ٤٢٠، والدرر ٣: ٤٨، وشرح أبيات سيبويه ١: ٤٥١، والكتاب ٢: ٢٥٤، والمقاصد النحوية ٤: ٢٨٠.

(٤) للمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب ٨: ٥٢٢، والدرر ١: ٣٤٠، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥١، وشرح شواهد المغني ٤٩٧، والمقاصد النحوية ٤: ٣٩٠.

(٥) لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ٢: ١٠٩، وله أو لعبد الرحمٰن بن حسان في خزانة الأدب ٩: ٤٩، وشرح شواهد المغني ١: ١٧٨، ولعبد الرحمٰن بن حسان في خزانة الأدب ٢: ٣٦٥، والمقتضب ٢: ٧٢.

(٦) لامرىء القيس في ملحق ديوانه ٤٧٢، وجمهرة اللغة ٥٩، والدرر ١: ١٥٠، وهمع الهوامع ١: ٥٠.

ويجوز له تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ كقول الشّاعر: [الوافر]

أَلاَ يَـا نَـخْـلَـةً مِـنْ ذَاتِ عِـرْقٍ عَـلَـيْـكِ وَرَحْـمَـةُ الـلّـهِ الـسَّـلاَمُ[1]

ويجوز له إلحاق النُّون بالفعل الموجب؛ كقول الشّاعر، جَذِيمة: [المديد]

رُبَّـمَـا أَوْفَـيْـتُ فِـي عَـلَـمٍ تَـرْفَـعَـنْ ثَـوْبِـي شَـمَـالاَتُ[2]

ويجوز له أن يجعل اسم كان النَّكرة، والمعرفة الخبر؛ كقول القُطَامِيّ واسمه عمير: [الوافر]

قِـفِـي قَـبْـلَ الـتَّـفَـرُّقِ يَـا ضُـبَـاعَـا وَلاَ يكُ مَـوقِـفٌ مِـنْـكِ الـوَدَاعَـا[3]

ويجوز له جمع «فَاعِل» إذا كان وصفاً للمذكّر علىٰ «فَوَاعِل»؛ كقول الشّاعر الفرزدق: [الكامل]

وَإِذَا الـرِّجَـالُ رَأَوا يَـزِيـدَ رَأَيْـتَـهُـمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَواكِسَ الأَبْصَارِ[4]

فهٰذه جملة كافية ممّا يجوز استعماله للشّاعر؛ لحفظ وزنه، وإقامة أسلوب نظمه. فاعرف ذٰلك. وقس عليه. إن شاء الله تعالىٰ.

باب العدد

٣٠٦ - وَإِنْ نَطَقْتَ بِالعُقُودِ فِي العَدَدْ فَانظُرْ إِلَىٰ المَعْدُودِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ

٣٠٧ - فَأَثْبِتِ الهَاءَ مِنَ المُذَكَّرِ واحْذِفْ مَعَ المُؤَنَّثِ المُشْتَهِرِ

٣٠٨ - تَقُولُ لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدُدْ وَارْمُمْ لَهُ تِسعاً مِنَ النُّوقِ وَقُدْ

اعلم أنّ العدد، يجري على أربعة مراتب: **آحاد وعشرات ومئون وألوف**، ويحتاج العدد إلى ضمّه إلىٰ النّوع المعدود لِتَبينَ بمجموعهما فائدة الكلام. ألا ترىٰ أنّك لو اقتصرت علىٰ ذكر العدد، فقلت: عندي ثلاثة لم يُعْلم النّوع المعدود، ولو

---

(١) للأحوص في ديوانه ١٩٠، وخزانة الأدب ٢:١٩٢، والدرر ٣:١٩، وشرح شواهد المغني ٢:٧٧٧، ومجالس ثعلب ٢٣٩، والمقاصد النحوية ١:٥٢٧.

(٢) لجذيمة الأبرش في الأزهية ٩٤، والدرر ٤:٢٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٢:٢٨١، والكتاب ٣:٥١٨، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩، وشرح شواهد المغني ٣٩٣.

(٣) للقطامي في ديوانه ٣١، والدرر ٣:٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١:٤٤٤، وشرح شواهد المغني ٢:٨٤٩، والكتاب ٢:٢٤٣.

(٤) للفرزدق في ديوانه ١:٣٠٤، وجمهرة اللغة ٦٠٧، وشرح أبيات سيبويه ٢:٣٦٧، وشرح التصريح ٢:٣١٣، والكتاب ٣:٦٣٣.

اقتصرت علىٰ ذكر النَّوع، فقلت: عندي رجال؛ لَمَا عُلِم العدد. ويجب تبيين العدد من ثلاثة فصاعداً؛ لأنَّ لفظ الواحد، أو الاثنين يدل على العدد، والنَّوع؛ لأنَّ قولك: «جَمَل» يدل على واحد من هذا النَّوع. وقولك: «جَمَلاَن» يدل علىٰ اثنين من هذا النَّوع. فإذا أضفت العدد إلى المعدود، فإن كان الواحد المعدود مذكَّراً، أثبت الهاء في آخر العدد؛ كقولك: عندي ثلاثة رجال، وإن كان آخر المعدود مؤنَّثاً؛ حذفت الهاء منه؛ كقولك: عندي عشر نِسْوَة؛ ويؤيّد ذٰلك قوله تعالىٰ: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، فأثبت الهاء مع المذكَّر، وحذفها مع المؤنَّث، وتجري «ثمان» في الإِعراب مُجْرَىٰ «قاضٍ»، فتقول: هٰذِه ثَمَانِي نِسْوَةٍ، ومررتُ بِثَمَانِي نسوةٍ، ورأيت ثمانيَ نسوة. فتفتح الياء في النَّصب وتسكِّنها في الرَّفع والجرّ، وإن أردت تعريف هذا العدد؛ أدخلت الألف واللاَّم عَلَىٰ الإِسْم الثَّاني؛ فقلت: عندي ثلاثة الأثواب، وَعشَرة الدّراهم؛ وعليه قول ذِي الرُّمَّة: [الطويل]

وَهَلْ يُرجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَىٰ ثَـلاَثُ الأَثَـافِـي وَالـدِّيَـارُ الـبَـلاَقِـعُ[1]

٣٠٩ ـ وإنْ ذَكَـرْتَ الْـعَـدَدَ الْـمُـرَكَّـبَـا وَهْوَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ أَنْ لاَ يُعْرَبَا

٣١٠ ـ فَأَلْحِقِ الْـهـاءَ مَعَ الْـمُـؤَنَّـثِ بِـآخِـرِ الـثَّـانِـي وَلاَ تَـكْـتَـرِثِ

٣١١ ـ مِـثَـالُـهُ عِـنْـدِي ثَـلاَثَ عَـشْـرَة جُـمَـانَـةً مَـنْـظُـومَـةً ودُرَّهْ

قد ذكرنا حكم المرتبة الأولىٰ من العدد، وأما المرتبة الثَّانية، وهي العشرات؛ فإنَّك إذا جاوزت العشرة ضممت النَّيِّف إليها، وجعلتها اسماً، وبنيتها علىٰ الفتح إلىٰ أن تنتهي إلىٰ تِسْعَةَ عَشَرَ، ما عدا اثني عَشَرَ، فإن كان العدد لمذكَّرٍ؛ أثبتَّ الهاء فِي النَّيِّف، وحذفتها من العشرة، وإن كان لمؤنَّث؛ حذفتها من النَّيِّف، وأثبتَّها في العشرة؛ كقولك في المذكَّر: رأيت أحد عشر غُلاماً، وفي المؤنَّث: رأيت إحدىٰ عشْرَةَ جاريةً. فأمَّا «اثنا عشر» فإنَّك تعرب الاثنين إعراب الاسم المُثَنَّىٰ، وتفتح آخر العَشَرَة في جميع الوجوه. فتقول: جاءني اثْنَا عَشَرَ

---

(١) لذي الرمة في ديوانه ١٢٧٤، والأشباه والنظائر ٥: ١٢٢، وإصلاح المنطق ٣٠٣، وشرح شواهد الإيضاح ٣٠٨، وشرح المفصّل ٢: ١٢٢.

رَجُلاً، ورأيت اثْنَي عَشَرَ رَجُلاً، ومررت باثْنَي عَشَرَ رَجُلاً، وَفِي القُرْآن: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]. وقال سبحانه في النَّصب: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]. وتقول في المؤنَّث: جاءتني اثْنَتَا عَشَرَةَ جَارِيةً، وإن شئت قلت: ثِنْتا عَشْرَةَ جَارِيَةً؛ وعلىٰ هذا حكم العدد إلىٰ تِسْعَةَ عَشَرَ.

وإنَّما لم يُبْنَ «اثْنَا عَشَرَ»؛ لأنَّ إعراب التَّثنية، يقع قبل النّون، والعشرة المركَّبة معها تحلُّ محلَّ النُّون؛ فتلحق التَّغيير بالألف مع العشرة المركَّبة معها كما تلحقه مع النُّون الّتي حلَّت العشرة محلَّها، وتفتح الياء من «ثَمَانِيَ عَشْرَةَ» وقد سكَّنها بعضهم، فإذا عرفت هذا النَّوع من العدد؛ أدخلت «الألف واللاَّم» علىٰ الأول: فقلت: رأيت الأَحَدَ عَشَرَ رَجلاً.

فإذا بلغت العشرين، أعربتها إعراب الجمع السَّالم، واشترك فيها المذكَّر والمؤنَّث؛ وهذا حكم جمع العقود إلى التِّسعين. فإن ذكرت واحداً من هذه العقود؛ كقولك: جاءني أحد وعشرون رجلاً، كنت مخيّراً؛ إن شئت قلت: جاءني أحدٌ وعشرون رجلاً، وإن شئت قلت: واحد وعشرون رجلاً. وكذلك يجوز أن تقول: واحدة وعشرون امرأة، وإحدى وعشرون امرأة.

فإذا عرفت هذا النَّوع؛ أدخلت «الألف واللام» عليهما، فقلت: رأيت الثَّلاثة والعشرين رجلاً، والتِّسْعَ والتِّسْعِينَ امرأةً.

وأمَّا **المرتبة الثَّالثة** من العدد؛ فهي المئون: فيشترك فيها المذكَّر والمؤنَّث؛ وتُحذفُ الهاء مِنَ المُضاف إِلَيْهَا؛ لكونها مؤنَّثة؛ كقولك: عندي ثلاثمائة ثوبٍ، وخمسمائة ناقةٍ. وإذا عرّفت هذا النّوع؛ أدخلت «الألف واللام» على المضاف إليه، فقلت: ما فعلت بمائة الدّراهم؟ وأين ثلاثمائة الدراهم.

وأمَّا **المرتبة الرَّابعة**: وهي الألوف فتثبت «الهاء» في المضاف إليه، ويشترك المذكَّر والمؤنَّث فيه؛ كقولك: هؤلاء ألفا رجلٍ، وألفا امرأة، وثلاثة آلاف جمل، وثلاثة آلاف ناقة. فإن أردت تعريف هذا النَّوع؛ أدخلت الألف واللاَّم علىٰ آخر لفظ منهما؛ وهو المضاف إليه؛ فقلت: ما فعلت بثلاثة آلاف الدَّراهم، وعلى ذلك فقس. والله أعلم.

٣١٢ ـ وقَدْ تَناهَىٰ القَوْلُ فِي الأَسْمَاءِ عَلَىٰ اخْتِصَارٍ وَعَلَىٰ اسْتِيفَاءِ

باب نواصب الأفعال

٣١٣ ـ وحُقَّ أَنْ نَشْرَحَ شَرْحاً يُفْهَمُ ... مَا يَنْصِبُ الفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ

٣١٤ ـ فَيَنْصِبُ الفِعْلَ السَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ ... وَكَيْ وكَيْلا ثُمَّ حَتَّىٰ وَإِذَنْ

٣١٥ ـ واللامُ حِينَ تَبْتَدِي بالكَسْرِ ... وَهْيَ إِذَا فَكَّرْتَ لامُ الجَرِّ

٣١٦ ـ وَالفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوابَ النَّهي ... وَالأمرِ وَالعَرضِ مَعاً وَالنَّفي

٣١٧ ـ وَفِي جَوَابِ لَيتَ لي وَهَلْ فَتَىٰ؟ ... وَأَيْنَ مَغْدَاكَ وَأَنَّىٰ وَمَتَىٰ؟(١)

٣١٨ ـ وَالوَاوُ إِنْ جَاءت بِمَعْنَىٰ الجَمْع ... فِي طَلَبِ المأمورِ أو فِي المنعِ

٣١٩ ـ وَيُنْصَبُ الفِعْلُ بِأَوْ وَحَتَّىٰ ... وَكُلُّ ذَا أُودِعَ كُتباً شَتَّىٰ

٣٢٠ ـ تَقُولُ: أبْغِي يَا فَتَىٰ أَنْ تَذْهَبَا ... وَلَنْ أَزَالَ قَائِماً أَو تَرْكَبَا

٣٢١ ـ وَجِئْتُ كَي تُولِيَنِي الكَرَامَهْ ... وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ اليَمَامَهْ

٣٢٢ ـ وَاقْتَبِسِ العِلْمَ لِكَيمَا تُكْرَمَا ... وَعَاصِ أَسْبَابَ الهَوَىٰ لِتَسْلَمَا

٣٢٣ ـ وَلاَ تُمَارِ جَاهِلاً فَتَتْعَبَا ... وَمَا عَلَيكَ عُتْبَةٌ فَتَعْتَبَا

٣٢٤ ـ وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدَهْ ... وَلَيتَ لِي كَنْزَ الغِنَىٰ فَأَرْفِدَهْ

٣٢٥ ـ وَزُرْ فَتَلْتَذَّ بِأَصْنَافِ القِرىٰ ... وَلاَ تُخَاصِمْ وَتُسِيءَ المَحْضَرَا

٣٢٦ ـ وَمَنْ يَقُلْ إِنِّي سَأَغْشَىٰ حَرَمَك ... فَقُلْ لَهُ: إِنِّي إِذَنْ أَحتَرِمَك

٣٢٧ ـ وَقُلْ لهُ فِي العَرْضِ: يَا هذَا، أَلاَ ... تَنزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبَ مَأْكَلاَ؟

٣٢٨ ـ فَهٰذِهِ نَوَاصِبُ الأَفْعَالِ ... مَثَّلْتُها فَاحذُ عَلَىٰ تِمْثَالِي

اعلم أن الفعل المضارع، يرتفع لتعرِّيه من النَّواصب وعوامل الجزم، وحلوله محل الاسم؛ فإن كان فعل الزَّمان الحاضر، كان مرفوعاً أبداً، ولم يدخل عليه عوامل النَّصب، ولا عوامل الجزم؛ لأن عوامل النصب، تدلّ علىٰ استقبال الزَّمان، وفي عوامل الجزم ما ينقل معنى الفعل المضارع إلى المضيّ؛ نحو: لم ولمَّا، وفيه ما يدل علىٰ وقوعه في مستقبل الزَّمان؛ فنافت معانيها معاني الفعل الموضوع للزَّمان الحاضر؛ فلهٰذا، لم تدخل عوامل النَّصب، ولا عوامل الجزم عليه، وأمَّا الفعل المستقبل؛ فتدخل عليه عوامل النَّصب، وعوامل الجزم.

---

(١) المغدى: بغين معجمة، موضع الغدوّ، وهو السير أول النهار.

فأمَّا عوامل النَّصب؛ فهي: أن، ولن، وكي، وإذن، واللاَّم المكسورة؛ التي بمعنى «كي»، ولام الجحد المكسورة، وحتَّىٰ، وأو؛ والفاء، والواو؛ إذا جاءا جواباً في غير الإيجاب، وأصول هذه العوامل الأربعة: «أن، ولن، وكي، وإذن» وما عدا ذٰلك فرع من «أن»، و«أَن» هي أُمُّ الباب. وسنورد نبذاً في شرح كلّ حرف منها.

فأما «أن» فإنَّهَا تنصب الفعل المضارع بنفسها، وقد يحلُّ مع الفعل العاملة فيه محلَّ المصدر؛ كقولك: أريد أن تخرج؛ أي: أريد خروجك. فإن تلتها «السين» الدّاخلة علىٰ الفعل المضارع؛ أبطلت عملها، وارتفع الفعل، وخرجت عن أن تكون النَّاصبة للفعل، وصارت المخفَّفة من الثَّقيلة؛ وذلك مثل قوله تعالىٰ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمّل: ٢٠]؛ وتقديره: علم أنَّه سيكون منكم مرضىٰ. وقد تلتبس أن النَّاصبة للفعل بـ«أن» المخفَّفة من الثَّقيلة، إذا وليتها «لا» النَّافية. والتَّمييز بينهما بأن تنظر إلىٰ الفعل الذي قبلها؛ فإن كان من أفعال العلم واليقين؛ كانت في هذه المواطن؛ هي المخفَّفة من الثَّقيلة، ووجب رفع الفعل المضارع الذي بعدها؛ وذلك، كقوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] إذْ تقديرهُ: أفلا يرون أنَّه لا يرجعُ إليهم.

وإن كان الفعل الَّذي تقدَّمها من أفعال الخوف، أو الطَّمع، كان ذٰلِكَ من مواطِن «أن» النَّاصبة للفعل؛ كما قال تعالىٰ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وإن كان الفعل الذي تقدَّمها من أفعال الشَّكّ المتوسطة بين النَّوعين المذكورين؛ احتمل أن تكون «أن» الناصّبة للفعل؛ واحتمل أن تكون المخفَّفة من الثَّقيلة؛ فيرتفع الفعل بعدها. ولهٰذين الاحتمالين؛ قُرِىء: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، برفع «تَكُونُ» ونصبها.

وأمَّا «لن» فهي لفظة نفي وضعت لجواب حرفي التَّنفِيس اللَّذيْن هما: «السِّين، وسوف» فكأنّ قولك: لن يخرج زيد، هو جواب مَن قال: سوف يخرج، أو سيخرج، وتختصُّ «لن» دون أخواتها بجواز أن يتقدَّم عليها مفعول الفعل الذي نصبته؛ كقولك: زيداً لن أضربَ.

وأمَّا «كي» فهو حرف وضع بمعنىٰ العِلَّة والغرض؛ لوقوع ذلك الفعل، فإذا قلت: زرتك كي تُكْرِمَني؛ فمعناه: زرتك للإكرام؛ ففيها شبه للمفعول له؛ ويجوز إدخال «اللام» عليه؛ فتقول: زرتك لكي تُكْرِمَنِي، وقد يجوز إلحاق «ما، ولا» بآخرها مع زيادة «اللاَّم» في أوَّلها، وحذفها؛ فتقول: زرتك كَيْمَا تُكْرِمَنِي، ولكيما تُكْرِمَنِي، وزرتك كيلا تغضبَ، ولكيلا تغضبَ.

وأمَّا «إذن» فتنصب الفعل بِاجتماع أربع شرائط:

أحدها: أن تكون مبتدأةً.

والثَّاني: أن تكون جواباً.

والثَّالث: أن يكون الفعل مستقبلاً.

والرَّابع: أن يعتمد الفعل عليها.

فإن اختلَّ شرطٌ من ذٰلك؛ اِرتفع الفعل، فإن قال لك قائل: أنا أزورك، فقلت له: إذن أُكْرِمَكَ؛ نصبتَ أُكرِمَكَ، بوجود الشَّرائط الأربع في هٰذا الكلام. فإن قلت: أنا أكرمُك إذن، وجب رفع أكرمُك؛ بخروج «إذن» عن الابتداء بها. فإن قلت: إذن ـ والله ـ أكرمُك؛ رفعت «أُكْرِمُكَ»؛ لاعتماد الفعل على القسم، لا علىٰ لفظة «إذن» فإن أدخلت «الفاء»، أو «الواو» علىٰ «إذن»، فقلت: فَإِذَن أكرمك، أو وَإِذَنْ أكرمك؛ فالأجود النَّصب؛ لكون الدَّاخل علىٰ «إذن» حرفاً واحداً، والحرف الواحد ممَّا يُسْتَسْهَل الاحتمال له، ويجوز إلغاء حكم «إِذَنْ» مع «الفَاء والواو»؛ لعدم الابتداء بلفظها، وإذا وقفت علىٰ «إذن» وقفت بالألف، كما يوقف علىٰ الاسم المنصرف المنصوب. وأما «اللاَّم» التي بمعنىٰ «كي»، فهي ـ أيضاً ـ للتَّعليل؛ مثاله: جئت لِتُكْرمني، فعلة المجيء؛ هو طلب الإكرام. وأمَّا «لام الجَحْد»؛ فكقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ﴾ [الأنفال: ٣٣].

وهاتان اللاَّمَان هما مكسورتان كـ«لام الجرّ» الدَّاخلة علىٰ الأسماء الظَّاهرة.

وأمّا «**الفاء**» فتنصب الفعل المستقبل، إذا جاءت جواباً لغير الموجب، وهو الأمر؛ في مثل قولك: قم فَأُكْرِمَكَ، **والنّهي**؛ كقولك: لا تقمْ فأغضبَ عليك، **والنّفي**؛ كقولك: ما عندي شيء فأعطِيَكَ، **والاستفهام**؛ كقولك: أينَ بيتك فأزورَكَ؟ **والتّمنّي**؛ كقولك: ليت لي مالاً فأنفقَهُ في سبيل الله، **والعَرْضَ**؛ كقولك: ألا تنزلُ عِندنا فنتحدَّثَ، **والتّحضيض**؛ كقولك: هل تزورني فَأُكْرِمَكَ؛ وألفاظ التّحضيض أربعة: «هلاّ، وألا، ولولا، ولوما».

ثم اعلم أنَّ في الجملة المجابة بالفاء لمحاً من الشَّرط، والجزاء. فالفعل الذي قبل الفاء يتنزَّل منزلة الشَّرط. والفعل الذي دخلت عليه الفاء، يتنزَّل منزلة الجزاء فإذا قلت: لا تقمْ فأغضبَ عليك؛ فالمعنىٰ: إن تقمْ أغضبْ عليك.

وهٰذا حكم بقيَّة مواطن «الفاء»، وفي القرآن العزيز آية تضمَّنت الجواب بالفاء في فعلين متَّصلين يلتبس حكمهما على المبتدىء؛ وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾ [الأنعام: ٥٢]، فقوله تعالىٰ: «فَتطْرُدَهُم» انتصب بالفاء لكونه جواب النَّفي الّذي هو «ما عليك من حسابهم من شيء»، وقوله تعالىٰ: «فتكونَ منَ الظَّالِمِينَ»، انتصب «فتكون» بالفاء؛ لكونه جوابَ النَّهي الَّذي هو «ولا تطرد الَّذين يدعون ربَّهم».

وأمَّا «**الواو**» فتنصب أيضاً الفعل في مواطن نصب «الفاء» إلاَّ أنَّ الغالب على «الواو» أن تنصب بعد «النَّهي».

ويكون المقصود بها الجمع؛ كقولك: لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللَّبن.

فتنصب «تشربَ» بالواو. والغرض منعك إيَّاه عن الجمع بين أكل السَّمك وشرب اللَّبن، فإن انفرد بأحدهما لم يكن عاصياً لك؛ وهذا هو الفرق بين أن تنصبه، وبين أن تجزمه؛ لأنَّك إذا قلت: لا تأكلْ سَمكاً، ولا تشرب لبناً؛ كان النَّهي واقعاً على الأكل وعلى الشّرب؛ فيعصي متىٰ جمع بينهما، أو تفرّد بأحدهما، وقد ينتصب الفعل بالواو أيضاً، إذا وقعت بعد الاسم؛ وتُسَمّىٰ في هذا

الموطن واو المخالفة، ويكون انتصاب الفعل بعدها، بإضمار «أن» وذلك؛ كقول مَيْسُون بنتِ بَحْدَل: [الوافر]

لَـلُـبـسُ عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيـنِـي أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبسِ الشُّفُوفِ[١]

وتقدير الكلام: للُبس عباءة وأن تقرَّ عيني.

وأما «أو» فتنصب الفعل المستقبل، وتكون بمعنىٰ «إلاَّ أنْ»؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨]؛ أي: «إلاَّ أنْ يتوب عليهم». ويكون منه: لألزمنّك أو تعطِيَنِي حقِّي؛ ومنه قول امرىء القيس: [الطَّويل]

فَقُلْتُ لَهُ: لاَ تَبْكِ عَينُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكاً أَو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا[٢]

أي: «إلاَّ أن نموتَ فنعذرَ».

وأمَّا «حتَّىٰ» فهي تقع على الفعل المستقبل، وتكون فيه بمعنيين:

أحدهما: أن تقع بمعنىٰ «إلىٰ أنْ» ويكون الفعل الذي بعدها متَّصِلاً، بِمَا قبلها؛ كقولك: صم حتى تغربَ الشّمس. ألا ترىٰ أن الصَّوم متّصل إلىٰ أن تغرب الشّمس؟ وتقدير الكلام: صُم إلىٰ أن تغرب الشَّمس.

والثَّاني: أن تقع بمعنىٰ «كي» ويكون الفعل الذي بعدها منقطعاً عمَّا قبلها؛ كقولك: أطع الله حتى يدخلَك الجنَّة؛ أي: كي يدخلك الجنة.

وبين الطَّاعة ودخول الجنَّة انفصال بعيد، ثم اعلم أن «حَتَّىٰ» تقع في الكلام علىٰ أربعة معانٍ: تكون **حرفاً من حروف الجر، وحرفاً من حروف العطف** علىٰ ما بيّنّاه في بابَي العطف والجر، وتكون ناصبةً للفعل المستقبل علىٰ ما أوضحناه في هذا الموضع، وتكون **حرفاً من حروف الابتداء**، يقع بعدها المبتدأ والخبر؛ كقول الشَّاعر جرير: [الطَّويل]

فَـمَا زَالَـتِ الْـقَـتْـلَىٰ تَـمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّىٰ ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[٣]

---

(١) لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨: ٥٠٣، والدرر ٤: ٩٠، وسرّ صناعة الإعراب ١: ٢٧٣، وشرح التصريح ٢: ٢٤٤، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٠، وشرح شواهد المغني ٢: ٦٥٣.

(٢) لامرىء القيس في ديوانه ٦٦، وكتاب العين ٨: ٤٣٨، والأزهية ص١٢٢، وشرح أبيات سيبويه ٢: ٥٩، وشرح المفصّل ٧: ٢٢، والكتاب ٣: ٤٧.

(٣) لجرير في ديوانه ١٤٣، والأزهيّة ٢١٦، والجنى الداني ٥٥٢، والدرر ٤: ٣٢، وشرح شواهد المغني ١: ٣٧٧، وشرح المفصل ٨: ١٨، ومغني اللبيب ١: ١٢٨.

فماءُ دجلة: مبتدأ، و«أشكلُ» خبره. والأَشْكَلُ: الّذي يمازج بياضَه حُمْرةٌ؛ ومنه قولهم: عينٌ شَكْلاءُ: للّتي يمازج بياضَها حمرةٌ. وأراد الشاعر أنَّ دماء القتلى حين مجّت إلى دِجلة، جعلت ماءَهُ أشكلَ؛ لامتزاج الدَّم به.

٣٢٩ ـ وإنْ تَكُنْ خاتِمَةُ الفِعْلِ أَلِفْ ... فَهْيَ عَلَىٰ سُكُونِهَا لاَ تَخْتَلِفْ

٣٣٠ ـ تَقُولُ لَنْ يَرْضَىٰ أَبُو السُّعُودِ ... حَتَّىٰ يَرَىٰ نَتَائِجَ الوُعُودِ

قد ذكرنا أن حروف الاعتلال «**الألف، والواو، والياء**»، وتسمىٰ ـ أيضاً ـ حروف المدّ واللِّين. فمتىٰ وجدتها آخر الفعل المستقبل، نظرت؛ فإن كانت **واواً، أو ياءً**؛ مثل: يدعو، أو يرمي؛ فتحتَها في النَّصب؛ فقلتَ: لن يدعوَ، ولن يرميَ، وإن كان آخره ألفاً، أقررتها علىٰ سكونها، ولم يكن لحرف النَّصب تأثير فيها؛ لأنَّ تحريك الألف، لا يمكن. فتقول: لن يرضىٰ زيد، ولن يخشىٰ عمرو؛ والاعتبار باللَّفظ لا بالخطّ، فإنّ آخر هاتين اللَّفْظتين ألف وإن كُتِبتا بالياء. والله أعلم.

فصل في الأمثلة الخمسة

٣٣١ ـ وَخَمسَةٌ تَحذِفُ مِنهُنَّ الطَّرَفْ ... فِي نَصْبِهَا فَأَلْقِهِ وَلاَ تَخَفْ

٣٣٢ ـ وَهيَ ـ لَقِيتَ الخيرَ ـ تَفعَلاَنِ ... وَيَفْعَلاَنِ فَاعْرِفِ المَبَانِي

٣٣٣ ـ وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ يَفْعَلُونَ ... وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَا

٣٣٤ ـ فَهٰذِهِ يُحْذَفُ مِنْهَا النُّونُ ... فِي نَصبِهَا لِيَظْهَرَ السُّكُونُ

٣٣٥ ـ تَقُولُ لِلزَّيدَينِ: لَنْ تَنطَلِقَا ... وَفَرْقَدَا السَّمَاءِ لَنْ يَفْتَرِقَا

٣٣٦ ـ وَجَاهِدُوا يَا قَومُ حَتَّىٰ تَغْنَمُوا ... وَقَاتِلوا الكُفَّارَ كَيمَا يُسلِمُوا

٣٣٧ ـ وَلَن يَطِيبَ العيشُ حَتَّىٰ تَسْعَدِي ... يَا هِندُ بالوَصْلِ الّذِي يَروِي الصَّدِي

اعلم أنَّ خمسة أمثلة من الأفعال رفعها بإثبات النّون، ونصبها وجزمها بحذف النّون منها؛ وهي قولك للإثنين المخَاطَبين: تَفْعَلاَنِ، والاثنينِ الغائبين: يَفْعَلاَنِ، ولِلجَمَاعَة المخَاطَبين: تَفْعَلُونَ، وللجماعة الغائِبينَ: يَفْعَلُونَ، وللأنثى المخاطبة: تَفْعَلِينَ. فمتىٰ دخل على هذه الأمثلة الخمسة حرف ناصب، أو حرف جازم؛ حذف النُّونَ مِنْهَا؛ كقولك: أريد أن يذهبوا، ولن تفعلوا، ولن تخرجا، ولن يخرجا، ولن تخرجي يا هند؛ وفي القرآن: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤].

باب الجوازم

٣٣٨ـ وتَجْزِمُ الفِعْلَ بـ«لَمْ» فِي النَّفْي وَ«اللامِ» فِي الأَمْرِ وَ«لاَ» فِي النَّهي
٣٣٩ـ وَمِنْ حُرُوفِ الجَزْمِ ـ أَيْضاً ـ «لَمَّا» وَمَنْ يَزِدْ فِيهَا يَقُلْ: «أَلَمَّا»
٣٤٠ـ تَقُولُ: لَمْ تَسْمَعْ كَلاَمَ مَنْ عَذَلْ وَلاَ تُخَاصِمْ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْ
٣٤١ـ وَخَالِدٌ لَمَّا يَرِدْ مَعْ مَنْ وَرَدْ وَمَنْ يَوَدّ فَلْيُواصِلْ مَنْ يَوَدّْ
٣٤٢ـ فَهٰذِهِ جَوَازِمُ الأَفْعَالِ جَلَوْتُهَا مَنْظُومَةَ اللآلِي

اعلم أن حروف الجزم خمسةٌ أصليَّة؛ وهي: «لم، ولما إذا كانت بمعنىٰ لم، ولام الأمر، ولا في النَّهي، وإنْ في المجازاة». وتتفرع علىٰ «إنْ» تسعةُ ألفاظ أُخَر، وسنشرح كلَّ لفظة منها.

أمَّا **«لم»**، فهي حرف وضع لنفي فعل مَن قال: «قد فعل»، فتقول أنت: لم تفعل.

وأمَّا **«لمَّا»**، فهي لنفي فعل مَنْ قَال: «لقد فعل»، فتقول أنت: لمّا يفعل؛ وكلاهما يجزم الفعل المستقبل، فيسكّن آخر الفعل السّليم؛ كقوله تعالىٰ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]، ويصير الفعل المستقبل الذي يدخلان عليه في معنىٰ «الماضي». ألا ترىٰ أنَّه يحسن أن تقول: لم يخرج زيد أمس، ولمّا يخرج زيد أمس. ولفظة «أمس» لا تتَّصِل إلاَّ بالفعل الماضي، ولولاَ دخول «لم ولمَّا» علىٰ الفعل المستقبل؛ لَما ساغ هذا الكلام؛ لأنَّه لا يحسن أن تقول: يخرج زيد أمس.

وقد تدخل **«الهمزة»** على «لم ولمّا» فيصير في الكلام معنىٰ التَّقرير؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الانشراح: ١]، وقد تكون بِمَعْنَىٰ التّوبيخ، كقول المولىٰ لعبده: ألم أُحسِن إليك؟ وعلىٰ اختلاف المعاني؛ فالفعل المستقبل مجزوم بعدهما، وكذٰلك إن أدخلت بين الهمزة والحرف «الفاء أو الواو»؛ كقولك: أَوَلَم تخرجْ؟ أَفَلَمْ ينظر؟

ثم اعلم أنَّ **«لمَّا»** خاصةً قد تقع اسماً ظرفياً بمعنىٰ **«حِين»**؛ وذلك إذا وليها فعل مَاض؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [هود: ٧٧].

وأمَّا «لام الأمر»، فهي تكون للغائب؛ كما قال تعالىٰ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، وحركة هٰذه اللاَّم الكسر، فإن دخل عليها «الواو، أو الفاء، أو ثُمَّ»، جاز إقرارها على الكسر، وجاز تسكينها، إلاّ أنّ الأفصح، أن تسكَّن مع «الواو والفاء»، وتكسر مع «ثم»، وعلىٰ هذا قراءة أبي عمرو: ﴿ثُمَّ لِيقطع فلْينظر﴾ [الحج: ١٥] وقراءته: ﴿ولْيَطَّوفُوا بالبَيْتِ العَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، فسكّن اللام مع «الواو والفاء»، وكسرها مع «ثُمَّ». والعلَّة في ذٰلِكَ، أنَّ «ثُمّ» كلمة قائمة بذاتها؛ فلهٰذا، لم تغيّر حركة اللاَّم. و«الواو والفاء» حرفان، لا يستقلاّن بنفسهما، فلمّا دخلا علىٰ «اللام» امتزجا بها، كما أنَّ «الواو والفاء» إذا دخلا علىٰ «هو وهي» سَكَنَت «الهاء»؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣]، وكقوله تعالىٰ: ﴿فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [الحج: ٤٥]، وإذا دخلت «ثُمَّ» عليهما؛ أُقرّا على حركتهما؛ كقولك: ثُمَّ هِيَ، وثُمَّ هُوَ.

وأما «لا» فإذا جاءت بمعنىٰ «النَّهي»، جزمت الفعل المستقبل؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

وأما «إنْ» الشرطية؛ فإنَّها إن دخلت علىٰ فعلين مستقبلين؛ جزمتهما؛ كقولك: إن تخرجْ أخرجْ؛ وقد تدخل على الماضي فلا تغيّره عن فتحه؛ بل تنقل معناه مِن المضيّ إلى الاستقبال؛ كقولك: إن خرج زيد غداً خرج عمرو. وقد يختلف فعلا الشّرط والجزاء؛ فيكون في موطن فعل الشَّرط ماضياً، وفعل الجزاء مستقبلاً؛ فتجزم المستقبل، ولا تغير الماضي؛ كقولك: إنْ خرجَ زيد يخرجْ عمرو. وقد يكون فعل الشَّرط مُستقبلاً؛ فتجزمه، وفعل الجزاء ماضياً؛ فلا تغيّره؛ كقولك: إن يخرج زيد خرج عمرو. **والأحسنُ**: أن يتجانس الفعلان في الشرط والجزاء. فإن اختلفا، **فالأحسن**: أن يكون فعل الجزاء مستقبلاً؛ لأنَّه فعل مجازاة؛ والمجازاة؛ كالوعد، والعدة تكون بالمستقبل.

ثم اعلم أنَّ جواب الشَّرط، يكون بثلاثة أشياء:

أحدها: بالفعل، وقد مثلناه.

والثَّاني: بالفاء، فإن كان بعد الفاء اسم؛ رفعته علىٰ الابتداء، وإن كان فعلاً مستقبلاً؛ كان مرفوعاً أيضاً علىٰ أصله. **فالاسم**؛ كقولك: إن خرج الأمير، فالعسكرُ خارج. **والفعل**؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ﴾ [المائدة: ٩٥]؛ لأنَّ «مَنْ» من أخوات «إنْ» الشَّرطِيَّة، وعملها كعملها.

والثَّالث: الَّذي يُجاب به «إنْ» الشَّرطِيَّة «إذا»؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]. وأمَّا «مَنْ» فمن أخوات «إنْ» المتفرِّعة عنها، وسيأتي شرحها في ما بعد إن شاء الله تعالىٰ. والله أعلم.

٣٤٣ـ وَإِنْ تَـلاَهَـا أَلِـفٌ وَلاَمُ فَلَيْسَ غَيْرُ الْكَسْرِ وَالسَّلاَمُ

٣٤٤ـ تَقُولُ: لاَ تَنْتَهِرِ المِسْكِينَا وَمِثْلُهُ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَا

واعلم أنه متىٰ التقىٰ ساكنان؛ كُسِر الأوَّلُ منهما. وإنَّما اختير له حركة الكسر؛ لأنَّها لا توجد في إعراب الفعل المستقبل؛ فجعل الكسر علامة، تؤذن بالتقاء السَّاكنين. والكسر يكون إذا التقىٰ ساكنان في المجزوم؛ كقوله تعالىٰ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البينة: ١]؛ وكان الأصل تسكين النُّون بالجزم؛ كَمَا سكنت في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]، ولكن لمَّا التقت النُّون ـ وهي ساكنة ـ بلام الَّذين، وهي ساكنة؛ كُسِرَت فراراً من اجتماع ساكنين، ولا اعتبار بالألف؛ لأنَّها ألف وصل، تسقط عند إدراج الكلام. وإنَّما اجْتُلِبَت، وأُدخِلَتْ عَلَىٰ اللاَّم؛ لِيَتِمَّ افتتاح النُّطق به؛ لأنَّ اللاَّم ساكنة، ولا يمكن افتتاح النُّطق بالسَّاكن. وكَذٰلِك، إذا التقىٰ ساكنان، والفعل فعل أمر؛ كُسِر آخِرُ الفعل؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢﴾﴾ [المزمل: ٢] وكَذٰلك، إن كان في الأسماء المبنيَّة على السَّكون؛ مثل: «كَمْ» و«مَنْ»؛ كقولك: كم المال؟ وَمَنِ الرَّحل؟ وكذلِك، تَقُول: سمعت عَنِ المحدِّث أخباراً صحيحةً؛ ولَم يشذَّ من ذٰلِكَ إلاَّ فتح النُّون من لفظة «مِنْ» عند التقاء السَّاكنين؛ كقولك: سمعت مِنَ المحدِّث أخباراً. وإنَّمَا فُعِلَ ذٰلِكَ؛ لِكَسْرِ الميم فكرهوا أن تتوالىٰ كسرتان في كلمةٍ علىٰ حرفين. فاعرف ذٰلك.

٣٤٥ـ وَإِنْ تَرَىٰ الْمُعْتَلَّ فِيهَا رِدْفَا أو آخِرَ الفِعْلِ فَسِمْهُ الْحَذْفَا

٣٤٦ـ تَقُولُ: لاَ تَأْسَ وَلاَ تُؤْذِ وَلاَ تَقُلْ بِلاَ عِلْمٍ وَلاَ تَخْشَ الطَّلاَ

٣٤٧ـ وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلاَ تَهْوَ الْمُنَىٰ وَلاَ تَبِعْ إلاَّ بِنَقْدٍ فِي مِنَىٰ

إذا كان آخر الفعل المستقبل أحد حروف الاعتلال؛ إمَّا «**ألفٌ**»؛ مثل: يخشىٰ، ويرضىٰ، وإما «**واو**»؛ مثل: يغزو ويدعو، وإما «**ياء**»؛ مثل: يقضي، ويرمي. ودخل علىٰ الفعل حرف جازم؛ حُذِفَ حَرْفُ الاعتلال؛ لأنَّ مِنْ شَرط الجازم، أن تسكِّن المتحرِّك، فإذا صادف حرفاً ساكناً حذفه؛ ليؤثِّر دخوله علىٰ

الفعل، ويتبيَّن عمله؛ فعلىٰ هذا تقول: لم يخشَ زيدٌ، ولم يغزُ عمرو، ولم يرمِ بِشْرٌ. وكذٰلك، إن كان حرف الاعتلال رِدْفاً؛ وهو أن يكون قبل الحرف الأخير؛ مثل: يخاف، ويقول، ويبيع. فإذا أُدْخِلَ الجازم عليه، حذفه.

وإنَّما وجب حذفه؛ لأنَّ حرف الاعتلال ساكن، والجزم يوجب سكون ما بعدهُ؛ فلمّا التقىٰ السّاكنان، وجب حذف حرف الاعتلال فراراً من اجتماع السَّاكنين. فعلىٰ هذا تقول: لم يَخفْ، ولم يقلْ، ولمْ يبعْ. فاعرف ذٰلِكَ.

٣٤٨ ـ والْجَزْمُ فِي الخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ ... فَاقْنَعْ بِإِيجَازِي وَقُلْ لِي حَسْبِي

قد ذكرنا أنَّ خمسة أمثلة من الأفعال؛ رَفْعُها بإثبات النُّون فيها؛ ونصبها وجزمها بحذف النُّون منها؛ وهي: «تفعلانِ، ويفعلانِ، وتفعلونَ، ويفعلونَ، وتفعلينَ يَا اِمرأة». ومثل حكم النَّصب حكم الجزم؛ نحو قولك: لم يخرجا، ولم يذهبا، ولم يخرجوا، ولم يذهبوا، ولا تذهبي يا امرأة؛ فيستوي حكم النَّصب والجزم في إعراب هذه الأمثلة الخمسة؛ كما استوىٰ حكم الجرِّ والنَّصب في المثنّىٰ والمجموع بالواو والنّون، والمجموع بالألف والتَّاء، وفيما لا ينصرف من الأسماء.

باب الشَّرط والجزاء

٣٤٩ ـ هٰذَا وَ«إِنْ» فِي الشَّرطِ وَالجَزَاءِ ... تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ بِلاَ امْتِرَاءِ

٣٥٠ ـ وَتِلْوُها «أَيٌّ» وَ«مَنْ» وَ«مَهْمَا» ... وَ«حَيْثُمَا» أيضاً وَ«مَا» وَ«إِذْمَا»

٣٥١ ـ وَ«أَيْنَ» مِنْهُنَّ و«أَنَّىٰ» وَ«مَتَىٰ» ... فَاحْفَظْ جَمِيعَ الأَدَوَاتِ يَا فَتَىٰ

٣٥٢ ـ وَزَادَ قَوْمٌ «مَا» فَقَالُوا: «إِمَّا» ... وَ«أَيْنَمَا» كَمَا تَلَوا «أَيَّا مَا»

٣٥٣ ـ تَقُولُ: إِنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْدَا ... وَأَيْنَمَا تَذْهَبْ تُلاَقِ سَعْدَا

٣٥٤ ـ وَمَنْ يَزُرْ أَزُرْهُ بِاتِّفَاقِ ... وَهٰكَذَا تَصْنَعُ فِي البَوَاقِي

٣٥٥ ـ فَهٰذِهِ جَوَازِمُ الأَفْعَالِ ... جَلَوتُهَا مَنْظُومَةَ اللآلي

٣٥٦ ـ فَاحْفَظْ ـ وُقِيتَ السَّهوَ ـ مَا أَمْلَيْتُ ... وَقِسْ عَلَىٰ المَذْكُورِ مَا أَلْغَيْتُ

قد ذكرنا أنَّ لـ«إنْ» الشَّرطيَّة تسع أخوات؛ وهي: «مَنْ، وُمَا، وَأَيّ، وَمَهْمَا»، وهذه الأسماء صريحة؛ و«مَتَىٰ، وَأَيْنَ، وأَنَّى، وَحَيْثُمَا»، وهٰذه ظروف؛ وَ«إِذْمَا»، وَهي حرف. فهذه الألفاظ التِّسعة، تعمل عمل «إنْ» الشَّرطيَّة؛ فإذا

أُدخِلَتْ عَلَىٰ فِعْلَيْن مُسْتَقبَلَين جزمتهما؛ كقولك: مَنْ تَزُرْ أَزُرْهُ، ومهما تَفْعَلْ أَفْعَلْ. ولفظتان منها، لا يعملان إلاَّ مع اتّصال «ما» بهما؛ وهما؛ «إِذْمَا، وَحَيْثُمَا»؛ وأربعة ألفاظ تعمل مع اتّصال «ما» بها، ومع حذفها؛ وهي: «مَتَىٰ، وأَيّ، وأيـنَ، وإِنْ»؛ كقوله تعالىٰ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ وكقوله تعالىٰ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]. وإذا دخلت «ما» علىٰ «إِنْ» أُدْغِمَتْ «النُّون» في «الميم»، وجاز أن يكون الجزاء فعل أمر؛ كما مثّلناه في الآية المتقدِّمة. وتقول: متىٰ تخرجْ أَخْرُجْ، وإن شئت قلت: متىٰ ما تخرج أخرج.

وقد تدخل «لا» علىٰ «إِنْ» الشَّرطية؛ فتدغم «النُّون» في اللام، وتجزم الفعلين، وذلك؛ كقولك: إلاَّ تَخْرُجْ أَخْرُجْ.

وقد يحذف حرف الشَّرط من الكلام، فيجزم الفعلين، ويكثر ذٰلك في الأمر والنَّهي، ويكون حرف الشَّرط مقدَّراً فيه؛ كقولك في الأمر: زُرْنِي أُكْرِمْكَ، فتجزم الفعلين، لأنَّ التَّقدير: إن تَزُرْنِي أُكْرِمْكَ، وكقولك في النَّهي: لا تقمْ أغضبْ عليك، فيجزم الفعلين؛ لأنَّ التَّقدير: إِنْ تَقُمْ أَغْضَبْ عليك، فاعرف ذٰلك.

باب البناء

٣٥٧ ـ ثُمَّ اعْلَمَنَّ أنَّ فِي بَعْضِ الكَلِمْ ... مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ وَضْعِ رُسِمْ

اعلم أن جميع الكلام قسمان؛ معرب ومبني.

فالمُعْرَبُ: ما يتغيَّرُ آخره؛ لاختلاف العوامل فيه؛ الدَّاخلة عليه.

والمَبْنِيُّ: ما لا يتغيَّر آخره مع اختلاف العوامل الدَّاخلة عليه، ولا يختلف حكمه علىٰ اختلاف مواقعه، وتَبايُن مواطنه. **والبناء** يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف؛ على ما نُبيّنُهُ تلو هذا الشَّرح.

٣٥٨ ـ فسَكَّنُوا «مَنْ» إِذْ بَنَوهَا و«أَجَلْ» ... و«مُذْ» و«لٰكِن» و«نَعَمْ» وَ«كَمْ» وَ«هَلْ»

اعلم أنَّ الأصل في بناء ما بني أن يكون على **السُّكون**؛ لأنَّ المقصود من البناء المحافظة علىٰ آخر الكلمة حيثما وقعت. والغالب علىٰ ذٰلك، أن يكون **بالسّكون** الممتنع من الحركة. **والبناء**: يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف.

فالأسماء؛ كقولك: «مَنْ، وَكَمْ» **والأفعالُ**؛ كفعل الأمر؛ نحو: «قم، واقعد»، **والحروف**؛ نحو: «هَلْ، وبَلْ، ونَعَمْ، وأَجَلْ بمعنى نعم، ومُذْ، وعَنْ» فاعرف ذٰلك.

٣٥٩ ـ وَضُمَّ فِي الغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَافْقَهْ واسْتَبِنْ

٣٦٠ ـ وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ

قد ذكرنا أنَّ أصل البناء، أن يكون علىٰ السّكون، إلاَّ أنَّهم قد بنوه على الحركات الثّلاث: الضَّمّ، والفتح، والكسر.

فأمَّا **الضَّمّ**: فإنَّه وقع في الأسماء، ولم يقع في فعل البتَّة. ووقع في حرف واحد، وهو «**منذُ**»؛ على قول مَن جعلها حرفاً.

فأمَّا وقوعه في الأسماء، فقد بنوا «**نَحْنُ**» على الضَّمّ؛ وإنَّما خُصّت بالضَّمّ؛ لأنَّها كناية عن الجمع، و«الواو» تختص بالجمع؛ كقولك: «فعلوا، وخرجوا»؛ فجعلوا حركة «نَحْنُ» التي يكنّىٰ بها عن الجمع «ضَمَّةً»؛ لتفرّعها عن «الواو».

وبنوا «حَيثُ» في أفصح اللُّغات علىٰ «الضَّمّ». وبنوا «قطُّ» على الضَّمّ؛ وهي في الماضي؛ نقيضه «أبداً» في المستقبل؛ لأنَّه يقال: ما كلَّمْته قط، ولا أكلمه أبداً، ولا يجوز أن يقال: لا أكلِّمه قطُّ، وإن كانت العامَّة تُولَع بها. وقد بنوا «**قبلُ وبعدُ**» في الغاية، على الضَّمّ؛ كقولهم في أوائل الخُطَب: أمَّا بعدُ؛ وكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ومعنى قولنا «الغاية»: أنَّ هذه الألفاظ كانت موضوعةً علىٰ الإضافة إلىٰ ما بعدها؛ ليتمّ الكلام، فيقال: أمَّا بعد حمد الله، والصَّلاة على نبيّه، فقد كان كذا وكذا؛ فَاقْتُطِعَت «**بَعْدُ**» من الإضافة، وجُعِلَت غايةً بمعنىٰ آخر الكلام. ولمَّا اقتُطِعَت عن الإضافة؛ الَّتي بها يتمُّ الكلام، صارت كأنَّها بعض الكلمة، وبعض الكلمة، لا يكون إلا مبنيّاً؛ فإن قيل: «**قَبْلُ**» بنيت على الضَّمّ دون الفتح والكسر؛ فالجواب عنه: أنَّ الفتح، والكسر قد يحلاّن فيها عند الإضافة؛ كقولك في الفتح: جئتك قبل زيد، وبعدَ عمرو؛ وكقوله تعالىٰ في الكسر: ﴿قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩].

فلمَّا كانت الفتحة والكسرة حركتي إعراب لـ«**قبل، وبعد**»؛ وجب بناؤهما في بعض المواطن ببناء علىٰ الحركة الَّتي لم تكن لهما قطّ حركة إعراب؛ وهي:

الضّمّ. وكذلك تقول: نزل من علُ، وضربته من قدّامُ، ولحقته من وراءُ، فتضُمّ أواخر «علُ، وقدّامُ، ووراءُ»؛ لأنَّ الأصل، كان فيها الإضافة؛ وتحقيق الكلام: نزلت من علِ الدّار، وضربته من قدام العسكر، وجئته من ورائه، فلمّا حذف المضاف إليه، جعلت هذه الألفاظ غايَةً، وبنيت على الضّمّ؛ ومنه قول الشّاعر التّميميّ: [الكامل]

لَـنَ الإلٰـهُ مُـسـاوِرَ بـنَ تَـعِـلَّـةٍ لَـغـنـاً يُـصَـبُّ عَـلـيـهِ مِـنْ قُـدّامُ[1]

٣٦١ ـ وَالْفَتْحُ فِي «أَينَ» وَ«أَيّانَ» وَفِي «كَيفَ» وَ«شَتّانَ» و«رُبَّ» فَاعرِفِ

٣٦٢ ـ وَقَدْ بَنَوا مَا رَكَّبُوا مِنَ العَدَد بِفَتْحِ كُلٍّ مِنهُمَا حِينَ يُعَدّ

قد ذكرنا حكم المبنيّ على الضّمّ، فأما **المبني على الفتح**، فقد يقع في **الأسماء، والأفعال، والحروف.**

فأمّا **الأسماء**؛ فنحو: «أيّان، وأينَ، وكَيفَ، وشَتّانَ». وإنّما بُنيت على الفتح؛ لأنَّ ما قبل آخرها ساكن؛ والفتحة خفيفة، فاختاروا الانتقال من السّكون إلى أخَفّ الحركات، وممّا يُبنىٰ من الأسماء علىٰ الفتح: الأسماء المركَّبة في العدد؛ وهي ما بين «أَحَدَ عشَرَ إلىٰ تِسْعَةَ عَشَرَ، فيفتح آخرها كيفما لُفظ بهما؛ كقولك: جاءني أحد عشر رجلاً، ورأيت أحدَ عَشَر رجلاً، ومررتُ بأحدَ عَشَرَ رجلاً؛ وكان الأصل في هٰذا العدد، أن يُعطَف الأخير على الأول؛ فيقال: عندي أَحَدٌ وعَشر؛ فلمّا حُذِفَ حرف العطف، وجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد؛ أوجب تركيبهما البناء؛ ليؤذن بحذف حرف العطف، واختير في بنائهما الفتحة؛ لأنّها أخف الحركات. وكذلك تقول: هو بينَ بينَ؛ أي: بين الجيّد والرّديء، ولقيته صباحَ مساءَ؛ إذا أردت به أنّك لقيته صباحاً ومساءً. فلمّا حُذِف واو العطف؛ رُكب الاسمان، وبُنياعلى الفتح؛ كما فُعِل بـ«أَحَدَ عشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ» فإن أضفته، قلت: أجيئك صباحَ مساءٍ؛ فأصله علىٰ هيئته بغير واو العطف؛ والمراد به: الصّباح وحده.

---

(١) لرجل من بني تميم في الدرر ٣: ١١٤، وشرح التصريح ٢: ٥١، والمقاصد النحوية ٣: ٤٣٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣: ١٦٠، وتذكرة النحاة ٢٧٩، وشرح الأشموني ٢: ٣٢٢، وهمع الهوامع ١: ٢١٠.

والبناء على **الفتح في الأفعال الماضية** الخالية من علامة التَّأنيث؛ نحو: «قَامَ، وأَكْرَمَ، وانْطَلَق، واسْتَخْرَجَ»، قلّت حروف الكلمة، أو كثرت. وكذٰلك الفعل المضارع، إذا دخلت عليه النُّون الثَّقيلة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]؛ وكقوله تعالى: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥].

وأمَّا **البناء في الحروف على الفتح**؛ فنحو: «رُبَّ» و«إنَّ» وأخواتها الخمس؛ ونحو: «ثُمَّ» من حروف العطف، و«فائها» و«واوها» فاعرف ذلك.

٣٦٣ ـ و«أَمْسِ» مَبْنِيٌّ عَلَىٰ الكَسْرِ فَإِنْ صُغِّر صَارَ مُعْرَباً عِنْدَ الفَطِنْ

٣٦٤ ـ وَ«جَيْرِ» أي حَقاً وَ«هؤلاءِ» كَأَمْسِ فِي الكَسْرِ وَفِي البِنَاءْ

وأمَّا حكم المبني على الكسر، فيقع في الأسماء وفي الحروف، ولا يدخل الأفعال، إذْ لا مدخل للكسر فيها، إلاَّ أن يعرض؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢﴾﴾ [المزمل: ٢]؛ فالكسر الموجود في هٰذا الفعل، وإن كان أصله مبنياً على السّكون؛ لالتقاء الساكنين. **والأسماء**؛ كقولك: «أَمْسِ»، وهو مبنيٌّ على الكسر في قول الجمهور، إلاَّ أن يُصغر، أو يُضافَ؛ فيُعْرَب، أو يُعرَّفَ، أو يُنكَّرَ. وقد بناه بعض العرب علىٰ الفتح.

وأنشد: [الرَّجز]

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجائِزاً مِثْلَ السَّعالي خَمْسَا[1]

يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لاَ تَرَكَ اللّٰهُ لَهُنَّ ضِرْسَا[2]

و«**جَيْرِ**» بمعنى: **حَقّاً**؛ وقيل، بمعنى: **نَعم**. وقد تستعمل في اليمين، وهو مبنيٌّ على الكسر؛ وعلة بنائه على حركة، أن قبل آخره حرفاً ساكناً، وكسر لالتقاء الساكنين. و«**هٰؤلاء**» فيه معنىٰ التنبيه والإشارة، وحُرِّك بالكسر؛ كما قيل في «**جَيْرِ**» وهٰؤلاء الحروف مثل باء الجر مطلقاً، ولامه أيضاً مع المُظْهَر والمُضْمَر؛ نحو: بِزَيدٍ، وَبِكَ، ولِزَيدٍ. فاعرف ذلك.

---

(١) لغيلان بن حريث الربعي في شرح شواهد الإيضاح ص٥٩٨، والكتاب ٣:٤٤٥، والتنبيه والإيضاح ٢:٢٥٦، وبلا نسبة في الخصائص ٢:٦٢، والدرر ٦:٢٤٣.

(٢) بلا نسبة في اللسان (أمس، همس) وتهذيب اللغة ٦:١٤٣، وتاج العروس (همس)، وجمهرة اللغة ٨٤١.

٣٦٥ـ وَقيلَ فِي الْحَرب نَزَالِ مِثْلَ مَا قَالُوا: حَذَامِ وَقَطَامِ فِي الدُّمَى

اعلم أنَّ المعدول عن «افعل»، إلىٰ «فَعَالِ» مبنيٌّ على الكسر، وهو يأتي على أربعة يضرب:

أحدها: بمعنى الأمر؛ كقولك: نَزَالِ، بمعنىٰ: انزلْ، وتَرَاكِ، بمعنىٰ: اتركْ، ودَرَاكِ، بمعنى: أدْرِكْ. قال الشّاعر زهير: [الكامل]

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ[1]

وقال آخر: [الرَّجز]

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا أَمَا تَرَىٰ المَوتَ لَدَىٰ أَورَاكِهَا؟[2]

والثّاني: لا يستعمل إلاّ في النّداء: كقولك: يا خَبَاث، يا لَكَاع، يا فجار.

والثّالث: اسم المصدر؛ نحو: «فَجَارِ، وَيَسَارِ»؛ قال الشّاعر: [الطّويل]

فقُلْتُ امْكُثِي حَتَّىٰ يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحُجُّ مَعاً قَالتْ: أَعَاماً وَقَابِلَهْ[3]

والرّابع: من أسماء النِّساء، ما عدِل عن فاعله؛ نحو: «حَذَام، وقَطَام، ورَقَاشِ، وَغَلابِ»، وكان الأصل: «حَاذِمَة، وقَاطِمَة، ورَاقِشَة، وغَالِبَة» وأكثر العرب تبني هذه الأسماء على الكسر؛ وعليه قول الشّاعر: [الوافر]

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَولَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[4]

وقد أجراها بعضهم مُجرىٰ المعربات؛ فضمّها في الرّفع، وفتحها في النّصب والجرّ.

٣٦٦ـ وقد بُنِي «يَفْعَلْنَ» فِي الأَفْعَالِ فَمَا لَهُ مُغَيِّرٌ بِحَالِ

---

(١) لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٩، وإصلاح المنطق ٣٣٦، والإنصاف ٢:٥٣٥، وشرح أبيات سيبويه ٢:٢٣١، والكتاب ٣:٢٧١.

(٢) لطفيل بن يزيد الحارثي في اللسان (ترك)، وخزانة الأدب ٥:١٦٠، وشرح أبيات سيبويه ٢:٣٠٧، وبلا نسبة في الإنصاف ٥٣٧، والكتاب ١:٢٤١، وشرح المفصل ٤:٥٠.

(٣) لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧، وشرح أبيات سيبويه ٢:٣١٧، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦:٣٢٧، والدرر ١:٩٦، والكتاب ٣:٢٧٤، وشرح المفصّل ٤:٥٥.

(٤) لِلُجيم بن صعب في شرح التصريح ٢:٢٢٥، وشرح شواهد المغني ٢:٥٩٦، والمقاصد النحوية ٤:٣٧٠، وله أو لوشيم بن طارق في اللسان (نصت)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤:١٣١، والخصائص ٢:١٧٨.

٣٦٧ ـ تَقُولُ مِنهُ النُّوقُ يَسْرَحنَ وَلَمْ يَسْرَحْنَ إلاَّ لِلَّحَاقِ بِالنَّعَمْ

إذا جمعت المؤنَّث في الفعل؛ ألحقت بآخره النُّون الخفيفة، فقلت: الهندات يَقُمْنَ، ولن يَقُمْنَ، ولم يَقُمْنَ؛ فيستوي فيه لفظ المرفوع، والمنصوب، والمجزوم. وعلامة إضمارهن، وجمعهن النُّون؛ وليست هذه النّون، كالنّون التي بعد «الياء» في «تَذْهَبِينَ»، ولا هي بعلامة شيء من الإعراب، ولا يجوز سقوطها في النَّصب والجزم، وإنَّما هي كالياء في «تَذْهَبِينَ»، بل إذا لحقت الفعل الماضي، أسكنت آخره؛ كقولك: النّسوة خرجن، وإن لحقت الفعل المضارع؛ أوجبت بناءه، بعد أن كان معرباً، وصار على حدّ واحد في الرَّفع والنَّصب والجزم؛ وبنيت لام الفعل منه ـ أيضاً ـ على الوقف؛ لاتِّصال هذه النّون بها؛ كما تفعل ذٰلك في الفعل الماضي، في قولك: فعلْتُ وفعلْتَ وفعلْتِ وحَسْبُ. وكذٰلك إذا كان آخر الفعل معتّلاً؛ بقي علىٰ حالته؛ كقولك: «النّسوة يَعْفُونَ، ويَرْمِينَ، ولَن يعفُونَ ولمْ يَرْمِينَ». وفي القرآن: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. فاعرف ذٰلك، وقس عليه.

٣٦٨ ـ فَهٰذِهِ أَمْثِلَةٌ لِمَا بُنِي جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الأَلْسُنِ
٣٦٩ ـ وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهْ عَلَىٰ سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهْ

حدّ البناء لزوم آخر الكلمة بحركةٍ، أو سكونٍ، وأن لا يتغيَّر حاله مع وقوعه موقع رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو عطفه على ما قبله.

فأمَّا الأعداد؛ فإنَّك إن عطفت بعضها علىٰ بعض، أعربتها؛ كقولك: واحد واثنان وثلاثة، أو وصفتها؛ كقولك: تسعةٌ أكثر من ثمانيةٍ، وإن ذكرتها مرسلةً بغير حرف عطف، بنيتها؛ فقلت: واحدْ، اثنانْ، ثلاثةْ، أربعةْ. وهكذا حروف الهجاء؛ إن أجريتها مُجْرَى الاسم أعربتها؛ كقولك: كتبت صاداً مستويةً، وسيناً مخفَّفةً، وإن سردتها بغير حرف عطف بنيتها ـ أيضاً ـ على الوقف، وعلىٰ هذا، قُرِىء: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ [مريم: ١]، فأمَّا مَن قرأ «صَادِ» بكسر الدَّال؛ فإنَّه أراد به الأمر من «المصاداة»؛ وهي المعارضة؛ وأما فتح «الميم» في قوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ ۝١ اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢]، فإنّما فُتحت لأجل التقاء السَّاكنين منها، ومن اسم الله تعالى. ولو لم تلها «الألف واللاّم»؛ لكانت ساكنة، كما سكّنت في قوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١ ـ ٢]، وفي ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾ [الأعراف: ١]،

وكان القياس، أن تكسر الميم، علىٰ ما يوجبه التقاء السّاكنين، إلاَّ أنَّهم كرهوا الكسر، لئلاّ يجتمع في كلمة كسرتان بينهما «ياء» هي أصل الكسر؛ فتثقل الكلمة، فلأجل ذلك، عدلوا إلىٰ الفتحة؛ الّتي هي أخفُّ الحركات. فاعرف ذلك، وقس عليه.

٣٧٠ ـ وقَدْ تَقَضَّتْ (مُلْحَةُ الإعْرَابِ)	مُودَعَةً بَدَائِعَ الإِعْرَابِ
٣٧١ ـ فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ المُسْتَحْسِنِ	وَحَسِّنِ الظَّنَّ بِهَا وَأَحْسِنِ
٣٧٢ ـ وَإِنْ تَجِدْ عَيْباً فَسُدَّ الخَلَلاَ	فَجَلَّ مَن لاَ عَيبَ فِيهِ وَعَلاَ
٣٧٣ ـ وَالْحَمْدُ لله عَلَى مَا أَوْلَى	فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ المَوْلَى
٣٧٤ ـ ثُمَّ الصَّلاَةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ	عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى مُحَمَّدِ
٣٧٥ ـ وَآلِهِ الأَئِمَّةِ الأَطْهَارِ	القَائِمِينَ فِي دُجَى الأَسْحَارِ
٣٧٦ ـ ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَعِتْرَتِهْ	وتَابِعِي مَقَالِهِ وَسُنَّتِهْ

تمّ الكتاب

الفهارس العامة

١ ـ فهرس الآيات القرآنية
٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة
٣ ـ فهرس الأقوال المشهورة
٤ ـ فهرس القوافي
٥ ـ فهرس الأعلام
٦ ـ فهرس المحتويات



١ ـ فهرس الآيات

سورة آل عِمرَان

سورة النِّساء

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
٨٩	﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾	١٢٧

سورة الأنبيَاء

٥٧	﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾	٤٤

سورة الحَجّ

١٥	﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾	١٣٣
	﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾	١٣٩
٢٩	﴿وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾	١٣٣
٣٠	﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾	٤٠
٣٥	﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾	٤٦
٤٥	﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾	٢٧
	﴿فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾	١٣٣

سورة المؤمنون

٩٩	﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾﴾	٢٠

سورة النُّور

١	﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾	٥٢
٤	﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾	٦٠-٦١
٤٣	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾	٤٢

سورة الفُرقان

٥٩	﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾	١٧
٦٨	﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾	١٠٥
٦٩	﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	١٠٥

٢ ـ فهرس الأحاديث الشَّريفة

٣ ـ فهرس الأقوال المشهورة

٤ ـ فهرس القوافي

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
		قافية الهمزة		
كأنّ دنانيراً	لقاء	الطّويل	محرز بن المكعبر الضّبيّ	١١٨
ليت شعري	عناء	الخفيف	أبو زبيد الطّائي	٩
		قافية الباء		
لم تتلفّع بفضل	بالعلب	المنسرح	جرير؛ أو عبيد الله بن قيس الرقيات	١١٤
فغضّ الطّرف	ولا كلابا	الوافر	جرير	١٧
وحديثها كالرّعد	جدبا	الكامل	الرّاعي النّميري	٩١
حشّت نبات	وأبات العشبا	الكامل	الرّاعي النّميري	٩١
فأصاخ يرجو	هياربّا	الكامل	الرّاعي النّميري	٩١
وما له من مجد تليد	ولا الصّبا	الطّويل	الأعشى	١٢١
فما سوّدتني	ولا أبِ	الطويل	عامر بن الطفيل	١٢٠
هذا لعمركم	ولا أبُ	الكامل	هَنيءبنأحمرالكناني؛ ومختلففينسبته	٧٨
لا بارك الله في	مُطّلَبُ	المنسرح	عبيد الله بن قيس الرّقيات	٢٨، ١١٩
وما لي إلاّ آل	الحق مشعبُ	الطّويل	الكميت بن زيد الأسدي	٧٤
فبيناه يشري	نجيبُ	الطّويل	العُجير السّلولي	١٢١
ألا ليت الشّباب	المشيب	الوافر	أبو العتاهية	٨٤
فقلت لعبد الله	بن قارب	الطّويل	سواد بن قارب الأزديّ	٢٤
		قافية التّاء		
فإن الماء ماء أبي	وذو طويتُ	الوافر	سنان بن الفحل الطّائي	٢٦

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
ربّما أوفيت	شمالاتُ	المديد	جذيمة الأبرش	٤٣، ١٢٣

قافية الحاء

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
سأترك منزلي	فأستريحا	الوافر	المغيرة بن حبناء	١٢٢
أأنت من الغواية	بمنزاحِ	الوافر	إبراهيم بن هرمة	١٢٠

قافية الدّال

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
معاويَ قد ملكت	ولا الحديدا	الوافر	عبد الله بن الزّبير	٨٦
كاللّذ تزبّى	فاصطيدا	الرّجز	رجل من هذيل	١٢١
ألم يأتيك	بني زيادِ	الوافر	قيس بن زهير العبسي	١١٩
ولا أرى فاعلاً	من أحدِ	البسيط	النابغة الذّبياني	٤١
بذيّالك الوادي	من زهدِ	الطّويل	مجهول	١٠٠
ولكن إذا	من شدّة الوجدِ	الطّويل	مجهول	١٠٠
فإنّ الذي حانت	يا أمّ خالدِ	الطّويل	الأشهب بن رميلة	١٢٢

قافية الرّاء

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
تقضّي البازي	كسر	الرّجز	العجّاج	٥٤
ألا أبلغ حاتماً	فرّا	الوافر	مجهول	١١٨
فقلت له	فنُعذرا	الطّويل	امرؤ القيس	١٣٠
فلا أب وابناً	وتأزّرا	الطّويل	الفرزدق	٧٧
لقد ولد الأخيطل	عارا	الوافر	جرير	٥٤
وإنّني حيثما	فأنظورُ	البسيط	إبراهيم بن هرمة	١٢٠
وإذا الرّجال	نواكس الأبصار	الكامل	الفرزدق	١٢٣
لا يبعدن قومي	وآفة الجزرِ	الكامل	الخِرنق	١٠٦
النّازلون	معاقد الأزرِ	الكامل	الخِرنق	١٠٧
ولنعم حشو	في الذّعرِ	الكامل	زهير بن أبي سُلْمَىٰ	١٤٠
لنعم الفتى	الجوع والخصَرْ	الطّويل	امرؤ القيس	٩٢، ١٢٢

٥ ـ فهرس الأعلام